الكتاب الفائز بجائزة المجمع العلمي العراقي لسنة ١٩٤٩

القرية العراقية

دراسة في أحوالها واصلاحها

فحتام يا ريف الفرات ودجلة
وأهلوك نبت الله لا نبت زارع
الشرقي

بقلم

جعفر خياط

١٩٥٠

الكتاب الفائز بجائزة المجمع العلمي العراقي لسنة ١٩٤٩

القَرية العِراقية

دراسة في أحوالها وإصلاحها

فحتام يا ريف الفرات ودجلة
وأهلوك نبت الله لا نبت زارع
الشرقي

بقلم

جعفر خياط

١٩٥٠

مقدمة

لا أريد بهذه المقدمة ان أشيد بذكر الريف العراقي وخيراته ، ولا بجماله ومستوحياته ، وانما أقصد بذلك ان أضع بين يدي القارىء الكريم كتيباً كتبته عن احوال القرية العراقية وإصلاحها ، ففاز بجائزة « المجمع العلمي العراقي » لسنة ١٩٤٩[1] . وان ما سرني في هذا الشأن هو ان القرية العراقية قد حظيت في هذا بشيء من الالتفات والعناية ، وان الدعوة الى النهوض بها سيتيسر لها شيء غير قليل من الدعاية عند نشر الكتيب ، ويعود الفضل في ذلك الى المجمع العلمي الموقر .

ولا ريب ان القارىء الكريم سيجد عندما يتصفح الكتاب انني حاولت أن أرسم صورة تقريبية لوضع القرية العراقية اليوم ، ولما يتهددها من آفات وشرور كانت ولا تزال سبباً أساسياً في تأخر البلاد بأجمعها ، لان الريف العراقي الذي يمتد في طول البلاد وعرضها ويؤوي أكثرية سكان العراق هو عماد البلاد في كيانه الأقتصادي والاجتماعي . وان مجمل ما تشير اليه هذه الصورة التقريبية ان القرية العراقية في حالتها الحاضرة ، وهي وحدة المجتمع العراقي وأساس كيانه ، يسود فيها التأخر وتستفحل فيها افات المجتمع الثلاث : الفقر والجهل والمرض .

(١) قدم الى المجمع بتاريخ ١٥/١١/١٩٤٩ .

ولا غرو ، فاننا لو تعمقنا في دراسة أحوالها الحاضرة واستنطقنا الحقب التاريخية التي مرت على العراق منذ أفول نجم الحضارة العباسية ، التي ازدهرت في أوديته الخصيبة ، نجد ان البلاد قد تعاورتها عوادي الزمن ، وتناولتها المصائب والأهوال ، فأثرت فيها تأثيراً لا تزال معالمه بادية للعيان . ومع ذلك كلـــه ، فقد صمد العراق لكل ما حل به من كوارث ونوازل ، واحتفظ سكانه بجوهر تحيط به الأوشاب ، التي خلفتها تلك المصائب ، وحيوية لا بد لنا في نهضتنا الحديثة من تغذيتها وإنمائها ، لنصيب التقدم المطلوب ونتبوأ مكانتنا بين الأمم الحية .

فقد وجدت خلال اشتغالي في ادارة معارف عدد غير قليل من ألوية العراق الشمالية والجنوبية ، وفي تجوالي شمالا وجنوباً ، ان تربة العراق المباركة التي جبلنا منها ، ونشأنا فوقها وترعرعنا ، تخبيء بين طياتها كنوزاً وخيرات تلوّح لنا آثارها اينما اتجهنا ، وتضم في تضاعيفها رميم أمجادنا وحضاراتنا وهو يهيب بنا لنشمر عن ساعد الجد فنعيدها الى سابق عزهــــا . كما وجدت خلال اشتغالي في دور المعلمين الابتدائية والريفية ، وفي الوظائف الأخرى ، ان طبيعة العراق الخاصة قد وهبت سكانه المحتشدين في قراه ودساكره ، الضاربين في جباله وسهوله وأهواره ، مواهب وقابليات قمينة بالظهور والتطور . فقد وجدت من آلاف الطلاب الذين قابلتهم وأشرفت على تعليمهم وتهذيبهم عدداً من السنين ، ان هذا الشعب الذي يقطن الآلاف المؤلفة من القرى والدساكر المنتشرة في انحـــاء الريف العراقي يتصف بالذكاء الفطري وكرم النفس والشجاعـــة الادبية وتحمل المشاق والمكاره ، كما وجدته يأبى الضيم وينخي لأغاثـة الملهوف ، مضافاً الى ذلك ما وجدته في ابنائه من القابلية الفنية او الرغبة الملحة في التعلم والتقدم . وإن أنسَ لا أنسى ما وجدته يوماً خلال تفتيشي لبعض المدارس القروية في أهوار العمارة . فقد فاجأت إحدى المدارس مبكراً في يوم من أيام الشتاء ، واذا بي أجـــد الطلاب يتوافدون على مدرستهم من كل حدب وصوب وقـد اخذ كثير منهم يعبرون المياه التي تحجزهم عنها سباحة بعـــد ان يلفوا كتبهم بـ « الدشداشة » الوحيدة التي يلبسونها عادة ويضعونها فوق رؤوسهم عند السباحة . وما ينتهي أحدهم من سباحته هـذه حتى

ينتفض كما ينتفض الحيوان المبتل ، ويلبس دشداشته من جديد فيتجه مسرعاً الى المدرسة ويدخل الصف ، تاركا تنشيف جسمه للهواء . ثم يكرر العمل نفسه عندما ينتهي الدوام في المدرسة ويعود الى اهله . فعلى أي شيء يدل هذا يا ترى؟ الا يدل على الحيوية المتدفقة والرغبة الملحة في التعلم ؟ ألا يدل هذا على الروح العمليـــة المتأصلة ، وتحمل المشاق والمكاره ؟

غير ان هذا الجوهر الحي ، وهذه الحيوية المتدفقة قد تراكم عليهما غبار الزمن باحداثه وعواديه ، ولفهما صدأ الاهمال والظروف القاسية الـــتي أحاطت بالبلاد بوجه عام . فقد أهمل الريف العراقي وأهله إهمالاً شائناً ، كما أهملت مرافق البلاد الأخرى ، فاستفحل الفقر وساد الجهل وتفشى المرض . وقد بلغ إهمال شؤون القرية حداً أصبحت مجهولة فيه حتى عند القائمين بأمرها والمتصرفين بشؤونها . وهنا أتذكر ذلك المتصرف الذي زاره ، في أحد الألوية الجنوبية ، وفـــد مؤلف من كبار موظفي وزارة المعارف كان يتجول في الألوية بغيـة الوقوف على أحوال المعارف وشؤون التعليم فيها . فقد خاطب ذلك المتصرف الوفدَ بقوله : « لماذا تتعبون أنفسكم وتتحملون مشاق السفر ؟ان دواء هؤلاء الناس العصا لا المدرسة!» وقد صادفت المتصرف نفسه في لواء آخر فوجدته يأمر قائمقام أحد الأقضية التابعة اليه بردم الأسس التي شقت قبل مجيئه الى اللواء لبناء مدرسة ، في إحدى القرى، تبرع ببنائها أحد الشيوخ بعد ان أقنعه القائمقام وإدارة معارف اللواء بذلك . ولم تجدِ التوسلات نفعاً في إقناع « سعادة » المتصرف بالتنازل عن رأيه في هـــذا الشأن . وقد شاءت الظروف ان أصادف هذا المتصرف في لواء ثالث بعد مدة من الزمن ، فاذا به يفتخر على ملأ من الناس في مجلسه بانه لا يطالع الصحف والمجلات ولا يستمع الى « الراديو » فتأمل ! وأتذكر أيضاً ان أحد كبار الملاكين في لواء من الألوية ، ممن تقلد مناصب خطيرة في الدولة ، جاءني يوماً - في إدارة المعارف — وهو يشكو من ان تأسيس مدرسة في وسط القرى الكائنة في أراضيه الزراعيـة قد سبب عدم تيسر الرعاة لأغنامه ، وناشدني الكف عن توسيع المدرسة وتنميتها! وبعد ، أفلا يدل كل هذا على ان الريف العراقي ، الذي يضم اكثرية سكان البلاد

المنتجين ، بحاجة الى دعاية في بلادنا نفسها وبين ظهراني رجالنا انفسهم ؟

هذا قليل من كثير أقدمه للقارىء الكريم الذي سيجد ما أذكره بين دفتي هذا الكتيب أن أكثرية مواطنيه يفنون عمرهم في الكد والكدح من دون ان يحصلوا لقاء ذلك الا على ما يسدون به رمقهم ويسترون به عورتهم من الغذاء والكساء . كما سيتيقن ان بقاءهم على مثل هذه الحال لا يمكن ان تأمل منه البلاد خيراً وهي في بداية نهضتها وسيرها في مضمار التقدم .

فعسى ان تجد هذه الصرخة آذاناً صاغية ، وعساها تكون حافزاً لغيري من الباحثين والمفكرين ان يتابعوا البحث ويتوسعوا في الموضوع ، ومن الله الهداية والتوفيق .

بغداد — ٢٧ جمادى الأخرى ١٣٦٩ / ١٥ نيسان ١٩٥٠ — جعفر خياط

الريف العراقي اليوم

الأرض والماء

تبلغ مساحة العراق بوجه عام (٤٣٥،٢٢٣) كيلومتراً مربعاً او ما يعادل (١٨١) مليون مشارة [1] ، وتبلغ مساحة الارض المزروعة الآن والقابلة للزراعة في مناطق « الديم » من هذه المساحة الجسيمة (٤١،٠٠٠) كيلومتر مربع أو (١٦،٤٠٠،٠٠٠) مشارة ، كما تبلغ مساحة الارض المزروعة الآن والقابلة للزراعة في مناطق الري (٨٠،٠٠٠) كيلومتر مربع او (٣٢،٠٠٠،٠٠٠) مشارة . وبذا يقدر مجموع الاراضي القابلة للزراعة في العراق بأجمعه بـ (١٢١،٠٠٠) كيلومتر مربع أو (٤٨،٤٠٠،٠٠٠) مشارة . ومعنى هذا ان ٢٥ ٪ تقريباً من مجموع مساحة العراق هي اراضي قابلة للزراعة . ولا يزرع من هذه النسبة في الوقت الحاضر الا (٢٣،٠٠٠) كيلومتر مربع فقط أو (٩،٣٥٠،٠٠٠) مشارة . وتقدر نسبة الأراضي التي تزرع بالفعل الآن بمقدار ١٩،٢٥ ٪ من مجموع الاراضي القابلة للزراعة في العراق [2] أجمع .

وفي العراق رافداه العظيمان دجلة والفرات ، وهما شريانا الحياة الرئيسيان ، وما يصب فيهما من الانهر كالزابين وديالى . وتتدفق في هذه الانهر كميات جسيمة من المياه لو استفاد العراقيون منها ، ومن مياه الامطار التي تهطل هطولاً لا يستهان به في الشمال سنوياً ومياه الآبار في بعض الجهات ، استفادة يسيرها الفن الحديث

---

(١) المشارة الواحدة تساوي (٢٥٠٠) متر مربع ، وهي الدونم العراقي المعروف .

(٢) الاحصاءات من كتاب : Iraq Irrigation Handbook, A .Sousa, 1944

لامكن ازدياد مساحة الاراضي المزروعة أضعافاً مضاعفة . وهذا ما كان يجري بالفعل في العهود التي بسمت للعراق فيها الايام وازدهرت الحضارات في اوجائه . حيث ان معدل كميات المياه [١] السنوية في دجلة والفرات ، التي تمر في كل من هيت وبغداد ، يتراوح بين (٥٠٠٠٠٠) و (٦٠٠٠٠٠) مليون متر مكعب . ويتراوح معدل المطر المتساقط سنوياً في المناطق الشمالية التي تزرع حبوبها بصورة « ديمية » – على المطر – بين (٣٠٠) و (٧٥٠) مليمتراً في السنة ، متأثراً باختلاف المناطق والاحوال الجوية في مختلف السنين ؛ الا انه يكفي بوجه عام لانماء الحاصل الشتوي من الحبوب « الديمية » في أغلب المواسم .

وتجود في مناخ العراق مختلف المحاصيل الاقتصادية من الحبوب والتمور والتبوغ والمحاصيل الزيتية والقطن ، كما ترتع في مراعيه وحقوله ملايين الأغنام من الضأن والماعز والآلاف المؤلفة من الماشية والخيول والحيوانات الاخرى . وبالاضافة الى ما يستهلكه سكان العراق من المنتجات الزراعية والحيوانية يُصدّر قسم كبير منها الى الخارج فيأتي الى العراق بثروة تحفظ له ميزانه التجاري لقاء ما يستورده من الحاجيات . فقد صدّر [٢] العراق الى الاسواق العالمية سنة ١٩٣٨ ، وهي السنة الاعتيادية التي سبقت نشوب الحرب الاخيرة ، من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والتمور وغير ذلك ما بلغت قيمته حوالي (٢٫٨٠٠٠٠٠) دينار . كما صدّر الى الخارج من الحيوانات والمنتجات الحيوانية ما بلغت قيمته (٥٢٠٠٠٠) دينار . وكان اهم ما صُدر في تلك السنة ، في ضمن ما صُدر من المنتجات المذكورة ، حوالي (١٦٥) الف طن من الحبوب و (٢٢٠) الفاً من الحيوانات الحية . وهناك محاصيل زراعية مهمة اخرى يمكن ان يستفيد العراق منها استفادة جلى ، اذا تعمم زرعها واحضرت البذور الصالحة منها للزارعين ، بتصديرها للاسواق الخارجية كالتبوغ والمحاصيل الزيتية والليمونيات وغير ذلك .

ولا غرو فقد عرفت تربة العراق منذ القدم حتى اليوم بخصوبتها وقوتها الانباتية

---

(١) تطور الري في العراق — الدكتور أحمد سوسة ، ١٩٤٦

(٢) مجلة غرفة تجارة بغداد — نيسان ١٩٣٩

حتى ضرب المثل فيها بانها « اذا دغدغها الحراث ضحكت بالحصاد » ، حيث انها غنية بالعناصر الغذائية ونسبة الكلس فيها كثيرة بحيث يسهل تشغيلها من دون عناء وتحتفظ بقوتها الانباتيـة مدة طويلة . وقد قدرت القابلية الانتاجية في الاراضي المرواة بمقدار ٣٥٠ كيلوغراماً من الشعير في المشارة الواحدة و ٢٥٠ كيلوغراماً من الحنطة في المشارة الواحدة. وهناك تقدير آخر بني على أساس تصنيف الاراضي الزراعية بالنسبة لقابليتها الانتاجية الى ثلاثة اصناف يكون معدل الانتاج في كل صنف منها كما يلي [١] : —

	الحنطة	الشعير
الصنف الاول	٣٢٦	٥٤١ر٥ كيلو
الصنف الثاني	٢٢٠	٣٣١ »
الصنف الثالث	١٣٠	١٧١ر٥ »

اما الاراضي التي تعتمد على المطر في زراعتهـــا فيكون حاصلها من المشارة الواحدة أقل من ذلك عادة. وان الاستفادة من الفن الزراعي الحديث وبما تجود به التجارب الفنية من الوسائل والاساليب الحديثة المبنية على العلم، التي حرم منها العراق حتى الآن، ستؤدي بلا شك الى مضاعفة الانتاج. على ان هذه التربة التي غذت المدنيات في سالف الازمان وقوّمت اودها قد أهملت ، وهي أهم منابع الثروة في كل بلد على الاطلاق ، فأصبحت معرضة لاخطار جسيمة ستؤدي الى إتلافها بالتدريج ما لم نهرع لدرئها . حيث ان الملوحة ـ السبخ ـ كانت ولا تزال تنتشر في التربة كلما كثرت زراعتها فتقضي على خصوبتها . ويعظم شأن هـذا الخطر على الأخص في المناطق الوسطى والجنوبية حيث يكون المناخ حاراً وحيث تعتمد الزراعة بالكلية على مياه الري . ولما كانت الزراعة المعتمدة على الري تستدعي انشاء المبـــازل ـ المصارف ـ في المقاطعات المزروعة ، ولما كانت هذه الناحية مهملة تمام الاهمال الآن ، فان الملوحـــة تزداد في التربة يوماً بعد يوم فتقضي على خصوبتها بالتدريج وتقلل قابليتها الانتاجية . وقد حدث ذلك بالفعل في بعض المناطق الزراعيـــة

(١) Iraq Irrigation Handbook, Dr. A. Sousa 1944

المشهورة كالصقلاوية في لواء الدليم وبعض مناطق لواء الحلة . اما في الشمال حيث تكثر الامطار والسيول وتشتد الرياح، وحيث تتعرج الارض وتتضرس من دون ان تكون سهلة منبسطة، فان التربة وقابليتها الانتاجية على الاخص مهددة بالانجراف والتآكل . حيث ان خصوبة التربة تتركز في طبقاتها العليا التي تتفسخ فيها الاعشاب وتتعرض لنور الشمس وعوامل المناخ الاخرى . وهذه الطبقات هي التي تتآكل وتنجرف بفعل الامطار والرياح الآن وسوف يستمر ذلك ما لم تتداركها العناية بالوسائل التي تكفل تماسكها .

السكان

تنتشر المدن والبلدان والقرى العراقية في مختلف انحاء العراق ، في الجبال والوديان وفي السهول وحول الاهوار ، بصورة متباعدة تحجز بينها المسافات البعيدة والحواجز الطبيعية المختلفة ، فيدل ذلك على ان هذه البلاد تستوعب أضعاف سكانها الحاليين فيما لو تمهدت الأمور وتوفرت وسائل العيش . ولا غرابة في ذلك حيث ان سكان هذه البلاد بلغ تعدادهم أيام ازدهار المدنيات التي قامت في وادي الرافدين ، وأخصها المدنية العربية في عهد العباسيين ، سبعة أو ثمانية اضعاف سكانها الحاليين .

وتقدر نفوس العراق اليوم بالنسبة للاحصاءات الاخيرة بمقدار يتراوح بين الاربعة ملايين ونصف والخمسة ملايين [1] . ومن هؤلاء السكان سكان مدنيون متقدمون في المدنية بصورة نسبية يسكنون المدن والبلدان الكبيرة . ومنهم القرويون الذين يسكنون القرى والدساكر المنتشرة في طول البلاد وعرضها والمتكاثرة على الاخص حول الانهر والاهوار وفي المناطق الزراعية على الاغلب . ومنهم كذلك بعض القبائل البدوية الرحالة التي ترحل مع حيواناتها انتجاعاً للكلأ في الشمال والجنوب كبعض قبائل شمر وعنزة والضفير والكبشة والعبيد من

(١) صدرت نتائج الاحصاء الاخير (١٩٤٧) بعد كتابة هذه الرسالة فكان المجموع (٤،٧٩٩،٥٠٠) نسمة .

العرب وبعض قبائل الجاف والهركية وغيرهم من الاكراد .

وتقدر نفوس [1] المدن والبلدان التي يزيد عدد نفوسها على (٢٥٫٠٠٠) نسمة بحوالي (١٫١٥٠٫٠٠٠) نسمة أي بنسبة ٢٥ ٪ من مجموع السكان ، كما يبلغ عدد افراد القبائل الرحل حوالي (٤٥٠٫٠٠٠) نسمة اي بنسبة تقارب ١٠ ٪ من مجموع السكان . اما ما تبقى من النفوس فهم الريفيون سكان القرى والارياف الذين يكونون أكثرية السكان ، وتتراوح نسبتهم مع البدو الرحل بين ٧٥و٨٠ ٪ من مجموع السكان العام .

اما كثافة السكان بالنسبة لمساحة العراق فان الكيلومتر المربع الواحد يصيبه عشر نسمات من النفوس اذا اعتبرنا مجموع النفوس اربعة ملايين ونصف . وهذه كثافة قليلة اذا قورنت بكثافة النفوس في البلاد المجاورة وغيرها . حيث تبلغ كثافة النفوس في سورية (١٠٫١٧) للكيلومتر الواحد و(٩٢) في لبنان و(٤٦٫٥) في فلسطين و(٢١) في تركية و(١٥) في مصر . كما ان الكيلومتر المربع الواحد من الاراضي القابلة للزراعة فقط يصيبه (٤٨٫٨) نسمة في العراق في الوقت الذي يصيب الكيلومتر المربع الواحد من مثل هذه الاراضي في سورية (٥٣) نسمة وفي مصر (٤٥٠) نسمة . وتصيب الكيلومتر المربع الواحد من الاراضي المزروعة فعلاً الآن (٥٨) نسمة . اما بحساب المشارات فان الفرد الواحد يصيبه مـــن الاراضي القابلة للزراعة في العراق حوالي عشر مشارات ويصيب الفرد الواحد من السكان حوالي المشارتين فقط اذا حسبنا ذلك بالنسبة للاراضي المزروعة بالفعل في الوقت الحاضر . واتماماً للفائدة نورد فيما يلي جدول توزيع النفوس على الالوية الذي احتسبه السرأرنست داوسن [2] في تقريره المشهور عن اراضي العراق ، وهو وان يكن مبنياً على نفوس العراق في سنة ١٩٣٠ التي يقدر مجموعها بـ ٢٫٨٢٤٫٠٠٠ نسمة فانه قد يدل على اشياء كثيرة : —

---

(١) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي ــ هاشم جواد سنة ١٩٤٦ .

(٢) An Inquiry Into Land Tenure and Related Questions, Sir Ernest Dowson, 1931

النفوس بالآلاف

	مجموع النفوس التقديري	نفوس المدن الثلاث الكبيرة	مجموع القبائل البدوية	نفوس المناطق الريفية			معدل الكثافة في الكيلو متر الواحد من المناطق المزروعة
				المتوطنون	القبائل	المجموع	
الموصل	٣٢٠	٧٩	٤٥	١٧٦	٢٠	١٩٦	٢٢
اربيل	١٠٦		٣	٤٧	٥٦	١٠٣	١٥
السليمانية	٩٤		١٥	٥١	٢٨	٧٩	٣٧
كركوك	١٦٠		١٩	٦٣	٧٨	١٤١	١٣
ديالي	٢٤٠		١	٧٩	١٦٠	٢٣٩	٦٧
بغداد	٣٨٨	٢١٩	٢	٩٣	٧٤	١٦٧	٩٨
الدليم	١٤٧		٥٩	٣٩	٤٩	٨٨	٩٠
كربلاء	٩٠		٢	٨٣	٥	٨٨	١٣٦
الحلة	١٠٣			٣٠	٧٣	١٠٣	٢١
الكوت	١٧٠			٦٠	١١٠	١٧٠	٢٠
الديوانية	٢٣٨		٢٨	٧٩	١٠١	١٨٠	٤٠
المنتفك	٣٤٠		٢٠	٢٥	٢٩٥	٣٢٠	٧٢
العمارة	٢٣٨			٣٦	٢٠٢	٢٣٨	٣٦
البصرة	١٩٠	٤٦	١٠	٣٤	١٠٠	١٣٤	٢٨٤
المجموع	٢ر٨٢٤	٣٤٤	٢٠٤	٨٩٥		٢ر٢٤٦	٣٦

كما نورد في ما يلي كثافة النفوس في الالوية حسب احصاء سنة ١٩٤٧ :ـ

اللواء	مجموع النفوس	كثافة السكان في الكيلو متر المربع	نسبة النفوس المئوية في كل لواء للمجموع
بغداد	٨٠٥ر٢٩٣	٤٠ر٢٢	١٦ر٨
الموصل	٦٠١ر٥٨٩	١١ر٩٢	١٢ر٥
البصرة	٣٥٢ر٠٣٩	٢٨ر٥٧	٧ر٣
كركوك	٢٨٥ر٨٧٨	١٤ر٣٩	٦ر٠
الديوانية	٣٨٣ر٧٨٧	٢٥ر٧٠	٨ر٠
العمارة	٣٠٨ر١٠٨	١٦ر٤١	٦ر٤
الحلة	٢٦١ر٩٠٣	٤٩ر٥٤	٥ر٥
المنتفك	٣٦٩ر٨٠٦	٢٦ر١٤	٧ر٧
الكوت	٢٢٤ر٧٩٢	١٤ر٠٢	٤ر٧
الدليم	١٩٣ر٢٩٤	٤ر٧٠	٤ر٠
اربيل	٢٤٠ر٢٧٣	١٤ر٥٨	٥ر٠
السليمانية	٢٢٢ر٧٣٢	٢٣ر٧٧	٤ر٦
ديالى	٢٧٣ر٣٣٦	١٧ر١٥	٥ر٧
كربلاء	٢٧٦ر٦٧٠	٤٦ر٩٦	٥ر٨
المجموع	٤ر٧٩٩ر٥٠٠		

ويحترف سكان الريف ، وهم يؤلفون القسم الاعظم من سكان البلاد ، الزراعة بصورة مباشرة كما لايخفي . على ان قسما منهم وهم المقيمون في القرى يمتهنون المهن المعروفة كالنجارة والحدادة والعطارة والبزازة وصناعة القوارب والسفن وغير ذلك من الحرف التي تعتمد عليها الحياة في المجتمع الريفي البسيط .

الحالة الزراعية

يقوم سكان الريف الذين بينّا شيئاً عنهم في البحث السابق بزراعة الاراضي المذكورة واستثمارها استثماراً يتوقف عليه كيان العراق الاقتصادي في الوقت

الحاضر. وقد أثرت الاحوال الجوية تأثيرها التام المباشر على هذا الاستثمار وجعلت النظام الزراعي في العراق نظاماً مختصاً بـــه . حيث ان كثرة هطول الامطار النسبية في القسم الشمالي من العراق أدت الى شيوع زراعة الديم في ألوية الموصل والسليمانية وأربيل وكركوك ،وأصبحت هذه الالوية تعتمد في زراعتها على زراعة الحبوب بواسطة المطر بصورة كلية . كما أدت الاحوال الجوية الاخرى الى ان تجود في الشمال زراعة التبوغ التي تعتبر جزءاً متمماً للنظام الزراعي هناك،وزراعة الاشجار المثمرة كالزيتون والفستق (الموصل) والتين والجوز واللوز والبندق والخوخ والكمثرى وما اشبه . هذا عدا بعض انواع الرز التي تزرع على السفوح وبعض السهول وتروى بمياه العيون وبعض الآبار . أضف الى ذلك ما ينبت بصورة طبيعية وحشية من أشجار الغـــابات التي تكثر كثيرا في قمم الجبال وسفوحها وتجود ببعض المنتوجات المهمة كالكثيراء والعفص وغيرهما ، علاوة على ما تنتجه من الاخشاب والفحم. هذا كله بالاضافة الى ملايين المواشي والاغنام التي تنتجع المراعي والمروج التي تساعد طبيعة تلك الجهات من البلاد ومناخها على إدامة الاعشاب والكلأ فيها .

وتقدر مساحة الارض القابلة للزراعة في منطقة الديم بـ (٤١٠٠٠) كيلومتر مربع أو ما يعادل (١٦٤٠٠٠٠٠) مشارة . ولا يزرع منها في الوقت الحاضر بالحاصلات الشتوية والصيفية الا مقدار (٦٠٠٠) كيلومتر مربع فقط ، أو ما يعادل (٢٤٠٠٠٠٠) مشارة .

وتعتمد المنطقة الوسطى والجنوبية من العراق على الري بالكلية في زراعتها . وتسقى الاراضي الزراعية هذه بالسيح وبالواسطة وبالمد والجزر . والاراضي[١] التي تسقى سيحاً هي الاراضي التي يعلو الماء عليها بحيث يمكن توجيهه اليها من دون الاستعانة بالمضخات او الكرود او النواعير . وتشمل مناطق السيح على جميع لواء ديالى تقريباً ، ومنطقة الصقلاوية من لواء الدليم ، ومعظم قضاء المحمودية من لواء بغداد ، وجميع لواء الحلة تقريباً ، وجميع لواء الديوانية عدا ما يحاذي شط

---

(١) مبادىء الزراعة العامة ــ جعفر الخياط ، طبعة سنة ١٩٤٨ .

الديوانية من الجانبين،ثم معظم لواء ديالى، وقسم كبير من لواء المنتفك، ومعظم لواء كربلا. وتبلغ مساحة الصيفي الذي يزرع سنوياً بواسطة السيح حوالي (٧٠٠،٠٠٠) مشارة، واهم حاصلاته الارز. اما مناطق الري بالواسطة فهي جميع لواء الكويت وقسم كبير من لواء بغداد ومنطقة شط الديوانية في لواء الديوانية. وتبلغ مساحة الحاصلات الصيفية التي تزرع بالواسطة في كل سنة حوالي (٩٢٠،٠٠٠) مشارة. وقد بلغ عدد المضخات المنصوبة في منطقة الري بالواسطة في السنة ١٩٤٧ ما يقرب من (٣،١٦٣) مضخة تبلغ قوتها حوالي (١١١،٦٨٧)[١] حصاناً.

والري بواسطة المد والجزر منحصر في منطقة شط العرب التي يبلغ طولها حوالي (١٢٠) ميلا وعرضها بين الميلين والثلاثة اميال على الجانبين. حيث ان مياه الشط العذبة تندفع مرتين في اليوم الى الانهر والقنوات بفعل عملية المد والجزر الطبيعية التي تطرأ على البحر في خليج البصرة. وترتوي بساتين النخيل المكتظة التي يبلغ عدد نخيلها ما يقارب (١٥) مليوناً بهذه الوسيلة.

اما المحاصيل الزراعية التي تزرع في العراق الاوسط والجنوبي، فان الحبوب كالحنطة والشعير والارز تأتي في المقدمة. وهذه تؤلف الحاصلات الاقتصادية التي يصدر ما يفيض منها عن الاستهلاك المحلي الى الخارج. وتزرع كذلك الحبوب الاخرى كالذرة البيضاء والدخن والذرة الصفراء والماش والمرطمان والسمسم وبذر الكتان. ويجود الشعير والدخن والذرة البيضاء على الاخص في الالوية الجنوبية والاراضي التي تحوي نسبة غير قليلة من الملوحة. اما زراعة البساتين والاشجار المثمرة فقد اختصت بها الوية ديالى وكربلا وبغداد والحلة والبصرة. ويأتي لواء ديالى في المقدمة، حيث تجود فيه على الاخص الليمونيات والتمور وجميع الفواكه الاخرى. اما لواءا البصرة وكربلا ومنطقة سوق الشيوخ من لواء المنتفك فقد اختصت بزراعة النخيل في الدرجة الاولى. والتمور كما لايخفى من موارد الثروة الزراعية المهمة جداً، حيث يبلغ عدد نخيل العراق باجمعه حوالي الثلاثين مليون شجرة. كما ان صادرات التمور العراقية التي تتراوح بين

(١) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٧ ـ وزارة الاقتصاد.

(١٥٠) و (١٨٠) الف طن [١] في السنة تكوّن ٨٠ ٪ من التمور التي تعرض في اسواق العالم .

ويزرع الرز بأنواعه في ألوية ديالى والديوانية والحلة والعمارة والمنتفك . وهو حاصل مهم تعتمد عليه تغذية معظم السكان في العراق ، وبالامكان التوسع في انتاجه بحيث تزداد الكميات التي تصدر منه الى الخارج اذا أمكن توفير المياه اللازمة له بالنسبة للمحاصيل الاخرى . يضاف الى ذلك كله ما يزرع من القطن في العراق الاوسط الذي تعد زراعته حديثة العهد ولم تتوسع برغم توفر الشروط اللازمة للتوسع في انتاجه ، عدا الخضروات والمحاصيل الاخرى التي تستهلك في الداخل .

على ان هذه الزراعة التي استعرضنا نقاطها البارزة في العراق أجمع ما زالت في حالتها البدائية من غير ان تمسها يد الفن الزراعي الحديث او يطرأ عليها التطور الذي طرأ على الزراعة في بلاد الغرب . فما زالت أساليبها في الحراثة والري والتسميد وانتقاء البذور والحصاد ومكافحة الآفات وتربية الحيوان أساليب بالية يتوارثها الفلاحون جيلاً بعد جيل . فما زال الفلاح يحرث أرضه بالمحراث القديم الذي لا يغور في الأرض الا لعمق بسيط لا يجدي نفعاً ولا يؤدي الى تفتيت الكتلة الترابية الكافية لانماء الحاصل فيها انماءً تاماً . وما زال الفلاح يبذّر الماء في ريّه للزرع تبذيراً يعود بالضرر على الحاصل والأرض معاً . وما زال جاهلاً بتسميد الارض والمحافظة على خصوبتها تسميداً يؤدي الى مضاعفة الحاصل ، اللهم الا ما يفعله بعض فلاحي البساتين القريبة من المدن في حاصلات خضرهم وأشجارهم . وما برح يهمل انتقاء البذور الصالحة النقية ليزرعها في ارضه ويتركها للطبيعة من دون ان يتعهدها بالتعشيب والعزق وغير ذلك . ويجهل كيفية مكافحة الآفات الزراعية من حشرات وامراض فطرية وعوارض جوية . والحقيقة اننا نجده عاجزاً تمام العجز امام هذه المخاطر التي تهدد مزروعاته وتعرض جهوده ومصاريفه للضياع هباءً . وما برح يحصد حاصلاته بالطرق البدائية القديمة ويهمل تنقيتها فتخرج وهي حاصلات مخلوطة بالتراب وبذور الادغال وغيرها ، فيؤدي ذلك الى هبوط سعرها وسمعتها

---

(١) مجلة الزراعة العراقية ــ ج ٢ مجلد ٤ سنة ١٩٤٩ ــ مقال عن التمور للمؤلف .

متى عرضت في الاسواق مع حاصلات البلاد الاخرى النقية . وبذا غدت حاصلات العراق في الاسواق العالمية بحالتها هذه لا تقوى على مزاحمة حاصلات البلاد الاخرى. يضاف الى ذلك انه ما زال مهملاً ومقصراً في تربية حيواناته والاستفادة منها ومن منتوجاتها استفادة تامة في ماليته وتغذيته وتسميد حقوله وبساتينه . وقد نتج عن اساليبه البالية هذه وعن اهماله وكسله أن قلت نسبة الحاصل الذي يجنيه لقاء اتعابه ومصاريفه ، فأدى ذلك الى بقائه رازحاً تحت عبء الديون وقانعاً بشظف العيش والحياة البدائية .

غير ان الأسباب التي أدت الى بقاء الزراعة العراقية في وضعها الحالي وبقاء الفلاح على ما هو عليه الآن لا تنحصر فيه فقط ، وليس هو وحده مسؤولاً عنها ، وانما هي متأتية عما في البلاد من وضع عام خلقته ظروف متشابكة وأحوال مترابطة عديدة ليس في مقدوره هو ان يتصدى لها بغير ان يصلح نفسه بعض الأصلاح على مقياس ضيق . والوضع العام هذا هو الذي خلق النظام الزراعي السائد في البلاد اليوم .

وفي النظام الزراعي الحالي نقاط بارزة أساسية تؤثر على الطبقة الزراعية من السكان تأثيراً بعيد المدى . فأول ما يلفت النظر منها ان الزراعة العراقية ، وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية التي تسقي مزروعاتها بماء الري ، هي زراعة متسعة . أي ان الزراعة في هذه الأنحاء لها أراضٍ شاسعة يعجز المزارعون عن توجيه العناية التي تقتضيها الأصول الزراعية الحديثة لها. وينحصر الجهد الذي يبذلونه في قطعة الأرض التي تزرع في سنة ما ثم تترك لتزرع قطعة أخرى بدلاً عنها . فنشأ عن وضع مثل هذا ان أصبحت الزراعة ‹متنقلة› ما تستقر في مكان حتى تنتقل الى جهة أخرى . ولا يخفى ما في هذا التنقل من ضرر وضياع للجهود . حيث ان الأرض المحدودة تضطر الزارع الى مداراتها ووضع الخطط الزراعية لادامة الخصوبة فيها . وهاك ما جاء في كتاب « الأرض والفقر في الشرق الاوسط »[1] في هذا الشأن : « ... حيث ان المساحة التي تزرعها كل جماعة من أفراد القبائل في ضمن

(١) Land & Poverty in the Middle East, Doreen Warriner, 1946

الديرة العشائرية تنتقل من مكان لآخر كلما انطمرت الجداول بالغرين وضعفت خصوبة الأرض بالملوحة ، وبذا تنتقل الأرض المخصصة لزراعة كل فـــلاح أيضاً . والفلاحون أنفسهم كثيرو التنقل في داخل الديرة العشائرية وخارجها . ومن هذا ترى ان الزراعة تصبح زراعة غير جدية لا يبذل لها الفلاح جميع مجهوده ، كما يبقى رعي الحيوانات وتربيتها مهنة احتياطية يمتهنها الفـــلاح عندما تضطره الأحوال لذلك » . وقد ورد هذا في معرض البحث عن ملكية الفلاح وحقه في الأرض . ولا غرو فالزراعة المتنقلة التي نبحث عنهـا تتأتى عن الحالة الاقطاعية التي تتضمن امتلاك شخص واحد لمساحات شاسعة من الأرض يزرعها له عدد كبير من الفلاحين من دون ان يملكوها . وهنا يجرنا البحث الى النقطة الأساسية الأخرى التي تؤثر في النظام الزراعي الموجود في العراق ، وهي قضية الأقطاع وملكية الأرض .

فان الاحداث التأريخية التي وقعت في العراق خلال القرنين الأخيرين والأنظمة التي ادخلت خلالها مع الهجرات القبائلية من الجزيرة العربية التي تعرض اليها العراق قد ولدت في زراعة العراق ، وخاصة في اواسطه وجنوبيه ، وضعاً اقطاعياً لايزال العراق يعاني تأثيراته حتى الآن . كما ان القوانين المختصة التي شرعت في البلاد منذ بداية الاحتلال البريطاني ، في الحرب العالمية الاولى ، قد ثبتت قسماً من نواحي الاقطاع في غير صالح البلاد والطبقة الزراعية فيها . وقد نشأ عن ذلك كله ان اصبح قسم كبير من الاراضي الزراعية ، وخاصة في اواسط العراق وجنوبيه ، ملكا بيد الشيوخ والاغوات وابناء الاسر المتنفذة في المدن وبعض التجار وكبار الملاكين ، وبلغت بهذا ملكية قسم لا يستهان به من هؤلاء للارض جسيمة قـــد تصل عند البعض منهم الى ما يزيد على النصف مليون مشارة . بينما بقيت الاغلبية الساحقة من سكان الريف التي تخدم الارض ، وتزرعها هي بالفعل ، لا تملك الا النزر اليسير منها ؛ كما بقي قسم كبير من هـــذه الاغلبية لا يملك ارضاً مطلقاً ويستغله الملاكون الكبار استغلالاً يصل به الى سوية العبيد الاقطاعيين . وقد كانت الزراعة الى قبيل تأسيس الحكم الوطني مبنية على أسس الاقتصاد المعيشي في استثمار الاراضي الزراعيـــة لمعيشة الشيوخ وأفراد عشائرهم وسكان القرى . غير ان تقدم طرق

المواصلات العالمية واتصال العراق بالطرق البحرية قد جعل للحاصلات الزراعية أسواقا خارجية تدر على أصحابها ثروات طائلة عرفت أهميتها الطبقة المتنفذة. فبادر الشيوخ ومن على شاكلتهم الى تملك الارض وتثبيت ملكيتها بالطرق القانونية على حساب افراد العشيرة الفلاحين وسكان القرى مستخدمين بذلك نفوذهم وثروتهم. وقد جاء قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ الذي اريد به حل مشاكل الارض والبلاد فأكد على تلك الناحية مستندا بذلك على الأسس الأقطاعية البالية وما فيها من الفوضى والاستغلال فنشأ عن ذلك خلق ملكيات كبيرة لاشخاص معدودين.

وقدصدرقانون حقوق وواجبات الزراع في سنة ١٩٣٣ فثبّت مركز الملاكين تجاه الفلاح، فكان ذلك نتيجة للنفوذ الذي يمارسونه في تثبيت مصالحهم على حساب الفلاحين. حيث انه أمّن بصورة عامة حقوق الشيخ والأغا وغيرهما من الملاكين بدرجة تجعل الفلاح شبه آلة مسخرة. فقد اعتبرت المادة (١٢) من القانون الدين الزراعي على الفلاح ديناً ممتازاً. واوجبت المادة (١٤) منه على الفلاح عند فصله او انتقاله من المزرعة ان يكون دينه الزراعي لصاحب المزرعة واجب الاداء حالاً، ويستوفى من أمواله من قبل صاحب المزرعة. فما هي أمواله هذه يا ترى !؟ والأنكى من ذلك ان هذا القانون منع استخدام هذا الفلاح، اذا كان مديوناً، في أية مزرعة أخرى أو في اية دائرة حكومية او غير حكومية اذا أراد ان يستخدم كعامل أجير أو كفراش وما اشبه. وحبذا لو روعيت مصالح الفلاح في هذا القانون بمثل ما روعيت فيه مصلحة الملاك على هذه الشاكلة.

غير ان هذا الوضع يعد أهون نوعاما في الشمال منه في الجنوب من حيث صالح الطبقة الزراعية حيث ان ملكية الارض هنا تختلف بعض الشيء، كما ان عدد الملاكين الكبار يقل كثيرا عن الجنوب [1]. لذلك فان وضع الفلاح في منطقة الديم الشمالية الشرقية من العراق، اي في ألوية كركوك وأربيل والسليمانية، هو وضع أحسن. حيث يوجد هناك نظام زراعي ثابت يتملك فيه قسما كبيرا من

---

(١) Land & Poverty in the Middle East, Doreen Warriner, 1946

الارض مـلاكون صغار . ففي سهول كركوك وأربيل يمتلك حوالي ٧٥٪ من الارض فلاحون صغار قد تبلغ مساحة كل قطعة من قطعهم المائتي مشارة . وهنا يؤخذ من الارض في كل سنتين حاصل ديمي واحد . اما في جنوب الموصل ، في وادي دجلة الخصيب الذي بدأت تنصب فيــه المضخات ، فيوجد نظام عشائري يشابه النظام العشائري الموجود في الجنوب . كما ان الارض يملكها في الدرجـــة الاولى الشيوخ والوجوه . وفي غرب الموصل ، في البلاد الجبلية المتعرجة ذات المطر القليل ، فالارض تمتلك الآن بموجب النظام العشائري ايضا .

اما تعيين حصة الفلاح من غلة الارض التي يزرعها فيتحكم فيها التعامل والتقاليد المحلية ، وهذه تختلف باختلاف المناطق . [1] « ويمكن القول بصورة عامة ان معظم اراضي العراق تستغل على أساس الايجار بالمحاصة في الغلة النهائية بين المالك والفلاح . وهذا النظام ولا شك من بقايا القرون الوسطى التي كان يسود فيها نظام الاقطاع . ففي الشمال بصورة عامة يأخذ صاحب الارض نصف المنتوج ، اما في الجنوب فهناك طرق مختلفة في توزيع الغلة بين الفلاح والمالك تبعا لصنف الارض ونوع ملكيتها والجهة التي تجهز البذور والحيوانات وطريقة الري . والطريقة الشائعة هي قسمة الغلة الى خمسة اقسام أو حصص متساوية تدعى محليا « الكومات او الفراديش » ، واحدة للرسوم الحكومية وتعطى لصاحب الارض مقابل قيامه بذلك ، واثنتان لصاحب الارض عوضا عن أيجــار الارض ، والحصتان الباقيتان للفلاح . وهناك بعض المناطق تكون حصة الملاك فيها ثلثين . اما زراعة الشلب فتوزيع الحاصل فيها يخضع لنظام النصيفة . وهناك شخص ثالث يدعى « السركال » وهو الوسيط بين الشيخ او صاحب الارض وبين الفلاح ، وهو بمثابة مراقب زراعي ووكيل لصاحب الارض في أيجاد الفلاحين ومراقبتهم ولا يقوم بأي عمل زراعي كما يقوم الفلاح الا انه مع ذلك يتمتع بحصة من غلة الارض النهائية مقابـل الخدمات التي يقوم بها . والمفروض نظريا ان السركال يأخذ أجره من حصتي الشيخ والفـــلاح ولكنه عمليا يأخذ من الفلاح اكثر مـــا يأخذ من صاحب الارض . وتتراوح

---

(١) ص ٨٤ من كتاب « مقدمة في كيان العراق الاجتماعي » — هاشم جواد سنة ١٩٤٦

حصته بين سدس الغلة وعشرها . ويمنح في بعض المناطق بدل حصته من الغلة قطعة أرض تسمى « الطليعة » يعطيها اياه صاحب الارض ويجهزه بالبذور فيصبح من واجب الفلاح زرعها وتصفيتها حاصلا له من دون أي مقابل . وقد أخذت أهمية السركال بالازدياد في العشرين السنة الاخيرة عندما أخذ معظم الشيوخ يتغيبون عن مزارعهم ويسكنون المدن ، وكذلك عندما كثر عدد المدنيين من مالكي الارض وكلاهما — أي الشيخ المتحضر والمدني الزراع — من الملاكين الزراعيين « المتغيبين » عن مزارعهم وهم بأمس الحاجة الى من يرعى مصالحهم ويراقب الفلاحين ويوجه امور الزراعة ...... ومهما اختلفت طريقة قسمة الغلة بين صاحب الارض والسركال والفلاح فالفروق من حيث النتيجة زهيدة . ويمكن القول ان ما يناله الفلاح من الغلة بصورة عامة هو النصف ، اذ انه يعيش على الأرض ويقتات هو وحيواناته من منتوجاتها طوال ايام السنة ويسرق ما تسوله له نفسه من البذور ومن الناتج النهائي » .

ولا يخفى ما في هذا الوضع من التأثير السيء على قسم كبير من الفلاحين الذين يبقون مشردين وهم لا يشعرون بتعلق خاص بالارض التي يفلحونها ، وعلى اعمار الارض ومداراتها ، وعلى مصلحة الطبقة الزراعية وقابلية البلاد الانتاجية بوجه عام .

الوضع الاقتصادي

يشتغل الفلاح ، هو وزوجته واولاده ، طوال ايام السنة في ارضه ، في الظروف التي حاولنا تبيان النقاط البارزة فيها حتى الآن ، لأجل ان يعيش ويقوم اوده . وان ما يحصل عليه هو نتيجة استثمار الارض والماء والاتعاب التي يبذلها على طول السنة . ولو دققنا في مجهوده هذا نجد ان الفلاح الاعتيادي في مناطق الري من العراق يشغل في السنة الواحدة مقدار (٢٢) مشارة يزرعها بالحنطة والشعير فتنتج له حوالي (٣٠٠٠) كيلو من الحنطة و (٤٠٠٠) كيلو من الشعير . كما يشغل حوالي ثلاث مشارات بزراعة القطن وخمس مشارات بزراعة بعض المحاصيل الصيفية الاخرى كالذرة البيضاء والدخن والسمسم وما اشبه . فيكون مجموع ما

يستغله من الارض (٣٢) مشارة . واذا اضفنا الى ذلك (٨) مشارات للتعويض عن قلة الكفاءة الانتاجية المطلوبة يصبح مجموع ما يشغله في السنة (٤٠) مشارة. واذا علمنا ان الزراعة العراقية بوجه عام تستند على قاعدة «النير والنير» أي قاعدة زرع نصف الارض وترك النصف الآخر بائراً يكون مجموع ما يشغله (٨٠) مشارة . ويستوفي نصف ما يغله هذا المقدار من الارض .

اما في مناطق الديم فانه يحتاج الى مساحة اكبر من الارض لان حاصل الاراضي المروية يكون في العادة اكثر من حاصل اراضي الديم . ويقدر ما ينتجه الفلاح هنا بخمسة آلاف كيلو من الحنطة تجود بها مساحة قدرها (٢٥) مشارة ، والف كيلو من الشعير يستخرجها من ارض تقدر مساحتها بأربع اوخمس مشارات، والف كيلو من العدس تنتجها مساحة قدرها خمس مشارات تقريباً . فيكون مجموعها (٣٥) مشارة او (٧٠) مشارة اذا اعتبرنا نظام « النير ونير » المتبع . واذا اضفنا مقدار (١٥) مشارة للتعويض عن قلة الانتاج يصبح المجموع (٨٥) مشارة . غير ان الفلاح يحتاج في الشمال الى مرعى لحيواناته التي يكثر جنيها عند الفلاحين هناك. وبذا يجب ان نضيف حوالي العشرين مشارة الى عدد المشار المذكور فيصبح مجموع المشارات التي يستغلها الفلاح الشمالي في السنة (١٠٥) مشارات[١] .

وفيما عدا هذين النموذجين يوجد فلاحون مختصون بزراعة المحاصيل الاخرى كالخضروات والفواكه والشلب والتبغ . وهؤلاء تختلف احوالهم بحسب المحيط الذي يوجدون فيه . على ان الملاحظ هو ان فلاح الشلب ذو مستوى اقتصادي عال بالنسبة لتخصصه بهذا الحاصل الذي يباع بثمن مرتفع ولا يقوم هذا النوع من الفلاحين عادة بزراعة الحنطة او الشعير الا على اساس « الشكارة » لاستهلاكهم الخاص. ولا يستطيع زارع التبغ ان يزرع اكثر من مشارتين او ثلاث وشيئاً قليلاً من الحنطة والشعير للاستهلاك البيتي. ويتمتع فلاح الخضرات والبساتين بدخل عال نسبياً.

واذا رجعنا الى احتساب الدخل القومي ودخل الفلاح بالارقام نجد ان صاحب كتاب[٢] « التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط » قد استطاع استخراج الارقام

(١) مقدمة في كيان العراق الاجتماعي .

(٢) The Economic Development of the Near East - A. Bonne, 1945

والجداول التالية من الارقام الاحصائية التي تمكن من الحصول عليها، وفيها ارقام للمقارنة تختص ببعض البلاد المجاورة .

جدول رقم (١)

	الدخل القومي بالنسبة للفرد	واردات الدولة وما يصيب الفرد منها ١٩٣٨-١٩٣٩	مايصيب الفرد من مصروفات الدولة	نسبة خطوط السكك لكل ١٠٠٠٠ر١٠	عدد السيارات المجازة لكل ١٠٠٠٠ر١٠	ما يصيب الفرد الواحد من استيراد المكائن والاجهزة
العراق	١٠ دينار	١٢ر٢ دينار	٢ر٢ دينار	٣ر٣ ك	١٠٩	٢٧٥ر٠

جدول رقم (٢)

مقدار ما يجب ان يستهلكه في السنة سكان المناطق الريفية من المأكولات وما يستهلكونه منها بالفعل في العراق وسورية ولبنان (١٩٣٩) بآلاف الأطنان .

	اللحوم والاسماك		الخضروات		الفواكه		الخبز		الحليب ومنتجاته		البيض		السمن والزيت		السكر	
العراق	٤٦	٢٤	٢٨٦	١٦٩	١٥٣	١١٠	٣٢٣	٢٦٠	٢٦٠	١٩٢	٥٠٠ر٣٨٨	٠٠٠ر١٠٢٦	٣١	٦١	٦١	٣٨
سورية ولبنان	٥٥	٢٨	٣١٩	٢٠٢	١٨٣	١٣١	٣٨٥	٣٤٠	٥٤٦	٢٢٨	٥٠٠ر٤٦٢	٠٠٠ر١٥٠	٣٦	٧٣	٧٣	٤٦

جدول رقم (٣)

الانتاج الحيواني والزراعي مقدراً بالوحدات العالمية [١] وما ينتجه الفرد الواحد من الانتاج الزراعي على اساس ١٩٣٤ - ١٩٣٥ للعراق وللبلاد المجاورة .

	العراق	سورية	تركية	السعر العالمي دولار للكونتال الواحد
	لكل (١٠٠٠) وحدة عالمية			
المحاصيل الحيوانية				
الحليب ومنتجاته	٤٠٠٠	٩٫٤٥٢	٧٥٫٨٧٧	٣٫٩٥
اللحوم	١٠٫٧٣٩	٦٫١٢٥	٤٩٫١٢٨	٢٤٫٧
لحم الدجاج	٣٫١٠٣	٣٫١٨٣	١٥٫٩٧٠	٥٠٫٦
الصوف	٣٫٥٦٥	٣٫٥٣٧	١١٫٥٠٩	٥٦٫٦
البيض	٧٠٠	١٫٣٢٣	٩٫٤٠٥	٣١٫٧
الحرير	—	٦١٨	١٫١٦١	٥٧٫٦
	٢٢٫١٠٧	٢٤٫٢٣٨	١٦٣٫٠٥٠	
استهلاك البشر من الحبوب				
القمح	١٦٫٥٤٢	١٦٫٢٩٢	٧٩٫٨٧٠	٣٫٢٧
الرز	٤٫٦٥٠	١٫٤٥٧	٥٫٥٢٣	٦٫٩٤
البطاطا	—	١٫٦١٤	٥٫٢٦٨	٣٫٣١
الذرة	٣٠٠	٢٤٧	٤٫٦١٤	١٫٩٠
الشعير	٩٢٨	١٫٧٤٠	٢٫٤١٠	٢٫٣٢
	٢٢٫٤٢١	٢١٫٣٥٠	١٠٣٫٣٠٥	

(١) الوحدة العالمية هي مقدار السلع والخدمات التي يمكن ان تشترى بدولار واحد في الولايات المتحدة على اساس معدل الاحوال خلال ١٩٢٥ـ١٩٣٠ .

	العراق	سورية	تركية	السعر العالمي دولار للكونتال الواحد
	الكل (١٠٠٠) وحدة عالمية			
وارد (-) وصادر (*) الحبوب لاستهلاك البشر والحيوانات				
القمح	٦٢٦ (*)	٣٩١ (-)	٢ر٤٨٦ (*)	٣ر٢٧
الشعير	٣ر٧١٣ (*)	١٣٩ (-)	٢ر٣٣١ (*)	٣ر٣٢
الذرة	٨ (*)	١٨ (-)	١٩٧ (*)	١ر٩٠
البطاطا	—	١٠٦ (-)	٦ (*)	٣ر٣١
الرز	٦٠ (*)	١ر٣٢٤ (-)	٥ ( )	٦ر٩٤
محاصيل اخرى				
القطن	٢٠٢	١٣٥٩	١٤ر٧٤٠	٣٣ر٧٠
الليمونيات	١٠٠	٣٢٢٤	١ر٧٢٩	٧ر١٠
التبغ	١٨٨	٩٣٥	١٢ر٥٠٨	٣٤ر٩٠
المحاصيل الزيتية	٢٠٠	٢٣٦	٢ر٢٧٠	١٩ر٢٠
البصل		١ر٠٧٩	١ر٦٥٠	٢ر٦٢
عدس فول الخ	٦٣	٢ر١٢٢	١٢ر٣٤٠	٥ر٢٥
التمور	٥ر٥٠٠	—	—	٣ر٠٠
المشتغلون بالزراعة	٦٠٠ر٠٠٠	٦٥٠ر٠٠٠	٣ر٣٥٤ر٠٠٠	
معدل انتاج الفرد الواحد بالوحدات العالمية	٩٣ر٢	٩٧ر٦	١٠٩ر٢	

ولما كانت الاحصاءات عن مصروفات الفلاح العراقي غير متيسرة فقد وجدت من المناسب ايراد الجدول التالي عما يصرفه الفلاح المصري في السنة لعائلته المؤلفة منه وزوجته وخمسة اولاد ، مقدرة بالنسبة لارقام مستحصلة سنة ١٩٣٢ نقلاً عن الكتاب نفسه ، لأجل المقارنة . واذا اردنا مقارنة ذلك بما يصرفه الفلاح العراقي فانني ارى ان الفلاح العراقي بالنسبة لما نعرفه عنه يزيد مصروفه قليلاً عن الفلاح

المصري :

حوائجه اليومية من مأكول وفراش وشاي وسكر وغير ذلك		٢٠ر٥٠٠ جنيه
ملابس للرجال		١ر١٥٠ »
» للزوجة		١ر٢٥٠ »
» للاولاد		٠ر٧٥٠ »
	المجموع	٢٣ر٦٥٠ »

اما دخل الفلاح العراقي باسعار ما قبل الحرب الاخيرة فان صاحب الكتاب [١] نفسه قد احتسبه بحوالي ٦ — ١٠ دنانير في المناطق الشمالية وبثلاثة دنانير في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق . وهذا كما لا يخفى دخل واطيء جدا حتى اذا قورن بدخل الفلاح في البلاد المجاورة . ومن الواضح ان مستوى المعيشة لا يمكن الا ان يكون بدائيا تحت تأثير هذه الظروف . وهذا الانحطاط يمكن ان يلاحظ لأول وهلة من هيأة [٢] الفلاح ومنظر بيته الذي ليس هو في معظم انحاء الريف اكثر من كوخ بسيط من القصب او غيره ومن آثاث بيته الذي لا يثمن الا ببضع دنينيرات .

الحالة الصحية

لا يخفى ان صحة الفرد في المجتمع هي رأس ماله ، وان مجموع صحة المواطنين في كل بلد من البلاد هو من أهم العوامل التي تؤثر على ثروتها . حيث ان العمل الذي يؤديه الافراد هو احد العوامل الأساسية الثلاثة ـ الارض ورأس المال والعمل — التي يتوقف عليها أنتاج البلاد وثروتها . ويصح ذلك على الاخص في البلاد التي تعتمد على الأنتاج الزراعي في معيشة سكانها وثروتها .

وقد لازمت الصحة والمرض المجتمعات البشرية منذ وجدت على وجه الارض

(١) ص ٣٦ من الطبعة الاخيرة (١٩٤٥) .

(٢) جاء في كتاب « عامان في الفرات الاوسط » ما يلي : ... دخلت الصف على أحد المعلمين عام ١٩٣٣ فوجدته قد أوقف طالباً يستجوبه ، فتقدم بعد ذلك وناوله الطباشير ليكتب على السبورة، فرفض هذا معتذراً بانه لا يستطيع ان يترك ثوبه الذي أمسك به بيديه لانه خلق ممزق لا يستر عورته . وهنا أدار المعلم وجهه ألي قائلا : « يريدون تثقيف الفلاح وقد قتلوه جوعاً » .

واصبحت زيادة الامراض او قلتها في كل عصر من العصور وفي كل بلد من البلاد من العوامل المهمة التي تدل على درجة تقدم البلاد ومقدار ثروتها . وتتوقف الحالة الصحية في المجتمعات على المحيط الذي تنشأ فيه وما فيه من عوامل مؤثرة ، وعلى تفكير الناس وعاداتهم الشخصية . فرداءة الاحوال الجوية والمواقع غير الصحية تؤثر في صحة المجتمعات التي تقوم حولها وتسبب امراضا كثيرة يتعرض لها سكان تلك المجتمعات بطبيعة الحال . كما ان احوال السكان الشخصية من عادات وتفكير خاص وميل الى النظافة او جنوح الى القذارة ، وسوء التغذية ، الذي يتأثر بالحالة الاقتصادية السيئة على الاخص ، وتيسر الاطباء والادوية او شعور الناس بأهمية مراجعة الطبيب او قدرتهم على ذلك – كلها أمور تؤثر على شيوع الامراض أو قلتها ويظهر أثرها في الاخير على قوة السكان الأنتاجية .

ولو رجعنا الى العراق والى القرى المنتشرة في أرجاء ريفه الفسيح على الاخص نجد ان هذه التأثيرات كلها ، عامة وخاصة ، تعمل عملها بصورة شديدة . فالجو القاسي المتبدل في الصيف والشتاء وفي الليل والنهار ، ووجود الاهوار والمياه الآسنة في مختلف أرجاء الريف وخاصة في الجنوب ، وشيوع الغبار والاوحال ، وكثرة الدود والحشرات والهوام ، وتفكير السواد الاعظم وعقليتهم ، فضلا عن الجهل المستحوذ عليهم والخرافات التي تلعب بمقدراتهم – كلها مبررات قاطعة وعوامل فعالة تؤدي الى استفحال الامراض المعروفة وتقرر مقدار شيوعها وانتشار عدواها . يضاف الى ذلك ما يؤدي اليه سوء التغذية، المتأثر لدرجة كبرى بالاحوال الاقتصادية المنحطة ، من قلة المناعة في الجسم ضد الامراض وتعرضه لفتك الجراثيم الوبيلة .

ولو حاولنا ان نعبر عن الوضع الصحي في الريف العراقي اليوم ونرسم الصورة الحقيقية له على ضوء الاحصاءات المتيسرة لدينا نجد انها صورة مؤلمة تستدر الرحمة وتستدعي العلاج العاجل . هذا برغم ما يجب ان نتذكره من أن الاحصاءات الموجودة تحوي ارقاما تقريبية مهما كانت دقتها ، لان نسبة كبيرة من الذين تفتك بهم الامراض ويتعرضون اليها لا يتيسر لهم التطبب والتداوي ، اما تقاعسا

منهم او لعدم تيسر ذلك لهم في المؤسسات التي تنظم الاحصاءات وتمسك السجلات اللازمة لها . الا ان تلك الارقام مهما كانت تقريبية بوسعها ان توضح لنا الأمور ايضاحا كافيا ، وخاصة اذا اضفنا لكل رقم منها نسبة معينة لتلافي النقص المشار اليه . وان هذه الاضافة يجب ان تلاحظ بصورة خاصة عند النظر في الوضع الصحي في القرى والارياف التي نحن بصدد البحث عنهـــا ، لأن كثيرا من الارقام التي سنوردها تختص بسكان العراق بصورة عامة .

فيظهر من الاحصاءات [١] الصحية ان معدل عدد الاصابات المرضية التي سجلت في العراق بأجمعه منذ سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٤٦ يبلغ (٠٠٠ ر ٣٦٠ ر ٤) اصابة في السنة . وهذا يعني بالطبع ان قسما لا يستهان به منها اصابات متكررة لنفس الاشخاص . وتتوزع نسبة الاصابة بمختلف الامراض كما يلي (لسنة ١٩٤٣) : —

المرض	النسبة المئوية
الامراض العفنة والوبائية والاهلية	١٥ر٧
الامراض العامة	٥ر٠
امراض الجهاز العصبي	١ر٦
امراض العيون	٢٠ر٧
امراض الأذن	٢ر٤
امراض الجهاز الدموي	٠ر٥
امراض الجهاز التنفسي	٦ر٤
امراض الجهاز الهضمي	١٥ر٢
امراض الجهاز التناسلي والبولي	٢ر٠
الامراض الجلدية	٩ر٤
امراض ناجمة عن أسباب خارجية	٥ر٧
امراض غير مشخصة	١٥ر٤

وما يلاحظ من هذا الجدول لاول وهلة ان أكثر الامراض شيوعاً هـــي

(١) المجموعات الاحصائية السنوية العامة (الرسمية) .

الامراض العفنة والوبائية وامراض العين وامراض الجهاز الهضمي والامراض الجلدية. ولا يخفى ما لهذه الامراض من علاقة بعوامل المحيط والاحوال الجوية في العراق. كما يلاحظ ان نسبة الامراض غير المشخصة عالية وسبب ذلك بلا شك يرجع الى عدم كفاءة الطب المتيسر في العراق وعـــدم وجود الاطباء الاختصاصيين بالقدر اللازم .

ولو حللنا عدد الاصابات بالامراض السارية الرئيسية نجد انها موجودة في العراق (١٩٤٣) بالنسب التالية :ـ

الملاريا	٤ر٠٥ ٪ من مجموع الامراض السارية
التراخوما	٤٠ر٥ ٪ « « « «
الامراض الزهرية	٢ر٣ ٪ « « « «
الزحار (الديزانتري)	١ر٦ ٪ « « « «
البلهارزيا	١ر٢ ٪ « « « «
النزلة الصدرية	١ر٦ ٪ « « « «
الانكيلوستوما	٠ر٥ ٪ « « « «

وهذا يدل بلا شك على ان مرضي الملاريا والتراخوما هما اكثر الامراض شيوعاً في العراق . والملاريا منتشرة كما لا يخفى في انحاء كثيرة من الريف بالنظر لكثرة وجود المياه الآسنة والمستنقعات التي تعد اوكاراً صالحة لتفريخ البعوض الناقل لهذا المرض الوبيل . والمعتقد ان هذا المرض يؤدي الى حوالي (٥٠٠٠ر٥٠) اصابة وفاة في السنة [١] . فضلاً عن انها تهد قوى المصابين بها وتؤدي الى العقم والاجهاض عند المرأة احياناً فتؤثر على تزايد النفوس ، كما انها تسبب تضخم الكبد وفقر الدم . والملاريا منتشرة في جميع الالوية العراقية ، كأنها اصبحت من خصائص هذه البلاد ، كما يظهر من الجدول التالي (١٩٤٤) [٢] :ـ

---

(١) كتاب « الملاريا والملاريا في العراق » — الدكتور علي غالب .

(٢) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ .

اللواء	الاصابات	نسبتها لنفوس اللواء
بغداد	٢٧ر٤٦٦	٢ر٧
البصرة	٦٠ر٨٦٥	١٩ر٩
الموصل	٦٥ر٩٤٣	١٥ر٦
العمارة	١٣ر٤٢٨	٤ر٩
اربيل	٢٠ر٨١٩	١٤ر٤
الديوانية	٥٣ر٥٧٠	١٦ر٥
ديالى	٢٨ر١٨٠	٩ر١
الدليم	٢٤ر٩٦١	١٢ر٥
الحلة	٧٠ر٤٢٩	٢٢ر٠
كربلا	٩٩ر٠٦٤	٢٦ر١
كركوك	٩ر٣١٥	٦ر٩
الكوت	١٢ر٤٩٨	٦ر٦
المنتفك	٣٥ر٢٦٩	١٤ر٣
السليمانية	١٨ر٥٢٩	١٣ر١

ويستدل من هذا ان ألوية كربلا والحلة والبصرة ، وهي من أهم الألوية الزراعية الريفية ، هي في مقدمة الألوية من حيث اصابة سكانها بالملاريا .

وتبلغ نسبة الاصابة بالتراخوما ، وهو المرض الذي يلي الملاريا من حيث الانتشار ، ٥٣ر٣ ٪ (معدل ١٩٣٦-١٩٤٣) من معدل الاصابات بامراض العين كلها . والملاحظ من جداول الاحصاء انها اكثر انتشاراً في لواء بغداد ، الا انني اعتقد ان عظم هذه النسبة في لواء بغداد يرجع الى كثرة السكان المدنيين فيه واهتمامهم الكثير بمعالجة هذا المرض اذا قورنوا بسكان الارياف الذين يهملون تداويه . ولا يخفى ان اهمال تداويه يؤدي الى استفحال أمره والى نشوء العمى وضعف النظر احياناً .

وتنتقل البلهارزيا وهي من الامراض الديدانية الريفية بواسطة الماء فتؤدي بالمصاب الى التبول الدموي . وهي منتشرة في الفرات الاوسط والجنوبي من

الهندية الى الجنوب وخاصة في المناطق التي تزرع الشلب وفي لواء بغداد والكوت والعمارة والبصرة . وفيما يلي ندرج نسبة انتشارها في بعض الالوية :—

بغداد	٦ر١١ ٪
البصرة	٥ر٨ ٪
الكوت	٥ر١٤ ٪
المنتفك	١ر١٧ ٪

ويقدر المتخصصون ان اكثر من ثلث سكان الجنوب مصابون بها ، والريفيون يتقاعسون عن التداوي منها على الاكثر لانهم يعتقدون ان وجود شيء من الدم في البول لا يؤثر كثيراً في صحتهم .

اما الانكيلوستوما ، المرض الديداني الذي يؤدي الى تسمم الجسم وفقر الدم وضعف القلب ، فيكثر انتشاره بين سكان القرى والارياف في الدرجة الاولى . ويعتقد المطلعون [١] انه يصيب حوالي ثلث السكان في العراق على الاقل . وبذا يترك تأثيره الوبيل على نشاط السكان وقابليتهم في العمل والانتاج .

وهنالك امراض اخرى تفتك بسكان العراق وتأخذ منهم مأخذها واهمها السل والديزانتري والامراض الزهرية . وان عدم توفر الاحصاءات الكافية عنها يحول دون تدوين شيء يذكر عنها هنا .

وللتغذية شأن كبير في نمو الجسم وقيامه بالاعمال الشاقة التي يتطلبها العمل الزراعي من الفلاح والقروي كما لا يخفى . فما لم يتغذ الجسم بالمقدار الكافي من ضروريات الغذاء الاساسية ، كالزلاليات والنشائيات والاملاح والفيتامينات الحيوية ، لا يمكنه ان يقوم بالعمل المطلوب ولا بمقاومة الامراض التي قد يتعرض لها الجسم . وهذه حقيقة اساسية لا مجال لنكرانها . غير ان اكثرية سكان الريف العراقي ، وحتى الطبقة العاملة في المدن ، لا تتناول الغذاء الكافي ولا الغذاء المتوازن الذي يوفر للجسم جميع ما يحتاجه من المواد الحيوية وما يكفيه لتوليد الطاقة والحرارة في جسمه المرهق . وهذا ناتج بلا شك عن انحطاط مستوى المعيشة ومحدودية الدخل

(١) المؤسسات الصحية في العراق — الدكتور هاشم الوتري . وكذلك :
Special Report on the Progress of Iraq During the Period 1920-1031

المالي ، فضلاً عن الجهل المطبق وعدم الالتفات لهذه الناحية الحيوية . وقد نشأ عن ذلك هبوط مستوى المناعة في الجسم واستفحال الامراض وزيادة الوفيات في الاطفال والهزال وتفشي اعراض سوء التغذية بوجه عام . وهذا شيء مؤلم نتمنى ان تكون الاحصاءات الكافية عنه متيسرة لتوضيح صورته توضيحاً يمكننا من لفت النظر اليه بصورة أشد .

الا ان جدول رقم (٢) ، المدرج تحت عنوان « الوضع الاقتصادي » من هذه الرسالة ، الذي استخرجـــه المستر بونيه صاحب كتاب « التطور الاقتصادي في الشرق الاوسط » يلاحظ منه ان سكان المناطق الريفية لا يتناولون الآن بوجه عام الا اقل من نصف ما يجب ان يتناولوه من المأكولات الرئيسية كاللحوم والخضرات والفواكه والحليب والسكر وما اشبه لأجل ان تبلغ تغذيتهم حد التغذية الاعتيادية .

ويؤيدنا في ذلك ما نلاحظه مما يأكله الفلاح او القروي يومياً . حيث ان مأكوله في العادة لا يتجاوز الخبز [١] وبعض الخضر والشاي او اللبن او الحليب او التمر احياناً ، وهو لا يأكل اللحم والارز الا غراراً في بعض المناسبات والولائم . واذا قدر له ان يأكل من هذه المأكولات فقد يأكلها بصورة غير صحية . هـذا من ناحية الامراض والتغذية ، اما من ناحية السكنى فان الاكثرية من سكان القرى والارياف وحتى قسماً من سكان القرى الكبيرة التي تقع على حدود المدينة تسكن اكواخاً من الطين او القصب . وهذه كما لا يخفى ، عبارة عن غرفة واحدة لا يتسرب اليها نور الشمس ولا يتبدل هواؤها ، ينحشر فيها الفلاح وعائلته واثاثهم البالي صفقة واحدة . وقد تشاركهم فيها بعض حيواناتهم ، وليس فيها مرحاض خاص للتغوط ، بل يقوم مقام ذلك السهل الفسيح والمزابل المتكومة حواليه .

ولا يتوفر الماء الصحي مطلقاً لمعظم هؤلاء السكان ، ولذا فهم يشربونه عكراً

---

(١) والخبز الذي يأكله الفلاح العشائري في الغالب هو خبز الشعير في المناطق التي تزرع الحبوب الشتوية ، أما خبز الحنطة فلا يأكله الا الموسرون من الفلاحين والسراكيل . وغذاء الفلاحين في مناطق زراعة الشلب أكثره من خبز الدنان المخلوط بقليل من الأرز . ويصنع بعجنه وخبزه على « الطابق » ، وقد يضيف بعضهم الى خبزه هذا قليلا من التمر او اللبن او البصل . « والطابق » عبارة عن آنية من الطين يوضع فيها العجين المذكور وتشعل النار تحته .

ملوثاً ولا يغتسلون بصورة تجردهم من الاوساخ ، اذ انهم لا يستعملون الصابون الا في النادر ؛ وبرغم ان الاحصاءات عن مقدار استهلاك الصابون غير متيسرة فان ذلك لا يخفى على ابسط المتطلعين والدارسين لاحوال السكان القرويين والمعنيين بأمورهم ان وجدوا . وان نظرة تلقى على قائمة [1] مشاريع الماء التي انشئت حتى الآن ترينا ان الماء الصحي لا يتيسر في الوقت الحاضر الا لسكان مراكز الألوية ومعظم مراكز الاقضية وبعض النواحي ذات الطابع المدني .

اما اهتمام الحكومة بهذه الناحية الحيوية من نواحي الحياة عند اكثرية رعاياها فهو اهتمام قد يكون مشكوراً لدرجة ما بالنسبة لأن التقصير الحاصل في هذا الشأن مرده ظروف واحوال كثيرة تجدها في عدم توفر المال اللازم وعدم تيسر العدد الكافي من الاطباء والمؤسسات الصحية فضلاً عن سيل المشاكل المتدفق الذي تجابهه ، وقلة وجود الاكفاء من الموظفين وغيرهم . حيث اننا لو رجعنا الى ميزانية الدولة العامة واستنطقنا ارقامها لوجدنا ان ما تصرفه الحكومة على هذه الناحية لا يعد شيئاً بالنسبة لجسامة المهمة الملقاة على عاتقها في هـــذا الشأن في احوال العراق وظروفه المعروفة . فان ما خصص للخدمات الصحية منذ سنة ١٩٣٨ — ١٩٣٩ المالية الى سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ [2] لم يتجاوز (٦ر٧) ./. من مجموع الميزانية التي بلغت (٢٥) مليون دينار في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ . وهذه نسبة ضئيلة اذا قيست بما خصص في هذه السنين لشؤون الدولة الاخرى كالدفاع والشرطة والمعارف مثلاً. فقد بلغت نسبة مـــا خصص للدفاع (٢٨ر٧) ./. في سنة ١٩٤٦ — ١٩٤٧ و (٢٩ر٥) ./. في سنة ١٩٤٤-١٩٤٥ كما بلغت نسبة ما خصص للشرطة في سنة ١٩٤٦-١٩٤٧ (١٤) ./. وما خصص للمعارف (٩ر٥) ./. في السنة نفسها .

واذا دققنا النظر في عـــدد الاطباء والمؤسسات الصحية من مستشفيات ومستوصفات نجد ان الخدمات الصحية قليلة في هذا الشأن ايضاً . فقد كان في العراق في سنة ١٩٤٤ (٥٣) مستشفى رسمياً و (٢٨٨) مستوصفاً ، كما كان عدد من

(١) قائمة زودتنا بها مديرية البلديات العامة .

(٢) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٧ — وزارة الاقتصاد .

راجع المستشفيات من المرضى (٤٧٠٩٣) ، وبلغ عـــدد مراجعي المستوصفات (٤٫٣٢١٫٣١٤) مريضاً . امـــا عدد اطباء العراق بأجمعهم فقد بلغ سنة ١٩٤٦ (٦١٩) طبيباً موظفاً وغير موظف ، ولو وزع هـــذا العدد على نفوس العراق لأصاب كل طبيب (٨٠٧٧) نسمة . وهذا كما لا يخفى عدد كبير لا يمكن لطبيب واحد القيام بخدمتهم حتى اذا فرض امكان توزيع الاطباء على مختلف انحاء العراق بالتساوي . لان القسم الاغلب من الاطباء محصور في العاصمة والمدن الكبيرة الاخرى ، حيث يوجد في لواء بغداد وحده (٣٤٥) طبيباً ، الامر الذي يحتم على ما بقي من العراق بأجمعه ان يكتفي بما تبقى من العدد البالغ (٢٧٤) طبيباً . وكان هناك في سنة ١٩٤٤ عدا الاطباء (٢٢٧) موظفاً صحياً و(٧٠٤) مضمدين و(٣١٣) ممرضة و(١٠١) قابلة موزعين جميعهم على مختلف المؤسسات الصحية. هذا من ناحية العدد ، اما من جهة النوعية في العمل فاننا نجد ان تطبيب المستشفيات التي يبلغ مجموع عدد أسرتها (٣٤٧٣) سريراً فقط يمكن ان يعد تطبيباً وافياً بالمرام . لكن المستوصفات التي تقوم بأكبر قسط من الخدمة الصحية لا يمكن ان يعتبر تطبيبها وافياً بالمرام مطلقاً لان خدمتها الصحية لا يقوم فيها طبيب يعتمد عليه في جميع الحالات . حيث ان المستوصفات تقسم الى ثلاث درجات يدير مستوصفات الدرجة الاولى منها فقط طبيب ، وعددها يبلغ (١٠٣) مستوصفات من مجموع (٢٨٨) ، اما مستوصفات الدرجة الثانية فيديرها موظف صحي ويدير مستوصفات الدرجة الثالثة مضمد .

على ان هذه الخدمة الصحية ، برغم ما فيها من نقص ومحدودية ، منحصرة على الاغلب في المدن والبلدان الكبيرة بينما يحرم منها عـــدد كبير من سكان القرى والدساكر والمحلات النائية في الاهوار والمناطق الجبلية والبادية ولا بـــد من الالتفات الى هؤلاء عن طريق المستشفيات السيارة الكافية .

ولم نجـــد جهوداً جدية بذلت في سبيل الاهتمام بمياه الشرب للعدد العظيم من القرى والدساكر التي تنتشر في الريف المهضوم ، الامر الذي يدل عـــلى مقدار الخطر الذي يتهدد هذه الطغمة البشرية التي أهمل شأنها اذا داهمتها الامراض الوافدة .

فالجهد الوحيد الذي بذل حتى الآن في هـذا الاتجاه هو قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتخصيص مبلغ (٢٥٠٠٠) دينار فقط في ١٩٤٧/٩/٢٨ لجميع الالوية لغرض المحافظة على الآبار المكشوفة وتنظيم موارد المياه تنظيماً يؤمن عدم تلويثها. الا اننا لم نجد في مخابرات الدائرة المختصة ما يدل على انجاز ما طلب حتى الآن برغم مرور مدة تزيد على السنتين. وفيما يلي الجدول الذي وزع فيه المبلغ المذكور على الالوية برغم ضآلته :—

٣٥٠٠ ديناراً	للواء السليمانية
١٥٠٠ «	« الكوت
٢٥٠٠ «	« اربيل
٣٠٠٠ «	« ديالى
٢٥٠٠ «	« الحلة
٢٠٠٠ «	« الموصل
١٥٠٠ «	« بغداد
١٥٠٠ «	« كربلا
٢٥٠٠ «	« الديوانية
١٥٠٠ «	« المنتفك
٣٠٠٠ «	« كركوك
المجموع ٢٥٠٠٠ دينار	

الحالة الثقافية

يعد الجهل في العصر الحاضر، الذي اكتسحت فيه المدنية شتى مناحي الحياة فيه، وأدت الى ترفيه عيشه وتنظيم شؤون حياته، في مقدمة الآفات الاجتماعية تأثيراً على تقدم البشر ورفاهيتهم. حيث ان تقدم العلوم الحديثة وتقارب البشر واشتباك مصالحهم أصبحت كلها اليوم من العوامل التي تكيف حياة المجتمعات مهما بعدت وترامت المسافات الشاسعة التي تحجزها عن بعضها البعض. وعلى هذا فقد اصبح التعليم الذي يهذب الناس وينور عقولهم للعيش في هذا العالم الصاخب، كما

أصبحت الثقافة التي يلتقي فيها البشر في صعيد المعرفة شيئاً ضرورياً لا تقل أهميته عن أهمية الصحة والثروة. ذلك لان الانسان الجاهل لا يمكن تفهيمه المحافظة على صحته وتنظيم شؤون ثروته او الاستفادة من وسائلها على احسن وجه الا بواسطة التعليم، والا اذا كان على شيء من الثقافة يسهل له استساغة ما يحتم عليه الوضع تعلمه.

ولم يعد خافياً على احد ما يعانيه العراق اليوم من هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة – الجهل – وما تؤدي اليه من التأخر والابتعاد عن نور المدنية. ولم يعد خافياً استفحال هذه الآفة في القرية والريف استفحالاً يعرقل سير العراق في مضمار التقدم. ولاجل ان يتسنى لنا الوقوف على وضع العراق من هذه الناحية ومعرفة الموقع الذي تقف فيه في المجتمع لا بد لنا ان نهرع الى الارقام فنستنطقها من جديد.

لقد بلغ عدد المدارس [1] العراقية (في سنة ١٩٤٦ – ١٩٤٧) اجمع بمختلف تابعيتها ودرجاتها العلمية (١٢٣١) مدرسة، وبلغ عدد مدرسيها (٧٠٣٥) مدرساً ومدرسة، كما بلغ عدد طلاب هذه المدارس بأجمعهم (١٧٨ر٠٦١) طالباً وطالبة. وتوزع هذه الارقام كما يلي:

	عدد المدارس العام للبنين والبنات	عدد المدرسين والمدرسات	عدد الطلاب والطالبات
المدارس الابتدائية	١٠٥٧	٥٦٢٧	١٥٠ر٦١٩
« المتوسطة	١٠٢	٤٢٠	١٥ر٦٢٩
« الاعدادية	٤٩	٧٥٤	٥ر٥٩١
« المهنية	٩	٦٩	٩٥٦
« العالية	٨	٦٧	٣ر٩٠٦
المجموع	١٢٣١	٧٠٣٥	١٧٨ر٠٦١

على ان الذي يهمنا في بحثنا هذا هو التعليم الابتدائي في مدارس القرى، لان التعليم الابتدائي هو اساس التعليم في البلاد كما أن تعميمه في الريف كافٍ لرفع

(١) التقرير السنوي عن سير المعارف في العراق لسنة ١٩٤٦-١٩٤٧.

سوية ابنائه ، ومحاربة الجهل والامية محاربة فعالة. فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في القرى [1] سنة ١٩٤٦–١٩٤٧ (٤٧٣) مدرسة تضم (٣٣٫٥٣٠) طالباً وطالبة يقوم بتعليمهم (١٥٦٨) معلماً ومعلمة . واول مـــا يلاحظ من جداول الاحصاء التفصيلية عن توزيع هذه الارقام على الوية العراق المختلفة ان مدارس البنات قليلة جداً فيها بالنسبة لمدارس البنين ، وان قسماً من الالوية لا توجد مدارس بنات للقرى فيها كألوية كركوك والدليم والكوت والحلة وكربلا والديوانية والمنتفك وهذه هي اكثر القرى اصطباغاً بالصبغة الريفية القروية . كما ان اللواء الذي يوجد فيه اكبر عدد من المدارس القروية للبنات لا يزيد عددها فيه عن سبع مدارس . ولا تخفى الدوافع التي ادت الى مثل هذه النتيجة على احد . ولو قارنا هذه الارقام بالنسبة لعدد نفوس سكان القرى والارياف في العراق البالغ عددهم (٣٫٣٧٥٫٠٠٠) نسمة — ٧٥٪ من اربعة ملايـــين ونصف - تكون النتيجة ان يصيب كل (٧١٣٣) نسمة مدرسة واحدة كما يصيب كل (٢١٥٢) نسمة معلماً واحداً . وهذه كما لا يخفى نسبة واطئة فضلاً عن نوعية التدريس المنحطة في المدارس القروية بالنسبة لمدارس المدن . ولو نظرنا الى هذه الارقام من ناحية النسب بين المدارس والمعلمين والتلاميذ نجد ان كل مدرسة قروية يصيبها معدل ٧٢ طالباً فقط وان كل معلم يصيبه ٢٢ تلميذاً فقط كما ان كل مدرسة يصيبها ٣ معلمين فقط . يضاف الى ذلك ان بعض الالوية وهي الوية اربيل والدليم والكوت وكركوك والسليمانية والحـلة وكربلا يصيب المدرسة القروية فيها اقل من ستين طالباً . هذا كله بالنسبة لمدارس البنين ، امـــا مدارس البنات في القرى فيصيب المدرسة الواحدة منها ٥٩ تلميذة ويصيب المعلمة الواحدة فيها (١٨) طالبة فقط كما يصيب المدرسة الواحدة ثـــلاث معلمات . وكل هذا يدل على امكان استيعاب هذه المدارس عدداً اكثر من الطلاب .

هذا من ناحية الطلاب في سن المدرسة اما من ناحية باقي السكان فالأمية منتشرة انتشاراً واسعاً جداً ، ولا توجد في القرى مدارس مسائية للأميين البالغين ، حيث ان مثل هذه المدارس تقتصر على المدن والبلدان الكبيرة . واني اعتقد ان فتح مثل

(١) لا نعلم ما هي الأسس التي فرقت بها وزارة المعارف بين القرية والبلدة والمدينة في احصاءاتها هذه .

هذه المدارس لا يقل في اهميته كثيراً عن المدارس الاخرى ، وبالامكان الاستفادة منها من عدة نواح اخرى اذا وضع لها منهج خاص تلقى بتوجيه أشياء اخرى غير تعلم القراءة والكتابة والحساب .

ولو اردنا تقصي تأريخ التعليم وفتح المدارس الابتدائية في البلاد ، وخاصة في القرى والارياف ، نجد ان التقدم الذي حصل يعد تقدماً لا يستهان به بالنسبة لما يحيط بالبلاد من ظروف واحوال . فقد ارتفع عدد المدارس الابتدائية في البلاد من (٨٨) مدرسة في ١٩٢١ -- ١٩٢٢ الى (٩٦٧) مدرسة في ٩٤٦-٩٤٧ وارتفع عدد المعلمين من (٤٨٦) معلماً ومعلمة الى (٤٩٧٠) معلماً ومعلمة ، كما ارتفع عدد الطلاب من (٧٤٥٢) طالباً وطالبة الى (١٣٨٫٧٦٥) طالباً وطالبة . وهذا كما لا يخفى تقدم مطرد لا يمكن ان ينكر برغم اعتقاد الكثيرين انه كان يمكن ان يكون اكثر اطراداً . لكننا كأمة تريد ان تنشيء كيانها متيناً تضاهي به الامم وتتقدم بموجبه في مضمار المدنية يجب ان نعمل عملا مضاعفاً وان نتقدم أضعاف هذا التقدم . ولا يتم ذلك الا بالالتفات الى اكثرية الشعب التي تسكن القرى والارياف التفاتا خاصا ، ووضع الخطط القوية لاصلاح حالتها وازالة العوامل والعراقيل الكثيرة المعقدة التي وقفت دون التقدم المطلوب ، وتنحصر كلها في الحالة الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية . حيث ان الاحصاءات تدل على ان ما يزيد على (٥٤١٫٠٠٠) من الاولاد الذين هم في سن الدراسة - ٨٠٪ من المجموع - لا يزالون خارج المدارس ينشأون على الامية[1] . والاكثرية الساحقة من هؤلاء هم بلا شك من اطفال القرى والارياف . ولا يخفى ان هذا وضع خطير يستدعي المعالجة بصورة اساسية ، لان مشكلة الجهل والامية هي من المشاكل الاساسية في البلاد . ولو أردنا مقارنة نسبة الامية العالية هذه بنسبتها في البلاد العربية الشقيقة نجد ان مصر وسورية « قد أدخلت ما يقرب من الاربعين بالمائة من الاطفال الذين هم في سن التعليم الابتدائي في المدارس . وأدخلت فلسطين العربية نحو الخمسين بالمائة وادخل لبنان ما يزيد على الخمس والسبعين بالمائة[2] » .

---

(١) تقرير لجنة مشروع العشر سنوات (المعارف) المقدم في ٢٥ تموز ١٩٤٦

(٢) المصدر الاخير نفسه .

الحالة الاجتماعية

يلاحظ من احصائيات النفوس في العراق ومن دراسات المجتمع فيه ان سكانه العراق يمثلون مختلف درجـــات تطور المجتمع البشري . اذ لا يخفى ان المجتمع البشري قد مر خلال تطوره بادوار أربعة وهي : دور الصيد او الغابة وهو اول ادوار البشر في المجتمع ، ودور الرعي وهو الدور الذي اخذ فيه الانسان يرعى الحيوانات ويتنقل معها من دون ان يكون له مقر ثابت ، ودور الزراعـة وهو الدور الذي توطن فيه الانسان لاول مرة وتعلق بالارض التي اخذ يزرعها ، ثم الدور الصناعي الذي اخذ فيه الانسان ينشىء المدن ويصنع الآلات والحاجيات ويتاجر بها . والعراق ككثير من بلاد العالم الاخرى فيه البدو الذين لا يزالون في دور الرعي وفيه الزراعيون الذين اتخذوا الزراعة حرفـــة لهم وهم جميع سكان الريف والقرى وفيـه سكان المدن . الا ان المدن في العراق وفي الشرق الاوسط كله لم تصل بعـــد الدور الصناعي المعقد الذي وصلت اليه مدن الغرب وبعض المدن الشرقية الكبرى .

ولو تعمقنا في تدقيق احوال المجتمع العراقي وقارناها بانظمة المجتمع في البلاد التي قطعت شوطاً بعيداً في مضمار التقـدم نجد ان مجتمع الريف العراقي لا يخرج عن كونه مجتمعاً زراعياً بدائياً تسود فيه النظم الاقطاعية التي تخلفت عن النظام العشائري الذي اخذ بالانهيار في بعض الجهـــات عندما داهمته تيارات المدنية والاحوال الاقتصادية العصرية ، والتي جعلت التفاوت بين الطبقات شيئاً واضحاً . حيث بقيت فيه الاكثرية الساحقة من السكان تعيش في حالة بؤس وشقاء وتقنع بشظف العيش ، بينما اخذت طبقة الشيوخ والملاكين الجدد من متنفذي المدن والتجار ومن على شاكلتهم تثري وتحيا حيـاة القصف والترف وهي تتملك القسم الاعظم من الاراضي الزراعية التي تدر عليهم أرباحاً وفيرة في كل سنة . ولما كانت اغلبية السكان على هذه الحالة بقيت القرية العراقية على حالتها من انحطاط الصحة العامة وسوء التغذية ورداءة المسكن وانتشار الامية والامراض وشيوع الفاقة وقلة الدخل عند الفرد الواحد وغير ذلك من الامور التي حاولنا وصفها والالماع اليهـا

فيما تقدم من البحث . ومعنى هذا ان تقدم هـــذا المجتمع ، المترامي الاطراف المهيض الجناح ، اصبح بعيداً عن التحقيق ما لم تبادر اليه الجهات المسؤولة فتنتشله من الهوة التي يقع فيها وترفع مستوى المعيشة فيـــه بشتى السبل التي سوف نأتي عليها في القسم الثاني من هذه الرسالة .

واني اعتقد ان الآفات التي حاولنا وصفها سابقاً مهما كان شأنها عظيماً بالنسبة للمجتمع الريفي في العراق فان اهميتها لا يمكن ان تفوق آفـــة انخفاض مستوى العيش المتأتي عن ضآلة دخل الفرد في هذا المجتمع. ذلك الفرد الذي يصرف ٧٠٪ من هذا الدخل الضئيل التافه للخبز والادام الشحيح الذي لا يغنيه عن جوع . ومعنى هذا ان الثلاثين بالمائة الباقية من دخله يجب ان تصرف على حوائجه الاخرى من ملبس ومسكن ونظافة وغير ذلك . وهذه نسبة لا يمكن ان تسمح له بالتطور وتحسين حالته وحالة زوجته وافراد اسرته كما تجعله في معزل عن العـــالم الذي تطورت احواله تطوراً لا يمكن ان تستوعبه عقلية الفلاح او القروي وهو بالوضع الذي نشير اليه .

اضف الى ذلك ان الآلات واللوازم التي يحتاجها الفـــلاح في عمله ليستنبت بوساطتها الارض ويعتصر من ذراتها الثروة فيسلمها الى سيده الملاك او الدائن ما زالت هي الآلات والادوات القديمة البالية التي يستدعي تشغيلها جهداً جسمياً شاقاً ووقتاً طويلاً لا يمكن ان يترك له ما يكفي من الوقت للاستراحة والتمتع بالحياة ، كما لا يمكن ان يسنح له الوقت والحالة هذه ان يفكر في نفسه وانتاجه او ان يغامر في خلق المشاريع والتشبث بمختلف التشبثات التي قد تؤدي الى تحسين حالته .

ومجتمع مثل هذا يكون كما لا يخفى مجتمعاً قاسياً لا يتوفر لسكان القرية والريف فيه ما يدرأون به عن أنفسهم عوادي الزمن ويد الحدثان . حيث ان العجزة والبطالين والمرضى ، وخاصة النساء منهم ، ليس لهم مـا يضمن عيشهم في المجتمع . وهم لولا طراز الحياة العائلية وتعلق الافراد بالاسرة وتكفل الاسرة للأقارب والمعارف احياناً ، كما هو معروف في مجتمعنا ، لسحقوا سحقاً لا رحمة فيه . واني اخشى ان يؤدي التطور المعوج الذي نسير عليـــه في بعض مناحي

حياتنا العصرية الى زوال هذا الترابط زوالاً لا بد ان يكون شيئاً مفجعاً . الا ان هذا الضمان العائلي يؤدي بلا شك الى تدني مستوى المعيشة عند الاسر التي يزداد عدد افرادها على هذه الشاكلة فيصبحون عبئاً ثقيلا ينوء به الدخل الضئيل الذي أشرنا اليه .

اما المرأة في هذا المجتمع الريفي فوضعها مؤلم مذر . حيث انها تشارك الرجل في بؤسه وتساعده في عمله الشاق بالاضافة الى واجباتها البيتية والزوجية التي تناضل تجاهها وهي عزلاء من كل شيء. فالمرأة ، خاصة في المجتمعات العشائرية في الجنوب، تقوم بتكاليف واعباء ثقيلة اكثر مما يقوم به الرجل . فانها تشارك زوجها في الزراعة والحصاد والدياسة ، وتتولى تنظيف الارض وتعشيبها وقلع الشوك وما أشبه ، وهي التي تنهض مبكرة فتحلب البقر وتقدم له العلف وتنظف الزريبة ، ثم تخرج للاحتطاب حاملة معها طفلها ان كانت مرضعاً . وعند عودتها لكوخها تتولى العجن والخبز وتحضير ما قسم الله من القوت لزوجها . أضف الى ذلك انها تسهر الليالي في طحن الحبوب محتالة على النوم وسلطان الكرى بالشدو والغناء . وقد يشتغل بعض النسوة بجرش الشلب في المجارش العامة ليلاً لقاء اجور زهيدة يسلمنها لازواجهن . وكثير منهن يشترين حاجاتهن من ثمن الحطب او البيض الذي يبعنه في البلدة او المدينة . كما ان بعضهن يقمن بنفقات أزواجهن الكسالى بما يحصلنه من بيع اللبن او العلف . ومع هذا كله نجد ان الرجل اذا غضب على الزوجة طردها من بيته الخاوي ، ولا يكون غضبه في الغالب الا لامر تافه . وقد يضربها ضرباً قاسياً لا رحمة فيه . وهي فضلاً عن هذا كله وعن البطولة التي تتجلى فيها قد تكون مداراً للمشاكل [1] وسبباً في المآسي الكثيرة التي لا تخفى على احد

---

(١) ومما يدل على هذه المشاكل ، وعلى ان المرأة في قسم كبير من المجتمع الريفي ، العشائري على الاخص ، عبارة عن سلعة يتحكم بها الرجل بحسب رغائبه ونزواته ، الزواج الذي يسميه افراد العشائر « زواج الصداق » . ومؤداه انه اذا كان لاحد منهم اخت او بنت واراد التزوج من دون ان يكون قادراً على دفع مبلغ من المال للصداق فانه يتفق مع شخص آخر عنده بنت من أرحامه ، فيقدم كل منهما قريبته للآخر ليتزوج بها ويدفع مبلغاً زهيداً لتحليل الزواج من الوجهة الشرعية . وكثيراً ما تحدث بسبب هذا الزواج مشاكل ومآس تؤثر تأثيراً سيئاً في المجتمع . حيث

بالنسبة للعادات والتقاليد الموروثة المتأصلة جذورها في اعماق هـذا المجتمع الذي يعير هذه التقاليد اهمية لا مزيد عليها . وهذه التقاليد برغم ما فيها من تقدير للناحية الاخلاقية كثيراً ما يؤدي سوء التصرف الذي يرافقها ، الناشيء عن الجهل ، الى المآسي والظلم الفاحش الذي لا تقره الاديان .

ولو التفتنا الى ناحية الاجرام وحاولنا تحليل العوامل التي تؤدي اليه لوجدنا انه متأثر لدرجة كبيرة بالظروف التي تحيط بمجتمع القرية التي حاولنا وصفها بايجاز. حيث ان معظم الجرائم التي تقـع في القرى والارياف يكون منشؤها في الغالب الاختلاف والنزاع حول الاراضي والمرعى والماء ، كما يكون من جهـــة اخرى منبعثاً عن التشرد والتجاوز على العرض . وقد رافقت هـذه الانواع من الجرائم المجتمع الريفي البسيط منذ القدم ، وسوف تبقى على حالتها هذه حتى يكافح الجهل وتنتظم احوال توزيـع الاراضي والماء وتسن القوانـــين العادلة وتتحسن الحالة الاقتصادية .

والعشائريون من سكان القرى والارياف يخضعون لقانون « دعاوى العشائر » في حسم المنـازعات والجرائم التي تقع بين ظهرانيهم من غير ان يخضعوا للقوانين المدنية المطبقة في البـلاد . وقد وضعت هذا القانون وطبقته السلطات البريطانية المحتلة عندما احتلت البلاد في الحرب العالميـــة الاولى . فاستندت في وضعه على « نظام جرائم الحدود الهندي » المستمد من « نظام ساندمان » الذي كان مطبقاً في بلوجستان . ويمنح هذا القانون صلاحية الموظفين الاداريين بتشكيل مجلس عشائري او هيئات تحكيمية اخرى تحكم بموجب العادات العشائرية في جميع القضايا

ان هذا النوع من الزواج يحتم ارجاع زوجة احد الفريقين الى قريبها اذا اختلف الفريق الآخر مع زوجته وطلقها . حيث ان الرجل الذي يضطر الى طلاق زوجته يأخذ قريبته التي صادق بها وبرغم زوجها على تطليقها ايضاً ، ولو كان متصافياً معها وكانت هي ذات ذرية وراغبـة في البقاء مـــع زوجها . وقد يضطر من طلقت قريبته ان يزوج المطلق بزوجة اخرى ان كان هو راضياً بزوجته. وان لم يقتنع المطلق بذلك فله الحق بان يصر على طلاق قريبتـه واسترجاعها . وان تصادف ان اختصمت احدى المرأتين المصادق بهما مع زوجها ورجعت الى اهلها فللاخرى ان ترجع الى اهلهـــا ايضاً ولا تعود الا عند عودة الاولى .

التي يكون فيها أحد المتنازعين من ابناء القبائل . ويقول المستر فيليب آيرلاند في كتابه [1] « العراق - دراسة في تطوره السياسي » ان هذا القانون قد أثبت في تطبيقه « بانه متفق مع رغبات القبائل لانه يسر لهم حسم المنازعات بالطرق المألوفة عندهم منذ مدة طويلة . وكذلك ساعد في توطين القبـــائل وتهدئتها لانه أعطى اهمية للآراء العشائرية التي تستحصل بالتحكيم ، كما رفع من اهميـــة الشيوخ بمنحهم مكانة معترفاً بها في النظام السياسي والقضائي ... » ولا يخفى ان التحكيم المذكور والرأي العشائري المشار اليهما يسيران بموجب العادات المعروفة عنـــد العشائر انفسهم ، وتتضمن هذه العادات حسم القضايا عن طريق الفصل والدية وما اشبه . حيث ان كل عشيرة لديها عرف مألوف تفصل بموجبه قضايا القتل والجرح والزنى وازالة البكارة والخطف و « الصيحة » والسرقة والاعتداء واتلاف المـال والقذف والمراودة وقتل الحيوان وغير ذلك .

وعند تأسيس الحكم الوطني اعترفت الحكومة العراقية بهـذا القانون وبقيت تطبقه حتى الآن . وقد كانت السلطات البريطانية تتوخى عند وضعه تهدئة البلاد ، التي تنتشر القبائل في القسم الاعظم منها ، تهدئة عاجلة تعود عليها بالمنفعة من غير ان تأخذ بنظر الاعتبار كثيراً من الامور الاخرى . ولا يخفى ان تطبيق هـذا القانون قد اعترف بالحالة الاقطاعية الموجودة في البلاد اعترافاً رسمياً وثبت دعائمها في البلاد بعد ان كان الحكم التركي يحاول تفسيخها والقضاء عليهـــا . ذلك لانه اعترف بالشيوخ واشركهم في حـــكم البلاد ، فأدى ذلـك الى استفحال امرهم ومبادرة الكثير منهم الى التعسف وتسيير الأمور في صالحهم ، فتضررت بذلك مصلحة الاكثرية الساحقة من السكان العشائريين . اما الآن وقد تطورت أحوال البلاد والعالم وتأصلت هيبة الحكومة فيجدر بالمسؤولين النظر في إحلال القوانين المدنية بالتدريج في محل القانون العشائري ، خاصة وان كثيراً من الاحكام التي تصدر بموجب قانون العشائر الحالي لا تتفق مع احكام الشرع الشريف ومع ما نبتغيه من تقدم وارتقاء .

---

(١) الص ٥٤ ، ٥٥ من الترجمة العربية .

وقد أدى تفشي الجهل والأمية في المجتمع القروي عندنا الى شيوع الخرافات واستفحال أمرها بحيث اخذت التعاويذ وانواع السحر تقوم مقام الطب الادوية في كثير من الاحيان ، كما اخذت العادات الغريبة تؤثر في سلوك الناس واشغالهم تأثيراً ينعكس في الانتاج احياناً . وقـــد أحيط الدين ، برغم مبادئه السامية ومراميه الشريفة في تنظيم حياة المجتمع وشؤون النـاس ، بالخرافات والمعتقدات البالية التي لا يمكن ان تأتلف مع الحياة العصرية وتطور الازمان .

كما أدى الجهل وانحطاط الحـــالة الاقتصادية الى ان تسيطر على سكان القرى والارياف عقلية مشوهة لا تقدر اهمية التدابير التي تتخذ من اجل الريف وصالحه ، فنشأ عن ذلك توسع الشقة بينهم وبين الحكومة . وبات من الصعب اقناعهم، وهم في حالتهم هذه ، باهمية القوانين والانظمة وبالتعاون مع الحكومة في تنفيذها ، كما اخذوا يتهربون من دفع الضرائب او تسليم أبنائهم الى الجندية متذرعين لذلك بشتى الذرائع . وأوضح مثال نورده على ذلك المشقة التي يعانيهـا المسؤولون عند القيام باحصاء النفوس والحاصلات وما أشبه . فقـــد تبين بنتيجة إحصاء النفوس الاخير ان قرية بكاملها ليس فيهـا الا نسبة ضئيلة من الرجال ، كما ظهر في اخرى ان أعمار رجالها تنحصر اكثرها تحت سن الثامنة عشرة وفوق الخمسين ، وقس على هذه امثالاً اخرى . ولعل مرد ذلك كله ، عدا الجهل ، عدم عرافة الحكم الوطني وعدم تعود النـاس على مؤازرة الحكومة والتعـاون معها بالنسبة لتخوفهم منها وإساءة الظن بنواياها . وسوء الظن بالحكومة هذا ظاهرة خطرة قد تؤثر تأثيراً لا يستهان به على سير عملية الاصلاح الريفي الذي ندعو اليه .

هجرة أهل الريف الى المدن

كانت هجرة السكان من القرية الى المدينة ولا زالت من الظاهرات الاجتماعية المعروفة في كل بلد من البلاد . لان الريف عدا كونه منبعاً للثروة ، وخاصة في المجتمعات الزراعية ، يعد منبعاً للسكان الذين يتواردون على المدن فتنمو ويعظم شأنها. وقد لوحظ من دراسات النفوس واتجاهات تزايدها انسكان الارياف ومن

في سويتهم المعيشية والاقتصادية يتزاوجون ويتكاثرون بأسرع مما تتكاثر فيه طبقات السكان الاخرى. وتعلل هذه الظاهرة بان هذه الطبقة من الناس تقدم على الزواج مهما كانت ظروفها ولا تتقيد بتحديد النسل ونوع التربية التي يتلقاها الابناء. كما ان الزواج بينهم يكون مبكراً في العادة، فيؤدي ذلك كله الى تزايد النفوس تزايداً يجد طريقه في السيل المندفق من القرية الى المدينة. وتتكاثر هذه النفوس بصورة عامة بتزايد الثروة النسبية وارتفاع مستوى المعيشة بين ظهرانيها.

على ان هذا التزايد في النفوس، وتدفق هـذا الفيض منها، من القرية الى المدينة، وان كادا ان يكونا شيئاً طبيعياً على الدوام الا انهما يتأثران بعوامل اقتصادية واجتماعية كثيرة منها ضيق القرى بالنفوس المتكاثرة وشح موارد العيش والتبدلات الاقتصادية المفاجئة وروح المغامرة عند المهاجرين وقابلية التجرد من التعلق بالموطن ومسقط الرأس وغير ذلك. أضف الى ذلك ما في المدينة من جاذبية من ارتفاع مستوى الاجور وتوفر الغذاء وتنوعه فضلا عن وسائل اللهو والتمتع بمباهج الحياة ولذائذ العيش التي تغري القروي من مختلف النواحي والوجوه.

لكن من يدرس الهجرة التي تجري الآن في العراق من القرية الى المدينة يجد انها تكاد تكون هجرة غير طبيعية. حيث ان القروي وابن العشائر كان في سابق العهد والاوان يعتز بقريته وقبيلته ويفخر بعاداته وتقاليـده ويذب عن كيانه قانعاً بزرع حقوله وبما قسمه الله. فمـا الذي بدّل اتجاهه هذا يا ترى، وما هو الدافع الذي اخذ يدفعه الى الرحيل والتفكك من القيود التي كان يستسيغها من قبل؟ الواقع ان أسباب ذلك كثيرة، وان هـذا التطور الذي طرأ على حياة ابن القرية فجعله يتجه بهذه الكثرة غير الاعتيادية نحو المدينة مرده وضعه الاقتصادي في الدرجة الاولى، وضيق العيش الناتج عن جميع الاحوال والظروف السيئة التي حاولنا رسم صورتها فيما سبق من هذا البحث في الدرجة الثانية. حيث ان التطور التجاري والاقتصادي الذي حصل في العالم وأثر في الانتاج الزراعي العراقي الذي اصبح انتاجاً تجارياً بعد ان كان انتاجاً معاشياً، ومبادرة الشيوخ والاغوات والملاكين والمتنفذين من ابناء المدن والتجار الى امتلاك الارض بمساحات واسعة

بعد انهيار النظام العشائري انهياراً غير يسير ، في قسم كبير من جهات الريف العراقي المضيم ، ثبّت جذور الاقطاع وجعل دخل القسم الكبير من ابناء القرى والعشائر واطئاً لا يزيد على حصة ضئيلة من الحاصل الوحيد الذي يزرعونه بعد ان كانوا يشعرون ، وهم يفلحون الارض ويكدون فيها ويكدحون ، بانهم يشتغلون من اجل القرية والعشيرة لا من اجـــل انفسهم فقط ، وانهم جزء لا يتجزء من وحدة كبيرة لها كيانها الخاص الذي يعتزون به . فأصبحوا والحالة هذه يشعرون بانهم متشردين لا يربطهم بالارض التي امتلكها غيرهم اي رابط ، وانه من الخـير لهم ان يهيموا في البلاد ويضربوا في الآفاق لتجتذبهم المدن بمباهجها وسرابها الخادع ولتبتلعهم بحرها الخضم فيجدون فيه رخاء العيش وسهولة العمل .

ومما يلاحظ في هـــذا الشأن ان قسماً كبيراً من ابناء الريف الذين هجروا الريف وفضلوا المهن الحقيرة في المدن على الزراعة هم من عشائر لواء العمارة وفلاحيه . وسبب ذلـك ان النظام الزراعي في هـــذا اللواء ، دون الألوية الاخرى ، بقي مضعضعاً غير مستقر بالنظر لان جميع الاراضي الزراعيـــة (المقاطعات) لا تزال ملكا للحكومة يستأجرها منها الشيوخ وبعض المدنيين المتنفذين ، ويتجدد هـــذا التأجير مرة كل ثلاث سنوات . وعلى هذا فحتى الشيوخ في هذا اللواء لا يملكون الارض من الوجهة النظرية . على ان هذه الحال بقيت سائدة مدة طويلة من الزمن بحيث اصبح الشيوخ شبه ملاكين حقيقيين للمقاطعات التي تؤجر لهم ، وبات تجديد عقود الايجار شيئاً اوتوماتيكياً . وفي الوقت الذي يكون فيه جميع ابناء الشيخ المتوفى مشتركين في ميراث الارض في سائر الالوية ، فان الارض في لواء العمارة لا يرثها الا احد الابناء الذي ترتضيه الحكومة ، وغالباً ما يكون ذلـــك وفق اختيـار الاب . وعلى هـــذا فان الابناء الآخرين ومتعلقيهم لا بد ان يكونوا متشردين مثل سائر افراد القبائل وغير مرتبطين بالارض ، فيؤدي ذلك الى رغبتهم في الهجرة الى المدن ايضاً .

ولا يخفى ان ما يؤدي اليه وضع كهذا هو قلة الايدي العامـــلة في الريف وازدياد البطالة في مدننا التي ما زال التصنيع فيها في اول ادواره ، ولا يؤمل ان

يتوسع توسعاً يذكر في المستقبل . وبذا تتبدد حيوية الامة وقابليتها الانتاجية في الوقت الذي تكون فيه البلاد بأمس الحاجة الى ابنائها لمضاعفة الانتاج . حيث ان العراق كما بينا آنفاً يشكو قلة في الايدي العاملة وتخمة في الاراضي القابلة للاستثمار.

ولا تعالج هذه المشكلة الا بمعالجة المشاكل الكبيرة التي بيناها لا سيما المشاكل الاقتصادية التي تؤول الى رفع مستوى المعيشة وتوفر الاشغال والعمل في القرية . وبذا تعود المياه الى مجاريها الطبيعية في هذا الشأن .



اصلاح الريف واعماره



نظرة عامة

•

لقد وجدنا من المبحث السابق ان الريف العراقي اليوم ، مع ما فيه من موارد وقابليات ، مصاب بآفات المجتمع الثلاث الفقر والجهل والمرض . وهو برغم اراضيه الوسيعة ومياهه الغزيرة وجوه الصالح لانتاج الكثير من المحاصيل الزراعية الاقتصادية المعروفة يشكو من قلة في النفوس وشح في الأيدي العاملة . وقد ورث هذه التركة الكريهة وهذا الميراث الثقيل من خضوعه للأجنبي في القرون الاربعة الاخيرة التي كانت حافلة بالحوادث الجسام والفتوحات والهجرات القبائلية وتنافس الدول وغير ذلك من الامور التي طبعت البلاد بطابعها . وقد كانت أولى نتائج هذا التسلط الأجنبي المقيت الاهمال الشائن الذي مني به العراق في شتى مناحي الحياة حتى اصبحت البلاد في كل سنة عرضة للفيضانات وطغيان الأنهر وغدت المزارع طعمة لاسراب الجراد الفتاكة وباتت الأنفس مهددة بالطاعون والهيضة وغير ذلك . فكثرت المجاعات ، وأنشب الجهل أظفاره ، واستوطنت الأمراض الوبيلة ولا من مجير او معين . وقد أدى ذلك كله الى تسرب اليأس في النفوس وانتشار الخور في الروحية والعزيمة وشيوع عدم الاستقرار بحيث لم يكن يسمع صوت الاصلاح بل انعدم وجود المفكرين فيه [1] . وقد وافى هذا القرن وأدت الحرب العالمية الاولى التي وقعت في اوائله الى احتلال الانكليز للبلاد ،

(١) وفي هذا الشأن يقول المستر لونغريغ « فقد كانت البلاد على عظمة تاريخها والثروة الكامنة فيها قد تقادم فيها عهد الخراب من جراء الجور المبيد فاصبحت قفراً موحشاً تسود فيها الاحكام الفوضى من القلمة الصخرية في ماردين حتى شط العرب » كتاب اربعة قرون من تأريخ العراق الحديث .

وتبع ذلك تأسيس الحكم الوطني فيها . ذلك الحكم الذي ورث عن تلك القرون والاجيال هذا الميراث المثقل بالمشاكل والعراقيل . ويحتم عليه الوضع وهو بوضعه هذا ان يضع أسساً متينة لنهضة البلاد .

وفي مقدمة القضايا التي يجب ان تتناولها البلاد في هـــذا الشأن قضية انتشال الريف العراقي من الهوة السحيقة التي وقع فيها واصلاح مجتمعـه اصلاحاً ينتشل البلاد باجمعها من الضيق الذي تعانيه لتدب في اوصالها الحياة من جديد . وقـــد رأينا مما مر من البحث ان هذا الاصلاح الذي نبتغيه ليس بالأمر الهين السهـــل . وهو لا يمكن ان يفرض فرضاً من قبل هيئة حاكمة على السكان وانما يجب ان تعالج اسس القضايا الرئيسية فيه علاجاً اساسياً يودي الى الاصلاح المنشود بعد ان يتعاون عليه الشعب والحكومة . ذلك لانه يتناول قضايا عديدة واحوالاوظروفاً متشابكة مترابطة تتناول شتى النواحي ، الأمر الذي يجعل المهمـــة جسيمة تنوء بجسامتها الهمم وتستغرق وقتاً طويلاً وجهداً كثيراً . على ان جسامة المهمة يجب ان لا تثنينا عن عزمنا على الاصلاح ، بل يجب ان نستمد من جسامتها عزماًماضياً يدفعنا الى الدراسة العميقة والتمحيص الطويل الذي يفضي بنا الى الاستفادة من نتاج العلم الحديث الذي بنيت على اسسه مدنية هذا العصر الجبارة .

ولا يخفى ان هذا الاصلاح المنشود الذي نشير الى جسامته يجب ان يستهدف شن حرب عوان على « الفقر والجهل والمرض » حتى ينتعش الريف وتنهض القرية من سباتها المميت . وان أوجه الاصلاح وان كانت تستدعي الاهتمام بالناحيةالمادية والمعنوية معاً ، الا ان الناحية المادية يجب ان تكون اساساً لأوجـــه الاصلاح باجمعها . حيث اننا وجدنا من تحليل وضع الريف العراقي الحاضر ان الحـــالة الاقتصادية السيئة والفقر الذي يعاني من شروره سكان القرية العراقيـة ما يعانون هي اساس الداء . فان الجهل والمرض لا يمكن ان يكافحا مطلقـاً الا عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي وزيادة دخل اكثرية السكان لتهيئة الجو اللازم لنواحي الاصلاح الاخرى . وها اني أبدأ بسرد أوجه الاصلاح العديدة واحداً فواحداً على هذا الاساس .

الاصلاح الزراعي

علمنا مما مر من البحث ان سكان الريف العراقي الذين يكونون ٧٥ – ٨٠ ٪ من نفوس العراق هم اناس كانوا ولا يزالون يمتهنون الزراعـــة . وانهم يقومون باستثمار الاراضي الواسعة في البلاد بطرق وأساليب بدائيـة لا يمكن ان تنتج من الارض الانتاج الوافر الذي يمكن استخراجه منها . وهم فوق ذلـــك محاطون بظروف وأحوال تؤخر هذا الانتاج وتؤثر على وفرته . ولو امعنا النظر في الوضع المذكور ودرسنا الاحوال الزراعية من شتى النواحي نجد ان الاصلاح الزراعي يجب ان يتناول النواحي التالية : – مشكلة الارض – لقد بينا في صدر هـــذا البحث ان معظم الأراضي الزراعية في العراق أصبحت تملكها في الوقت الحاضر طبقـــة خاصة من الشيوخ والأغوات وسكان المدن المتنفذين وبعض التجار والملاكين . وان اغلبية سكان هذه الأرض والمرتبطين فيها – الفلاحـــين – لا يملكون الا قسماً قليلاً منها ، كما ان قسماً كبيراً من هذه الأغلبية لا يملك منهـا شيئاً مطلقاً وانما اصبح عبارة عن طبقة اجيرة تدفع لها حصة من الحاصل لقـــاء اتعابها لا تكفي لتقويم اودها ورفع مستوى معيشتها . ومن المؤسف ان يتعـدم وجود احصاءات مضبوطة تدل على مقدار ما يملكه الملاكون الكبار ومقدار ما يملكه الملاكون الصغار من الأراضي الزراعية . الا اننا نورد هنا لأجـل المقارنة والاستنتاج بعض الارقام التي أوردها السر أرنست داوسن في تقريره المطبوع سنة ١٩٣١ ، اي قبل اشتغال دوائر التسوية في مختلف الالوية وحكمها بملكيات كبيرة عديدة كانت مسجلة باسم الحكومة منذ ذلك الحين . فقد وجد آنئذ ان (٥١٤) شخصاً يملك كل منهم فوق الالف مشارة ، كما ان (١٠٤٥) شخصاً كان يملك كل منهم بين (٥٠٠) و (١٠٠٠) مشارة وان (١٤٣١) شخصاً كان يملك كل منهم بين (١٠٠) و (٥٠٠) مشارة . اما عدد الذين كانوا يملكون دون المائة مشارة فقد كان (٢٢,٨٤٦) شخصاً

وقد انجزت دوائر التسوية [1] منذ تأسيسها في جميع الالوية عدا لواء المنتفك

(١) استقينا المعلومات من مديرية التسوية العامة .

تسوية حقوق الارض وتملكها في قسم كبير من العراق فكانت النتيجة كما يلي : —

المجموع الكلي للأراضي المنجزة تسويتها	٤٣٫٣٤٤٫٠٧٠ دونم
الاراضي الاميرية الصرف	٢٧٫٥٨٣٫٢٤١ «
الاراضي اللزمة	٦٫٨١٤٫٢٤١ «
الاراضي الاميرية المفوضة	٧٫٣٢٩٫٤٢٠ «
الاراضي العائدة للوقف	٤٩٢٫٩٦٩ «
الاراضي المملوكة بالطابو	١٣٥٫٩٨٨ «

ولدى تصنيف هذه الاراضي وتوزيعها على الاشخاص حسب مقدار ملكية كل منهم استنتجت الارقام التالية المختصة بستة ألوية فقط وقسم من لواء الموصل ايضاً (بغداد والكوت والحلة والدليم وكركوك واربيل) : —

المساحة بالدونم	عدد الملكيات	المساحة بالدونم	عدد الملكيات
أقل من دونم واحد	١٦٫٤١١	٢٠١ — ٥٠٠	٢٤٧٦
١ — ٥	٤٥٫٦١٨	٥٠١ — ١٠٠٠	١٠٣٤
٦ — ١٠	٢٧٫٧٦٧	١٠٠١ — ٢٠٠٠	٦٧٦
١١ — ٢٠	٢٢٫١٢٧	٢٠٠١ — ٥٠٠٠	٧٦٢
٢١ — ٥٠	٢١٫٣٤١	٥٠٠١ — ١٠٫٠٠٠	٣٢٦
٥١ — ١٠٠	٨٫٦١٥	١٠٫٠٠١ — ٥٠٫٠٠٠	٢٢٧
١٠١ — ٢٠٠	٤٫٢٨٣	٥٠٫٠٠١ — ١٠٠٫٠٠٠	١٣
		١٠٠٫٠٠١ — ٢٠٠٫٠٠٠	٢١

ويلاحظ من هـذا ان الاشخاص الذين يملكون الف دونم فما دون يبلغ عددهم (١٤٥٫٦٧٢) شخصاً ، اما الذين يملكون ما فوق الالف دونم الى حد (٢٠٠٫٠٠٠) دونم فيبلغ عددهم (٢٠٢٥) شخصاً فقط . هذا كله في الالوية السبعة ، ولا يختلف التوزيـع بدون شك في الالوية السبعة الاخرى . وهي تدل لاول وهلة على مقدار التفاوت بين اصحاب الملكية الصغيرة وبين كبار الملاكين.

ولدى الرجوع الى عدد نفوس الالوية السبعة المذكورة نجد ان مجموع نفوس

هذه الالوية يساوي (٢٫٦١٣٫٠٢٢) نسمة ، واذا فرضنا ان لواء الموصل قد أجريت تسوية أراضيه باجمعها نجد ان حوالي (١٥١٫٦٩٧) شخصاً في هذه الالوية يملكون ما يزيد على (١٤٫٢٧٩٫٦٤٩) دونماً . هـــذا باستثناء أراضي الوقف والاراضي الأميرية فيها. واذا اعتبرنا عدد الملكيات يساوي عدد الاشخاص في هذا الاحصاء ـ الذي زودتنا به مديرية التسوية العامة ـ نجد منه ان حوالي ١٧٪ فقط من مجموع السكان في هذه الالوية يملكون هذا المقدار من الاراضي الزراعية . اما اذا اعتبرنا ان عدد الملكيات[1] يزيد على عدد الاشخاص المالكين فعلياً ، باعتبار ان كثيراً من الملاكين يملكون اكثر من قطعة واحدة وهو الواقع في حالات كثيرة ، فان تلك النسبة تقل بمقدار غير يسير ، وقد تصل الى ١٢ – ١٤٪ . اما في الالوية السبعة الاخرى ـ البصرة والمنتفك والعمارة والديوانية وكربلا وديالى والسليمانية ـ فاني اعتقد ان هذه النسبة تتناقص تناقصاً اكثر ، وقد تصل الى أقل من ١٠٪ ، بالنظر لسعة مساحة هذه الالوية وقلة كثافة النفوس فيها مع وسع المقاطعات وقطع الارض التي يملكها الملاكون فيها . ولو حاولنا اعطاء حكم تقريبي عام على ألوية العراق كلها في هذا الشأن ، بالنسبة للمعلومات الناقصة هذه ، لامكننا ان نقول ان ١٠ – ١٢٪ من سكان العراق فقط يملكون أراضي زراعية منتجة ، وان القسم الاعظم من الملاكين الذين يؤلفون هذه النسبة يملك كل منهم (٢٠٠) دونم فما دون . حيث يلاحظ من الارقام المذكورة ان حوالي ٢٦٪ من مالكي الـ (١٤٫٢٧٩٫٦٤٩) دونماً ـ مجموع الاراضي المفوضة واللزمة والطابو ـ في لالوية السبعة الاولى يملكون مقاطعات او قطعاً تزيد مساحة كل منها على (٢٠٠) دونم ، وتصل بعضها الى (٢٠٠٫٠٠٠) دونم او اكثر .

وما يجب ان يلاحظ في الاراضي التي انجزت تسويتها هذه ان قسماً كبيراً من الاراضي الاميرية الصرف غامر غير عامر عدا المؤجر منها بصفة مقاطعات في لواء العمارة الذي لا يزال وضعها وضعا خاصا به من حيث ملكية الاراضي الزراعية فيه . وان الاراضي « اللزمة » كلها مزروعة تقريباً بينما يكون معظم الاراضي

(١) لم نتمكن مع الاسف الحصول على عدد الاشخاص المالكين من مديرية التسوية العامة .

الاميرية المفوضة مغروسا بالبساتين . وتعد جميع اراضي الاوقاف تقريباً اراض مزروعة ، وكذلك المملوكة .

ولما كان عامل الارض من العوامل الاساسية في الانتاج الزراعي فان اصلاح هذا الوضع اصبح شيئا ضروريا . ويتضمن هذا الاصلاح اجراء الترتيبات اللازمة للحد من الملكية وعدم التوسع فيها لأجل ان يساعد ذلك في توزيع الارض على اكبر عدد ممكن من الزراع الذين يقيمون فيها ويفلحونها لانهم أحق الناس بتملكها . وقد جربت ذلك قبلنا بلاد كثيرة في الشرق والغرب ، فكان ذلك علاجا ناجعا لمعالجة هذه المشكلة المزمنة . وللوصول الى هذه الغاية درست في مختلف البلاد ، ومنها مصر طرق عديدة كانت تستهدف كلها عدم التوسع في الملكية على قدر الامكان. ومن اهم هذه الطرق ما تضمنه «مشروع خطاب بك» [1] في مصر وهو مشروع سن قانون يحرم شراء أرض جديدة على من يملكون خمسين فدانا [2] فأكثر . اما الطرق الاخرى التي يمكن ان تتخذ لهذه الغاية فهي: (١) وضع ضريبة تصاعدية على تملك الاراضي بحيث يصبح التملك فوق حد معين – الفا مشارة مثلا – شيئاً غير ممكن من الوجهة الاقتصادية (٢) وضع ضريبة تصاعدية على التركات واستحصالها بصفة ارض في حالات الملكية الكبيرة . (٣) وفي الجهات التي يمتلك فيها معظم الاراضي اشخاص معدودون من كبار الملاكين تنزع ملكية نسبة معينة من ارض كل ملاك – ٢٠ ٪ مثلا او اكثر – ويدفع ثمنها له . على ان تباع هذه الاراضي المنزوعة لصغار الزراع وتستحصل قيمتها منهم بالتقسيط . (٤) منع تقسيم ملكية الارض عند ما تصل مساحة كل قطعة منها الى حد ادنى ، وليكن ذلك مائة مشارة مثلا ، ويحتم بيع الحصص في هذه القطع الصغيرة الى احد الورثة او الى غيره عند الضرورة .

واني ارى ان تطبق هذه المقترحات في العراق على الاراضي التي مرت عليها التسوية واصبحت في حكم الاراضي المملوكة . اما الاراضي التي لم تبت في ملكيتها

---

(١) مجلة الشؤون الاجتماعية (مصر) السنة السادسة نيسان ١٩٤٥ .

(٢) الفدان المصري يزيد قليلا على (٤٠٠٠) متر مربع، والمشارة تساوي ٢٥٠٠ متر مربع

التسوية بعد فيجب تعديل قانون التسوية بشأنها بحيث يكفل تحقيق هذه الغاية. اما الاراضي الاميرية التي تؤجر الآن او التي لا تزرع فيجب تقسيمها على الفلاحين ، كل منهم في منطقته ، تقسيماً يتمشى على غرار مايجري الآن في مشروع الدجيلة بلواء الكوت بعد تأمين حاجة الارض للزراعة من الماء الكافي وغير ذلك . وان الروحية التي يتمشى عليها الآن مشروع الدجيلة [1] هذا تتفق تمام الاتفاق مع روحية الطرق التي نبحث عنها الآن لحل مشكلة الارض .

غير ان تطبيق مثل هذه المقترحات بصورة فجائية قد لا يصادف نجاحاً في الوقت الحاضر بالنسبة لظروف البلد وسيطرة الملاكين الكبار على الحكومة ومجلسي البرلمان ، وقد تقف في طريقها عراقيل اخرى . لكننا نقول في هذا الشأن ان اصلاح هذه الناحية يعد شيئاً ضرورياً جداً لان مشكلة الاراضي الزراعية هي ام المشاكل ولا يمكن تحسين وضع الزراعة ومن يمتهنها في هذه البلاد الابحلها. وربما كان من الانسب البدء بهذه العملية بصورة تدريجية .

البحث الفني الزراعي : لقد تقدم البحث الفني الزراعي في النصف القرن الاخير تقدماً اصبحت فيه الزراعة علماً مبنياً على البحث والتجربة وعلى ما تنتجه الحقول التجريبية والمختبرات من الحقائق والمعلومات التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي في جميع البلاد المتقدمة في المدنية . اما العراق فبرغم اعتماده على الزراعة وما يستغله من الارض فقد كان ولا يزال محروماً من خيرات هذا العلم . وبرغم تأسيس دائرة الزراعة فيه منذ تأسيس الحكم الوطني حتى الآن لم يستفد استفادة تذكر في هذا الشأن . حيث بقي الفلاح العراقي يستغل اراضيه الوسيعة بالاساليب القديمة والطرق

(١) لقد احضرت وزارة الاقتصاد مؤخراً لائحة قانونية جديدة تجيز تطبيق ما جاء في قانون استثمار اراضي الدجيلة على الاراضي الاميرية الاخرى ، والامل ان تشرع عاجلا وتوضع في موضع التطبيق . وهي لائحة قانون لا مشروع اعمار واستثمار الاراضي الاميرية . ويتضمن هذا القانون تأليف مجلس ادارة يشرف على ادارة الاراضي الاميرية التي تسلم اليه وتوزيعها على صغار الفلاحين لاستثمارها تحت ارشادواشراف المجلس المذكور. ويكون هؤلاء الفلاحون ممن لايملكون ارضاً ، ومن الذين يقيمون في المنطقة التي توزع فيها الاراضي بقطع صغيرة لا تتجاوز المائتيمشارة. ومما يتضمنه القانون ايضاً استملاك جميع الاراضي الاميرية الموجودة في العراق وجعلها تحت تصرف مجلس الادارة المذكور ليوزعها على صغار الفلاحين .

البالية ، وما زال بعيداً عن الوسائل الحديثة التي تؤدي الى مضاعفة الانتاج ، وتقليل العناء والجهود ، من المحافظة على خصوبة التربة وحراثة الارض حراثة صالحة وانتقاء البذور وتناوب المحاصيل وحماية المزروعات من الادغال والآفات وزراعة الاصناف المنتخبة في مختلف انواع التربة والمناخ وتهجين الحيوانات واعلافها بصورة تستند على البحث العلمي الحديث وغير ذلك من الشؤون التي اصبح اهمالها في مثل هذا العصر الذي تغلغلت فيه المدنية في كل شيء يعد جريمة لا تغتفر وجهلاً مطبقاً يؤدي الى خسارة البلاد في كل سنة خسارة جمة .

وعلى هذا فان الوضع يستدعي قيام الجهات المختصة بتأسيس المحطات الزراعية في مختلف الانحاء وتزويدها بما يقتضي من الحقول والمختبرات والادوات واللوازم الضرورية وبالفنيين المختصين . على ان تقوم هذه المحطات باجراء تجارب فنية في مختلف شؤون الزراعة العراقية . فتقوم بالبحث والتنقيب للتوصل الى احسن طرق الحراثة والتمشيط والعزق والتعشيب وأوان اجراء كل منها ، وبتهيئة البذور الصالحة لمختلف المحاصيل في الحقل والبستان والخضرة وخاصة المحاصيل الاقتصادية التي تجود زراعتها في العراق وتضاهي ما يزرع منها في البلاد الاخرى عند عرضها للبيع في الاسواق الخارجية . كما تقوم بانتقاء الاصناف الجيدة من الحيوانات كالاغنام والمواشي والدجاج والنحل وغير ذلك او تهجينها مع الاصناف المحلية واستخراج اصناف جديدة تلائم مناخ العراق وتتوفر فيها الصفات المرغوبة في صوفها ولحمها ومنتجاتها الاخرى . هذا فضلاً عن درس حالة المراعي ومختلف محاصيل العلف الرخيص المغذي والامراض التي تتعرض اليها بحيث تؤمن تربيتها على الوجه الاكمل . ناهيك عما يجب ان تدرسه الجهات الفنية من اقتصاديات الانتاج لكل حاصل او منتوج وايصال نتائج البحث الفني الى الطبقة الزراعية لتطبقه في مزارعها وبساتينها فتستفيد منها .

على ان نتائج البحث الفني الزراعي هذا لا يمكن ان تكون ذات فائدة ما لم تتخذ جميع التدابير الممكنة لايصالها الى الفلاح والملاك واقناعه ، بمختلف الطرق والاساليب ، باستعمالها والاستفادة منها بحيث تعود عليه وعلى البلاد بالفائدة والخير .

ويتم ايصال النتائج الى الفلاح وما يحيط به عن طريق الارشاد الزراعي والتعليم الزراعي . ويستخدم الارشاد الزراعي ، الذي يجب ان تؤسس له دائرة فعالة نشيطة ، وسائل وطرقاً كثيرة : منها نشر النشرات بلغة سهلة مفهومة والقاء المحاضرات على المزارعين والفلاحين في « الراديو » والاجتماعات الخاصة ، وإجراء بعض العمليات في محطات التجارب ليشاهدها الفلاحون باعينهم ويتعرفوا على نتائجها المقنعة ، وباقامة المعارض والمسابقات التي تخصص فيها الجوائز لاحسن المحاصيل والحيوانات ، وبتوزيع البذور الصالحة والفجائل المرغوبة وما أشبه . يضاف الى ذلك جولات المفتشين والمرشدين الزراعيين على المزارع وارشاد الناس لكل ما يجدونه مفيداً . اما التعليم الزراعي فانه يتم عن طريق تأسيس المدارس الزراعية الابتدائية والمتوسطة فضلا عن التعليم الزراعي الجامعي مما سوف نأتي عليه بالتفصيل في بحث الاصلاح الثقافي .

التوسع في تربية الحيوانات : ان الاحوال الجوية الموجودة في العراق والمروج الطبيعية المنتشرة في انحائه الشمالية ومراعي البادية الداخلة في ضمن حدوده ووجود العشائر العربية والكردية في مختلف انحائه - تعد كلها عوامل فعالة تساعد على تربية الحيوانات فيه بصورة اقتصادية . وعلى هذا كان العراق منذ مدة طويلة ولا يزال يصدر الحيوانات الى البلاد المجاورة ويصدر منتوجاتها ، من صوف وجلود ومصارين وما أشبه ، الى الاسواق العالمية الاخرى برغم الحالة البدائية التي تربى فيها وعدم استخدام الطرق العلمية الحديثة .

وقد بلغ تعداد الحيوانات العراقية التي دفعت عنها رسوم الاستهلاك في سنة ١٩٤٤ - ٤٥ (١٠٫٠٨٦٫٧٤٠) حيواناً أكثرها من الضأن والماعز والبقر . اما عدد الحيوانات الحقيقي فالمقدر [١] هو ان مجموع اغنام العراق يتراوح بين عشرة ملايين واثني عشر مليون رأس . كما بلغ ما صدر من الحيوانات في سنة ١٩٣٨ - آخر سنة قبل الحرب - (٢٢٠) الفاً من الحيوانات الحية ، وكذلك صدر من المنتوجات الحيوانية ما بلغت قيمته في تلك السنة (٥٢٠٫٠٠٠) دينار .

---

(١) مقال عن الاغنام العراقية للسيد ناظم سرسم في مجلة الزراعة العراقية ج ١ سنة ١٩٤٦ .

ويلاحظ في من هذا ان الثروة الحيوانية برغم بقائها بحالتها البدائية هي ثروة لا يستهان بها. كما يستدل منها على ان قابلية العراق في تربية الحيوان يمكن مضاعفتها لعدة اضعاف ما هي عليه الآن بالنظر للظروف المتيسرة لهـ ، وفيما لو ادخلت الاساليب الزراعية الحديثة عليها . وعلى هذا فاني اعتقد ان نظام العراق الزراعي في الحال الحاضر، الذي يستند في الدرجة الاولى على زراعة الحبوب وتصدير قسم لا يستهان به منها الى الخارج ، يجب ان يتجه نحو الاكثار من تربية الحيوانات بحيث تزداد نسبة المشتغلين فيها الى نصف السكان الزراعيين . ذلك لان اعتماد العراق في صادراته الزراعية على الحبوب لا يمكن ان تدوم فائدته لان العالم اذا رجع لحالته الاعتيادية وزالت المشاكل المتأتية عن الحرب الاخيرة سوف يكون فيه بلاد اخرى كثيرة ، لا يمكن ان يعد العراق شيئاً يذكر بجانبها ، تزاحم العراق في تصدير الحبوب مزاحمة شديدة من حيث كثرتها ونوعيتها . وسيستفيد العراق اذا اكثر من تربية الحيوانات استفادة جلى من شتى النواحي . حيث سيكون بوسعه الحصول على ثروة اكبر من تصدير الحيوانات ومنتجاتها تصديراً يزيد على ما يصدر منها الآن من جهة ، وسيستفيد سكانه من الناحية الغذائية من جهة اخرى . حيث ان اللحوم ومنتوجات الالبان ستزداد وسيكون بوسع الطبقات الفقيرة ان تأكل منها شيئاً اكثر . يضاف الى ذلك ان تربية الحيوانات بكثرة والاستفادة من سمادها الحيواني للارض سوف يؤدي الى ازدياد خصوبة التربة وارتفاع قابليتها الانتاجية .

هذا فضلاً عن ان الاكثار من تربية الحيوانات سيسهل للطبقة الزراعية ان تسير على قاعدة « تنوع الانتاج » ، وهي القاعدة الاقتصادية الحكيمة التي تحتم وجوب عدم تخصص الزراع بزراعة حاصلات خاصة . لان ذلك ادعى الى تثبيت وضعهم الاقتصادي وتأمين الدخل لهم فيما اذا حدثت ظروف او آفات تؤدي الى تلف الحاصل الذي يتخصصون بزراعته ويعتمدون عليه. حيث ان الذين يزرعون الحبوب فقط مثلا سرعان ما يجدون انفسهم امام الكارثة اذا حدث المحل والجدب في احدى السنين او هاجم الجراد حبوبهم . وكثيرا مايجري مثل هذا في العراق،

وفي شماليه على الاخص .

اضف الى ذلك ان الاكثار من تربية الحيوانات ، وخاصة في الجنوب ، قد يساعد على الاستفادة من الاراضي الكثيرة التي لا يمكن ان يتوفر لها الماء الكافي ، حيث ان الاراضي القابلة للزراعة هي اكثر بكثير مما يمكن للمياه الموجودة في الانهر العراقية ان ترويها كلها . على ان التوسع في تربية الحيوانات يستدعي الاهتمام بالمراعي الطبيعية الموجودة في العراق الآن ووضع الخطط لاعمارها والمحافظة عليها بحسب ما يشير به المختصون في هذا الشأن . كما يستدعي انشاء المراعي الاصطناعية وتعميم حاصلات العلف المعروفة بقيمتها الغذائية ، وقسم كبير منها يفيد الارض اذا زرع فيها ويزيد في خصوبتها كالمحاصيل القرنية مثلا . هذا كله بالاضافة الى ما يستدعيه التوسع في تربية الحيوان من الاهتمام بالشؤون البيطرية وحماية الحيوانات من الامراض والأوبئة الفتاكة .

حماية المزروعات : تتعرض المزروعات في جميع البلاد الى مختلف الآفات والاوبئة فتؤدي في احيان كثيرة الى الخسائر الفادحة ، وعلى هذا نرى ان البلاد التي تهتم باقتصادياتها وترعى ثروتها الزراعية تعير هذه الناحية التفاتا خاصا وتتخذ التدابير اللازمة لحماية المزروعات منها .

والعراق الذى اهملت فيه الزراعة كما اهملت شؤونه الاخرى يعاني الفلاح فيه كل سنة فتك الحشرات والامراض النباتية والعوارض الجوية التي تؤدي الى خسارة مالا يستهان به من الاموال والجهود . فالمزروعات في العراق معرضة في كل سنة لفتك الجراد الذي يهاجم جميع المحاصيل والاشجار عند الحاجة ، ولحشرة الدوباس التي تصيب النخيل في لواء البصرة وغيره ، ولحشرة المن بانواعها التي يتعرض لها عدد من الخضروات والاشجار المثمرة ، وللحشرات القشرية التي وجد منها في العراق عدد كبير يهاجم اكثرها ضررا الاشجار الليمونية ، ولحشرة السونه التي تفتك بالحبوب على الاخص ، ولذبابة البحر المتوسط التي وفدت على العراق في السنين الاخيرة بسبب الاهمال في « الحجر النباتي » والتي تصيب جميع الاشجار ومعظم المحاصيل المهمة وخاصة الاشجار المثمرة في منطقة ديالى ، وحشرة

« الطوز » والحشف اللتين تصيبان النخيل ، ولدودة القطن المرقطة التي تعد من اسباب عدم التوسع في زراعة القطن . كما ان المزروعات العراقية معرضة لاصابة بعض الامراض كمرضي البنط والصدأ اللذين يصيبان الحبوب ، وتخيس الطلع في النخيل الذي اصاب النخيل في لواء البصرة وبعض الالوية الاخرى في موسم هذه السنة [1] فأدى الى تلف جسيم في حاصل التمور ، ومرض الغبار الدقيقي الذي يصيب الاعناب وغيرها ، ومرض التصمغ الذي يفتك بالاشجار الليمونية على الاخص . اضف الى ذلك مايتلف المزروعات ، وخاصة الاشجار المثمرة كالليمونيات ، من العوارض الجوية كالصقيع والغبار وغير ذلك . هذا فضلاً عما تتعرض له بعض الحاصلات المهمة ، كالحبوب والتمور ، عند خزنها من الحشرات التي تحدث ضررا بليغا فيها .

ومن المؤسف ان ينعدم وجود الاحصاءات عن الاضرار والخسائر التي تحدثها هذه الآفات الخطيرة ، الا ان وجودها بين بحيث يستدعي الالتفات والعناية لتخليص المزروعات منها . واكثر هذه الآفات خطرا على المزروعات من الوجهة الاقتصادية الجراد والدوباس وذبابة البحر المتوسط ودودة القطن ، فضلا عن البنط (الجالب) والصدأ .

اما الجراد فلا يخفى انه من الحشرات الفتاكة التي تهدد بخطرها العراق وبلاد الشرق الاوسط المجاورة على الاخص . فقد كان ولا يزال يهاجم المزروعات [2] العراقية وخاصة الحبوب في الشمال سنوياً فيؤدي في بعض السنين الى اضرار بالغة تربك وضع البلاد الغذائي والاقتصادي كما حدث قبل سنتين ، حيث قضى معظم حاصل الحنطة وسائر الحبوب في الشمال بما اضطر البلاد لاستيراد الحنطة من سورية . ويمكننا استنتاج استفحال هذا الخطر من مساحة مفارز الجراد المراكشي المكشوفة من قبل الموظفين المختصين كل سنة . فقد بلغت هذه المساحة في سنة

---

(١) موسم سنة ١٩٤٩

(٢) Note on Locusts in Iraq & the Control Measures Adopted-H. Rooke, Memoir No.13, 1930 .

١٩٤٠ – ١٩٤١ (٢٥٤ر٧٥٤)[1] دونماً . وهذه المساحة تزداد وتنقص كل سنة بحسب ما يؤثر على الجراد من الاحوال الجوية وطرق المكافحة وغير ذلك . اما الدوباس فيزداد او ينقص تأثيره على النخيل بحسب الاحوال الجوية ، وقد قضى في بعض السنين على مــــا يزيد على نصف حاصل التمور في لواء البصرة . ويلازم مرضا البنط والصدأ الحبوب العراقية فيؤثران على نوعية الحاصل وجـودته وعلى تصريفه في الاسواق العالمية .

وعلى هذا نرى ان أمر حماية المزروعات ووقايتها اصبح امراً ضرورياً ، وان ذلك يوجب تقوية دائرة وقاية النبات وتزويدهــــا بالفنيين المختصين بالحشرات والامراض النباتية وبالمختبرات والعدد اللازمـة ليتسنى تطبيق الطرق العلمية في مكافحة الآفات والاستفادة بما توصلت اليه البلاد الاخرى من الطرق والاساليب.

التسليف الزارعي – ان ما يعانيه الفلاح والمزارع الصغير من الديون الناشئة عن فقره ودخله الشحيح يؤدي بلا شك الى جموده والحد من توسعه في المشاريع الزراعية وتحسين احوال زراعته. ولذا فهو يلتجيء على الدوام الى الصراف او التاجر في البلدة القريبة اليه ، وكثيراً ما يكون الصراف او التاجر من المرابين الذين يتقاضون الارباح الفاحشة. ومن يتصل بالزراع او الفلاحين كثيراً ما يسمع عن قصص خيالية[2] في هذا الشأن تقرض فيها الاموال بأرباح قد تزيد على المائة بالمائة

---

(١) المجموعة الاحصائية لسنتي ١٩٤٤ – ١٩٤٥ .

(٢) وهنا نورد نبذاً في هـــذا الشأن جاءت في ص ١٢ من كتاب « عامان في الفرات الاوسط » – للسيد عبد الجبار فارس : « ... ويتعذر على المحتاج ان يحصل على قرض بفائض أقل من ٥ ٪ شهرياً هذا عند المنصف من المرابين، واما عند القساة فلا يقل عن ١٠ ٪ شهرياً، أي ان المائة دينا تصبح (٢٢٠) ديناراً بسنة واحدة – ولم أشاهد مثل هذا إلا عند بعض اليهود في الكفل والشامية والحله . وقد أحدث قرض الفائض بين التجار والزراع مشاكل ادارية عديدة كما انه سبب افلاس كثير من الرؤساء ، وافنائهم وتركهم في أنكد حالات الشقاء والبؤس ... وكثيراً ما يعتمد الزراع على التجار فيبقون لديهم سنداتهم بعد التسديد لبساطتهم ، ويتخذها اولئك واسطة للتهديد ان لم يتمكن المدين من تأدية كل دينه في آنه، وكثيراً ما حكم مدين بسند سدده..»

« ويدعي مراب في قضاء الهندية ان له بذمة أحد زعماء العشائر (٧٥) ألف روبية ،ويدعي المدين ان المبلغ (٤٠) ألف روبية وقد سدد منه (٢١) ألفاً ولم يبق عليـــه غير (١٩) ألف

فضلاً عن تراكمها وتزايدها سنة بعد سنة . وقد نشأت في مراكز المناطق الزراعية من العراق طبقة من هؤلاء المرابين اثرت ثراء فاحشاً من هذه المهنة الممقوتة .

وليس هذا بغريب في مثل هذا العصر الذي طغت فيه المادة وأصبحت أساس كل شيء ، وعلى هذا فكرت البلاد الزراعية في مختلف انحاء العالم باتخاذ التدابير اللازمة لمساعدة الطبقة الزراعية المنتجة وتخليصها من براثن الدائنين بتأسيس المؤسسات المالية ، من مصارف زراعية وجمعيات تعاونية وما أشبه ، تكون غايتها محصورة في الدرجة الاولى بمد يد المساعدة لهذه الطبقة الكادحة واعانتها على تلافي مصاريف احضار البذور وتوفير المياه وتحسين حالة الارض من دون ان تطغي على هذه المؤسسات صبغة الربح المادي .

ومن حسن الحظ ان يخطو العراق في هذا الاتجاه خطوة مباركة بتأسيس المصرف الزراعي في بغداد وتأسيس الفروع اللازمة له في بعض الألوية المهمة الاخرى. والعراق بالنسبة لظروفه وأحواله التي أتينا على شيء منها قبل هذا أحرى بأن يهتم بهذه الناحية الحيوية. وقد تأسس المصرف الزراعي باشراف الحكومة برأسمال محدود قدره نصف مليون دينار فقط. واخذ يسلف المزارعين الكبار والصغار بفائض معتدل قدره ٧٪ على ان يضمن المبلغ المسلف برهن الاموال غير المنقولة للمستلف او بكفالة متسلسلة يقوم بها عدة اشخاص مأمونين اولقاء ضمانة الحكومة في بعض الحالات. ويتوخى المصرف ان يكون مفيداً للطبقة الزراعية على قدر الامكان من دون ان يعبأ كثيراً بالربح الفاحش ، وذلك باجراء جميع التسهيلات الممكنة في تقسيط استرداد السلف وفي تمديد المدد التي تبلغ اقصاها مدة خمس سنوات عندما يعجز

روبية ... وقد استدان فلاح ثمن ثلاث دجاجات قدمها أضيف حل عنده ، فتراكمت الأرباح على الثمن حتى اضطر أخيراً وباع ثورين فسدد دينه هذا. هذه واقعة حقيقية شاهدتها في قرية آل بدير (لواء الديوانية) .. أتصدق لو سمعت ان من يحصل من الزرع ألف طغار تقريباً في السنة ، وسعر الطغار على الأجال لا يقل عن عشرة دنانير ، مدين بمبلغ (٢٠) ألف دينار أو أكثر ... أتصدق لو قلت لك ان سركالا اشترى حذاء ثمنه دينار واحد ونصف دينار بطغار من الشلب سدده يوم كان سعر الطغار الواحد (١٥) ديناراً ... أتصدق لو قلت لك ان أحد المرابين المعروفين في الفرات كان لا يملك في أواخر أيام العهد التركي أكثر من مائة ليرة ، وهو اليوم من أصحاب الملايين . »

المستلفون عن التسديد بسبب اصابة الزروع بالآفات والفيضان وغير ذلك مما يكثر حدوثه في هذه البلاد . كما ان المصرف لا يتسرع ببيع الأملاك المرهونة عنده لقاء السلف الا بعد اعطاء المستلف جميع الفرص الممكنة وآخرها جواز اعادة الارض اليه في خلال سنة واحدة من تأريخ تسجيل ذلك الملك باسم المصرف نفسه اذا سدد السلفة والارباح الناجمة عن تأخير تسديدها . وقد استفاد الكثير من الزراع من هذه التسهيلات واخذوا يقبلون على الاستلاف من المصرف وفروعه ، والملاحظ ان اقبالهم هذا يكثر عندما تحل بهم الكوارث بسبب الفيضان او الجراد او غير ذلك ، وهذا ما يزيد في اهمية المصرف في مثل هذه الظروف العصيبة .

وقد بلغت المبالغ [1] التي تم تسليفها في السنة المالية ١٩٤٦ (٢٢٢ر٢٥٥) ديناراً ، وكان عدد المستلفين لهذا المبلغ (٧٢٥) شخصاً ، كما استلف في سنة ١٩٤٧ (١٩٧٠) شخصاً مبلغ (٢١٠ر٤٩٩) دنانير . وكان هؤلاء المستلفون موزعين على مختلف الالوية .

ويقوم المصرف الزراعي في الوقت الحاضر علاوة على اعمال التسليف بادارة محلج الاقطان في العزيزية الذي تم فيه حلج (٠٤٣ر٥٨٠) كيلو من القطن في سنة ١٩٤٦ . وهذه المؤسسة من المؤسسات الحيوية جداً التي تساعد على توسع زراعة القطن في بلادنا التي تتوفر فيها جميع عوامل نجاح هذا الحاصل الاقتصادي المهم جداً . كما كان المصرف يقوم باستيراد مكائن السحب والحراثة والحصاد والدياسة ويؤجرها للمزارعين باجور معقولة ، الا ان نشوب الحرب الاخيرة أعاق عمله في هذه الناحية ويا للأسف . وحبذا لو تابع هذا النشاط الآن .

ومن يدقق في اعمال المصرف الزراعي يجد ان فائدته برغم اهميتها اصبحت محدودة بالنظر لمحدودية رأس ماله . وان الاحوال الزراعية في البلاد تستدعي مضاعفة رأس ماله الى اضعاف هذا المبلغ ليتمكن من فتح الفروع وتعميم الفائدة المتوخاة في فتحه . ومن نتائج محدودية رأس المال ان المصرف اخذ يرفض كثيراً من طلبات التسليف ، كما انه وضع حداً اقصى لمقدار السلفة الواحدة حيث جعلها لا

(١) التقرير السنوي الثاني عشر عن اعمال المصرف الزراعي العراقي لسنة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ .

تزيد على (١٥٠٠) دينار . كما يلاحظ ان المصرف يعاني ما يعاني في استرداد السلف من جراء الوضع المرتبك الذي يتخبط فيه المزارعون من حيث الجهل والفقر والفوضى في ملكية الارض وغير ذلك . وحبذا لو حصر المصرف تسليفه بالفلاحين والمزارعين الصغار فقط وفضلهم على غيرهم لتعم الفائدة منه . لان تسليف الملاكين والمزارعين الكبار من شأنه ان يثبت اقدام الاقطاع ، وليس هذا من المصلحة في شيء .

ولقد اسهبنا بعض الاسهاب في اعمال المصرف لنبين اهمية التسليف في النهوض بالقرية العراقية واعمار الريف الذي يتطلب اعمالا حيوية من هذا القبيل ، ولنشير الى ناحية من نواحي الاصلاح المهمة التي يجب ان توجه اليها العناية الكافية . وهنا يجرنا البحث الى ان في قانون جمعية التمور في البصرة مواد تستدعيها القيام بمساعدة المصرف الزراعي في عمله هذا ، حيث ان المبالغ الكثيرة المتيسرة لها يمكن ان تسلف الى ملاكي التمور الصغار في البصرة وغيرها ، وقد طالب هؤلاء بمثل هذا العمل في هذه السنة عندما داهمهم مرض تخيس الطلع وقضى على الكثير من حاصلاتهم .

كما ان التوسع في تأسيس الجمعيات التعاونية وتشجيعها في مختلف البيئات الزراعية يعد من العوامل الفعالة لمعالجة وضع الزراع المالي والاقتصادي . ولا بد من بذل عناية خاصة في هذا السبيل لان الاحوال العامة في البلاد ، وجهل الطبقة التي تستفيد من هذه الجمعيات ، تجعل التقدم في هذه الناحية بطيئاً جداً . وقد سنت الحكومة « قانون الجمعيات التعاونية » رقم ٢٧ لسنة ١٩٤٤ الا انه لم يطبق حتى الآن تطبيقا يذكر بحسب ما يظهر . وعلى هذا فالوضع يستدعي دراسة دقيقة تؤدي الى تعميم الجمعيات التعاونية ومساعدة تقدمها بجميع الطرق والوسائل المتيسرة .

تصريف المحاصيل — ولا يتم النهوض باقتصاديات القرية ورفع مستواها الاقتصادي ما لم يؤمن تصريف المحاصيل التي تنتجها المزارع والمروج وبوضع امر بيعها بأرباح معقولة على اسس ثابتة . انلا فائدة من زرعهاوبذل الجهود والمصاريف

عليها من دون ان يؤمن تصريفها . ولا يخفى ان تصريف الحاصلات وايصالها الى الاسواق الخارجية والداخلية يساعد على التوسع في زراعتها ، وخاصة في بلادنا التي تتوفر فيها الاراضي والمياه. وهذا يعني بلا شك دراسة وضع الاسواق وطرق المواصلات واجور الشحن ووسائل النقل ووضع الخطط اللازمة استنادا على ما تؤدي اليه هذه الدراسة . فالملاحظ في هذا الباب ان حاصلات الحبوب والتمور كثيرا ما تبور ويكسد سوقها فتقل قيمتها وتتعرض للتلف . وسبب ذلك تحكم بعض الاسواق بها ورداءة نوعيتها وتلاعب شركات الشحن وغير ذلك . وعلى هذا فان الوضع يدعو الجهات المسؤولة الى مفاوضة الدول والبلاد الاجنبية وتسهيل امور الشحن ومراقبة الشركات وردعها عن التلاعب . كما انه يدعو من جهة اخرى الزراع والمنتجين الى تحسين نوعية الحاصلات وتنقيتها ثم اعدادها بشكل نظيف جذاب يستلزم الاقبال على شرائها . وان التبوغ التي لم يصدر منها شيء يذكر حتى الآن ، بصفة تبوغ خام او سكاير مصنوعة ، يمكن ايجاد الاسواق اللازمة لها لان البلاد الاخرى التي تزرعها معدودة وكلفتها عندنا غير مرتفعة . وهي لو نقيت واعدت جيدا تجد سوقا رائجة ، ويمكن ان تكون من اهم منابع الثروة في البلاد . هذا كله فضلا عن المنتوجات المختلفة الاخرى التي بدأت البلاد المجاورة تطلبها منا كالخضروات والفواكه الليمونية وغيرهاوالدهن والدبس وما اشبه . وحبذا لو شجعت الحركة التي نشطت اخيراً بتصدير الخضروات الى الكويت وبلاد الخليج الاخرى على هذا الاساس . والعراق بصفته من البلاد التي تستورد معظم حاجياتها من الخارج يمكنه ان يساوم البلاد التي يستورد منها ويقايضها على تصريف منتوجاته اذا احسن التصرف واستغل الفرص وبث الدعاية اللازمة لمنتوجاته .

اضف الى ذلك كله ان مراكز الانتاج الزراعي في البلاد يجب ان تتصل بالاسواق الكبرى داخل البلاد بخطوط السكك والطرق البرية والنهرية .كما يجب ان تهيأ وسائل النقل وتحدد اجورها تحديدا معقولا لتسهل الحركة ويزداد التعامل. ولا اخال ان هذا الامر يحتاج الى تأكيد او إلحاح لان اهميته ظاهرة للعيان .

المكائن الزراعية - ان تقدم العلوم الزراعية والفن الميكانيكي في هذا العصر جعل في وسع المعامل الكبيرة في بلاد الغرب انتاج مجموعة كبيرة من المكائن والآلات الزراعية يمكن بواسطتها توفير العناء وأتقان العمل بصورة مبنية على البحث العلمي والتجربة . وكانت هذه الآلات والمكائن الحديثة هي التي ادت الى اتساع شأن الزراعة ومضاعفة الانتاج في اميركة واوربة وغيرهما. حيث استعمل المحراث المقلبي الحديث بمختلف انواعه وحجومه ، والمعازق بشتى الانواع ، والحاصدات الكبيرة والصغيرة ، وماكنات الدياسة وتعبئة الاكياس بالحبوب ، ومكائن التعفير وخراطيم الرش المستعملة في وقاية المزروعات ، ولاقطات القطن، وجازات الصوف ، والحالبة الكهربائية ، ومضخات المياه ، وغير ذلك . يضاف الى ذلك استعمال الساحبة (التراكتور) التي حلت محل الحيوانات لتشغيل معظم هذه المكائن والآلات بحجومها المختلفة .

ولا أراني محتاجا الى كثير من الحجج لتبرير وجوب استعمال هذه المكائن والآلات اذا اردنا استغلال جميع اراضينا القابلة للزراعة والاستفادة من جميع مياهنا، التي تصب هدرا في البحر في الوقت الحاضر، من اجل اغناء الثروة العراقية وازدياد الدخل القومي او ازدياد دخل الفلاح ورفع مستوى المعيشة عنده ليترفه حاله . ويكفينا ان نقول ان مقدار الارض التي يحرثها المحراث المقلبي المسحوب بواسطة الساحبة في مدة معينة من الزمن توازي مايزيد على عشرة اضعاف مايحرثه محراثنا البلدي الذي تسحبه الحيوانات الهزيلة ، فضلاً عن نوعية الحراثة التي تغور في الارض الى العمق المطلوب وتفتت الكتل الترابية تفتيتاً يؤدي الى مضاعفة الانتاج . كما يكفي ان نقول ان ادخال المضخات في زراعة الاراضي المرواة بالواسطة ، في الثلاثين السنة الاخيرة في العراق ، هو الذي ادى الى ازدياد مساحة الاراضي المزروعة . حيث ان عدد المضخات قد ازداد في العراق من (١٤٣) مضخة في ١٩٢١ الى (٣١٦١) مضخة في ١٩٤٧ ، واصبح مجموع قوتها (١١١ر٦٨٧) حصاناً .

واذا نظرنا لاستعمال المكائن في الزراعة من ناحية اخرى نجد ان وضع العراق

الحالي ، وضرورة تعزيز نهضته الاقتصادية والاجتماعية في الريف ، يجعلان استعمالها شيئاً ضرورياً لازماً . حيث ان اعمار الريف والتوسع الزراعي الذي يشمل استثمار الاراضي القابلة للزراعة كلها والاستفادة من جميع المياه المتوفرة يتطلب توفر الايدي العاملة . ولما كان عدد نفوس العراق قليلا جداً بالنسبة للأراضي الواسعة والماء الغزير فان الحاجة تدعونا الى الاستعانة بالحديد او تسخير المكائن والآلات التي توفر العناء والوقت وتحسن نوعية الانتاج . اضف الى ذلك ان ما يسهل مهمة استعمال المكائن في العراق توفر النفط ومنتوجاته ورخص اثمانه بالنسبة للبلاد الاخرى . على ان السير في هذا الطريق يستدعي درس الحالة درساً كافياً لاجل ان يجري التطور في هذا الاتجاه بموجب الاسس الاقتصادية السليمة . كما يجب تدريب العدد الكافي من المتخصصين بالمكائن وتصليحها وتهيئة معامل التصليح في مختلف المراكز . يضاف الى ذلك ان تجارب كثيرة يجب ان تجري لتعيين الطرق المثلى لتشغيل المكائن لمختلف العمليات الزراعية بحيث تكلف اقل كلفة ممكنة ، ولانتقاء انسب المكائن والآلات التي تلائم تربة العراق وجوه وظروفه واحواله . وعلى هذا فان اصحاب الرأي الذين درسوا هذا الموضوع يرون ان يكون هذا العمل تحت الاشراف الحكومي ، وهو ما تتخذ التدابير اللازمة له الآن . وقد بدأت الحكومة بذلك بتأسيس مديرية المكائن الزراعية العامة .

ونختم هذا البحث باقتباس ما يلي من كتاب « الارض والفقر في الشرق الاوسط » [1] :

« . . . ولما كان اي تبدل فني لا يمكن ان يؤدي الى ازدياد الانتاج بنسبة كبيرة فان الطريقة الوحيدة التي يتمكن الفلاح بواسطتها ان يحصل على حد ادنى لمعيشته هي بالتوسع في فلاحة الارض وزراعتها . وليس في وسعه ان يفعل هذا بالحيوانات الموجودة عنده الآن ، وعلى هذا فان استعمال المكائن على مقياس ما هو الطريقة الوحيدة لحل مشكلة الفقر في مناطق الديم . وهناك بطبيعة الحال تحسينات ثانوية كثيرة يمكن ان تجرى الآن ، في نطاق النظام الزراعي الموجود

(١) Land and Poverty in the Middle East - Doreen Warriner, 1948 ص ١٢٥

حاليـــاً ، بادخال التحسينات الممكنة في تربية الحيوانات والدجاج . لكننا اذا تكلمنا من وجهة الاستثمار العامة نجد ان الحل الحقيقي الوحيد للمشكلة هو توسيـع المساحة المزروعة من الارض للفرد الواحد ، وتحسين فلاحـــة الارض المبورة بالاستعانة بالمكائن ، التي يجب ان تكون ملكيتها راجعة الى القرية بصورة اجماعية ، خاضعة لاشراف مصلحة حكومية تضم اخصائيين ذوي اهلية يتولون ادارة المكائن وكيفية استعمالها » .

الغابات — ويعد الاصلاح الزراعي في هذه البلاد شيئاً ناقصاً اذا أهمل شأن الغابات والاستفادة منها الى أقصى الحدود الممكنة . حيث ان في الاصقاع الشمالية من العراق ثروة طبيعية من الغابات لا يمكن اهمالها . كما ان العراق الجنوبي بحاجة ماسة لانشاء الغابات الاصطناعية .

وينحصر وجود الغابات [1] في العراق في المناطق النائية من الجبـال الشمالية ، وهي تمتد على شكل هلال عريض يمتد من زاخو شمالاً الى حلبجـة شرقاً ويشمل ألوية الموصل وأربيل والسليمانية . وفي هذه المناطق الجبلية الوعرة تمتـــد غابات البلوط التي تتراوح مساحتها بين (١٥٫٠٠٠) و (٢٠٫٠٠٠) كيلومـتر مربع من الجبال والاودية · وتوجد عدا البلوط أشجار الزعرور والبطم والجنـــار وبعض أشجار الفصيلة اللوزية ، كما توجد أشجار الفصيلة الصنوبرية في منطقة محدودة حوالي زاوية وأتروش في لواء الموصل . وتنحصر مناطق الغابات الاخرى في الاصقاع الواطئة الملأى بأشجار الحور والصفصاف والطرفا والجـوز وغير ذلك . ويزرع قسم كبير من الاقسام الشمالية بهذه الأشجار بصورة اصطناعية وتكون في الوقت الحاضر مصدراً مهما للخشب المحلي في البلاد .

وتكوّن هذه الغابات منبع ثروة مهماً للبلاد . فهي تنتج الاخشاب والفحم ، كما تنتج بعض المنتوجات الاخرى كالعفص والكثيراء ومـــا أشبه فتسد بذلك حاجات البلاد الكثيرة .

---

(١) مقال للمستر جي . دبليو . تشايمان الأخصائي بالغابات في مديرية الزراعة العامة منشور في ص ٨٠ من مجلة الزراعة العراقية ج ١ ــ ١٩٤٨ .

أضف الى ذلك ان وجود هذه الغابات أو توسيعها والمحافظة عليها يعد ضرورة ماسة . لان هذه الغابات فضلاً عما تنتجه من الخشب والفحم وسائر المنتوجات تعد عاملا مهماً من عوامل تكيف المناخ في العراق وتلطيفه . حيث انهـــا تؤثر على ازدياد كمية المطر وتساعد على تماسك التربة تجاه عوامل التعرية والتآكل، وتحتفظ بالمياه فتمنع سرعة تسربها في الشتاء الى الأنهر مرة واحدة مما يؤدي الى فيضان الأنهر والتدمير . هذا فضلاً عن تأثيرها الاعتيادي في خفض درجات الحرارة العالية في الصيف وعدم هبوطها كثيراً في الشتاء . ناهيك عن فائدتها في عمران الارض وقلبها الى مصايف بهيجة يتمتع بها الناس في أشهر الصيف المحرقة .

ويقدر العارفون ان العراق الجنوبي بجوّه الحار الذي يكثر فيه الغبار يجب ان يعمم زرع الاشجار فيه بكثرة . وبالنظر لوجود المياه الكثيرة يمكن إحاطة القرى بالغابات الاصطناعية كما يمكن زرع الاشجار المناسبة على حدود المقاطعات والاراضي الزراعية وعلى طول الأنهر . وهذه بلا شك خطة مثلى للنهوض بناحية مهمة من نواحي الريف العراقي واعماره . حيث انها بالاضافة الى التأثير الذي تحدثه في المناخ تحل مشكلة الوقود المرتفع الأثمان وتصبح مورد ثروة لكثير من الناس .

واليك ما يقوله الاخصائي بالغابات في هذا الشأن :

« ان العواصف الغبارية الشديدة هي من المميزات التي يتصف بها المناخ في قسم كبير من العراق خلال موسم معين من السنة . هذه الظواهر السيئة يمكن تقليلها بلا شك بزراعة « مصدات الريح » بنطاق واسع في السهول . وان هذه الرياح لا يمكن السيطرة عليها بالمجاميع الشجرية المبعثرة هنا وهناك حول المدن ، ولكن يمكن السيطرة عليها فقط متى مـا انشئت مزارع الري المنتظمة بنطاق واسع على سهول الدلتا . وعلى سكان السهول ان يزرعوا صفوفاً من الاشجار حول حدود حقولهم وعلى حافة القنوات وعلى طول جوانب الطرق وحول مدنهم وقراهم . وهكذا فان البلاد ستكون في وقت من الاوقات مليئة بمصدات الرياح هذه ... »

غير ان الملاحظ في الغابات الطبيعية انها مهددة الآن بخطر الانقراض لأن القطع يجري فيها بصورة فوضوية دونما التفات الى كيفية اجراء ذلك . وقد جرى

ذلك بقياس واسع على الاخص خلال سني الحرب الاخيرة التي انقطع فيها ورود الفحم من الهند . والواجب يدعو ان ينظم امر القطع وان تبذل الهمة الفائقة في تنفيذ « التعليمات في صيانة الغابات» التي اصدرتها وزارة الاقتصاد في ٢٤/٢/١٩٤١ . كما يقضي وضع خطة للغرس الجديد تعويضاً لما يقطع من الاشجار في كل سنة .

تصنيع البلاد – ان تصنيع البلاد يتوقف على عوامل كثيرة في مقدمتها وجود الوقود والقوى المحركة والايدي العاملة فضلاً عن المواد الخام . غير اننا هنا لسنا بصدد البحث العام عن الصناعة بصورة تفصيلية ، وانما نذكرها من حيث اهميتها في نهضة البلاد الاقتصادية بصورة عامة وتأثيرها على خلق الثروة العامة وزيادة القوة الشرائية في البلد .

وعلى العراق ان يتشبث بايجاد صناعة وطنية تستند في بادىء الامر على ما يستطيع انتاجه من المواد الخام الزراعية . حيث ان الاحوال تساعد على تقوية صناعة التعليب وحفظ المأكولات ، وصناعة منتجات الالبان وتربية النحل ودود القز فضلاً عن صناعة السكر واستخراج الزيوت والكحول والدبس والنشاء وصناعة الجلود والاحذية والصابون وصناعة الجوت والاكياس وصناعة الغزل والنسيج وغير ذلك من الصناعات التي تعتمد على ما تنتجه البلاد من المواد الخام الزراعية . وفي وسع هذه الصناعات ان تبدأ بانتاج ما يسد حاجة البلاد منها على الاقل ، على ان يسبق تأسيسها درس واستقصاء يضعانها على اسس اقتصادية رصينة .

هذا فضلاً عما يحتمه الوضع من تشجيع الصناعات الريفية المحلية التي يعتمد عليها عدد لا يستهان به من سكان القرى والارياف وتسد حاجتهم كصناعة البسط وبعض انواع السجاد وصناعة العباءات والحبال والحصر وصنع الاثاث وما اشبه . ولو وجهت العناية الكافية لها وأدخل فيها شيء من الاساليب الحديثة لامكنها ان تفيد فائدة جلى تعود على سكان القرية بالخير وتسد شيئاً من حاجتهم .

النهوض بالمشاريع العمرانية

ولا يمكن اعمار الريف وتحسين حالة القرية العراقية ، بموجب ما بينا حتى الآن

وما سنبينه ، ما لم تنجز المشاريع العمرانية الاساسية في البلاد بعد درسها درساً علمياً اقتصادياً وافياً . حيث ان البلاد مفتقرة في الدرجة الاولى الى تحسين حالة مشاريع الري الموجودة حالياً وانشاءمشاريع الري الجديدة التي تؤدي الىالتوسع في الزراعة بحسب ما اشرنا اليه آنفاً . كما ان البلاد مترامية الاطراف متباعدة الاجزاء ، ولا بد من ربطها بخطوط السكك الحديدية والطرق البرية والنهرية وخطوط التلفون ربطا يوصل القرية بالمدينة ويصل الاسواق بمراكز الانتاج .هذا فضلاً عن الحاجة الماسة الى تجفيف المستنقعات او الاستفادة منها واسكان العشائر المتنقلة في المناطق المناسبة ، واحضار الأبنية والمنشآت العامة التي تحتاجها النهضة الزراعية من مخازن للتبريد وأهراء للحبوب ومختبرات ومعامل لتصليح المكائن وجسور وقناطر وغير ذلك .

مشاريع الري ـ يعد العراق بالنسبة لاحواله الجوية ووضعه الجغرافي من البلاد الجافة التي تعتمد في حياتها على المياه . وهو في قسم عظيم منه بلاد قاحلة جرداء تستحيل العيشة المدنية فيها لولا وجود الفرات ودجلة وروافدهما وما يتدفق فيه من اكسير الحياة . وقد كانت الاستفادة التامة من مياه هذين النهرين العظيمين سبباً في ازدهار المدنيات القديمة على ضفافه ، غير ان الاهمال الذي اصاب مرافق البلاد بعد زوال تلك المدنيات والتخريب المتعمد الذي اجراه بعض الفاتحين القساة أدى الى اندثار الانهر العظيمة وتخريب السدود فأدى ذلك الى الوضع المؤسف الذي يتخبط فيه العراق اليوم .

وعلى هذا فان اعادة البلاد الى سابق عزها وغابر مجدها وايصال السكان الى الرخاء والرفاهية يتطلبان ان نعمل جدياً على احياء مشاريع الري وتوزيع المياه بصورة علمية فنية على ملايين المشارات من الاراضي القاحلة القابلة للزراعة .

ولو درسنا حالة الانهر ومقدار ما يتوفر فيها من المياه في شتى اوقات السنة نجد انها وهي بوضعها الحاضر مصدر نعمة ونقمة في نفس الوقت . حيث انها في الوقت الذي تسقي فيه الحقول والمزارع وتبعث فيها الحياة تطغى في الربيع وبعض ايام الشتاء طغياناً هائلاً يأتي بالخراب والدمار . وفي الوقت الذي يكثر

فيه المـــاء ويزداد عن الحاجـة في بعض أيام السنة يصبح قليلا شحيحاً في الايام الاخرى . ونقتبس فيما يلي نبذة مما كتبه الدكتور احمد سوسة [1] في الموضوع :
ان متوسط كميات الميـــاه السنوية في دجلة والفرات في كل من هيت وبغداد يتراوح بين (٥٠٫٠٠٠) و (٦٠٫٠٠٠) مليون متر مكعب . وتتباين هذه المقادير تبايناً كبيراً بقدر ما تختلف المقادير الشهيرة. فمثلا كانت كميات المياه في الرافدين في سنة ١٩٣٠ لا تزيد على (٢٢٫٠٠٠) مليون متر مكعب ، على حين بلغت سنة ١٩٤١ حداً أعلى قدره (٨٠٫٠٠٠) مليون متر مكعب . وكذلك يبلغ معدل تصريف مياه الرافدين في أشهر الفيضان العالي نحو (٥٠٠٠)متر مكعب في الثانية على حين ينخفض هذا التصريف الى نحو عشر هذه الكمية في موسم الصيهود خلال أشهر الصيف .

« ويوجد اختلاف ظاهر بين أعلى وأوطأ تصريف للمياه في كل من الرافدين في مختلف المواسم . فالملاحظ مثلا ان الدرجة القصوى التي بلغها تصريف المياه في الفرات في فيضان ١٩٢٩ كانت (٤٧٠٠) متر مكعب في الثانية على حين ان التصريف قد انخفض الى (٦٥٠) متراً مكعباً فقط في سنة ١٩٣٠ . وقدر أقصى تصريف لمياه نهر دجلة في الفيضان العالي لسنة ١٩٤١ بأكثر من (١٠٫٠٠٠) متر مكعب في الثانية في الوقت الذي انخفض التصريف فيه الى أقل من (١٥٠٠) متر مكعب في الثانية في موسم فيضان ١٩٣٠ . ويختلف الحد الأدنى لتصريف المياه في موسم الصيهود بمثل النسبة المتقدمة ، ففي صيف ١٩٤٠ مثلا بلغ تصريف المياه في نهر الفرات(٣٥٠) متراً مكعباً مع انالتصريف هبط الى (١٤٠) متراً مكعباً في الثانية في شهر أيلول سنة ١٩٣٠ . وقد يكون الاختلاف اكثر تبايناً في نهر دجلة ، ففي أيلول سنة ١٩١٥ سجل تصريف للنهر قدره (٦٥٠) متراً مكعباً في الثانية مقابل (١٥٠) متراً مكعباً في الثانية ايضاً وفيالشهر نفسه من سنة ١٩٣٠.

« ويتضح مما تقدم ان أنهر العراق مع انها كانت منذ الآف السنين تموت منظومات واسعة ذات الري المستديم ولا تزال كذلك تمون هذه المنظومات بالمياه

---

(١) تطور الري في العراق (١٩٤٦) ص ٩ .

طول السنة فان هناك حالات غير اعتيادية تصبح فيها مياه الانهر الطبيعية غير كافية لسد احتياجات الزراعة من دون اعتماد على مياه الخزن . فالمحل الذي حصل في صيف ١٩٣٥و ١٩٤٤ كان احسن مثال لذلك ، اذ كادت أكثر أشجار الفواكه في منطقة ديالى تتلف ، وذلك من جراء هبوط التصريف الطبيعي للنهر الى نصف الكمية الاعتيادية في موسم الصيف » .

واذا أردنا ان ننسب كمية المياه التي تقـــدم ذكرها الى مقدار الارض التي يمكن زرعها على هذه المياه نجد ان المياه المذكورة لاتكفي الا لزراعة (٧٫٥٠٠٫٠٠٠) مشارة فقط من المحاصيل الشتوية في السنة الواحدة أي حوالي ٢٣ ٪ من مجموع مساحة الارض القابلة للزراعة في المناطق التي يمكن اروائها من الارض والتي يبلغ مجموع مساحتها (٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠) مشارة. هذا اذا فرضنا انه في الأمكان الاستفادة من جميـع المياه المتوفرة في الأنهر بواسطة جداول السيح والمضخات مع مراعاة جميع الوسائل التي نقتصد فيها باستعمال الماء وتوزيعه بصورة دقيقة مضبوطة بواسطة انشاء الخزانات والسدود . واذا علمنا ان ما يزرع الآن بالفعل في المناطق المرواة من المحاصيل الشتوية والصيفية هو (٦٫٤٥٠٫٠٠٠) مشارة فان مقـدار الارض التي سوف يمكن زرعها بالاضافة الى الارض المزروعة الان ستبلغ شيئاً يزيد عـلى المليون مشارة . كما ان مشاريع خزن المياه سوف تؤدي الى أمكان التوسع في المحاصيل الصيفية ، وستؤدي ايضاً مشاريع اقامة السدود الى امكان الاقتصاد بالمياه التي تبذر الان تبذيراً لا يستهان به يؤدي الى تكوّن الملوحة وازدياد نسبتهـا في الأرض . حيث ان مقدار المياه المتوفرة في الانهر يكفي لأرواء (١٫٧٠٠٫٠٠٠) مشارة من المحاصيل الصيفية او لارواء مليون مشارة فقط من الشلب اذا كان في الامكان سحب جميع المياه من الأنهر . غـير ان المياه التي ستتوفر بانشاء خزان الحبانية الذي يجري انشاؤه الآن ستكفي لارواء (٢٠٠٫٠٠٠) مشارة اضافيـة بالشلب او (٤٠٠٫٠٠٠) مشارة من المحاصيل الصيفية الاخرى. وان خزان بيخمه على نهر الزاب الكبير وخزان قزرباط على نهر ديالى سيوفر كل منهما مقادير اخرى من المياه اذا تقرر انشاؤهما .

اذن فيلاحظ من كل هذه المعلومات ان العراق بحاجة الى اتمام مشاريع الري وانشائها لتقوم بالاغراض التالية :

١ ـ التوسع في زراعة الاراضي القابلة للزراعة وزراعة المحاصيل الصيفية والشتوية فيها .

٢ ـ خزن المياه في الخزانات المناسبة اثناء طغيان الأنهر لدفع خطر الفيضان الجسيم في كل سنة والاستفادة من المياه المخزونة بارجاعها الى الأنهر في موسم الصيف .

٣ ـ تخليص الاراضي المزروعة من خطر المياه الزائدة التي تتسرب الى جوف الارض فتسبب الملوحة فيها وتقلل من خصوبتها ، وذلك بانشاء المبازل العامة مع كل مشروع ري ينشأ .

وعلى هذا يتحتم القيام بما يلي :

١ ـ اصلاح حال الجداول التي تتفرع عن سدة الهندية اصلاحاً يكفل الاستفادة منها استفادة تامة مع اتخاذ ما يلزم لانشاء المبازل اللازمة . لأن المنطقة التي تروى بجداول سدة الهندية يتفشى فيها السبخ الآن ويزداد كل سنة فتقل القابلية الانباتية فيها .

٢ ـ انجاز حفر الجداول المتعلقة بسدة الكوت لتكمل الاستفادة منها مع الالتفات الى حفر المبازل .

٣ ـ انجاز مشروع الحبانية وحفر الجداول اللازمة له بحيث يقوم المشروع بتخفيف وطأة الفيضان في الفرات ويستخدم لخزن المياه في موسم الفيضان وارجاعها الى النهر في موسم الصيف .

٤ ـ انجاز مشاريع نهر دجلة وهي مشروع الثرثار والنهروان وما يتعلق بهما بحيث يكفل ذلك درء خطر الفيضان وخزن المياه لوقت الصيف والتوسع في زراعة الاراضي غير المزروعة .

٥ ـ انجاز مشروع سد بخمه على الزاب الكبير لتخفيف ضغط الفيضان على منطقة بغداد والتوسع في زراعة الارض .

٦ - انجاز مشروع خزان الطويلة في اعالي نهر ديالى للتوسع في ارواء منطقة ديالى الخصبة .

٧ - انجاز مشروع بحيرة الحمّار والاستفادة من مياهها لاحياء الاراضي التي تمتد من هناك الى الفاو في جهة شط العرب اليمنى . وهـذا المشروع يخفف من ضغط الفيضان ، الذي يهدد بساتين البصرة كل سنة ويجدد امكان الاستفادة منها والتوسع بزراعة الاشجار المثمرة - غير النخيل - فيها ، بالاضافة الى احياء الارض القاحلة الوسيعة هناك .

يضاف الى ذلك ان قلة المياه بالنسبة للاراضي التي يمكن زرعها تستدعي النظر في الاستفادة من المياه الجوفية في الاماكن التي يتعذر وصول الماء اليها في مختلف انحاء الريف العراقي . وذلك بحفر الآبار [1] الارتوازية والاستفادة من التجارب العملية التي أجريت في هذا الشأن في البلاد الاخرى . وقد جرب بعض الناس هذه الآبار في العراق فنجح فيها نجاحاً لا بأس به .

---

(١) لقد قدرت مديرية المعادن في وزارة الاقتصاد ان العشائر الرحالة والقرى الزراعية البعيدة في العراق تحتاج الى (٢٠٠٠) بئر رئيسية على الأقل لاجل سد حاجتها المعيشية من الماء ولشيء من شؤونها الزراعية . كما قدرت ان نفقات البئر الواحدة تبلغ حوالي (٥٠٠) دينار ، بالاضافة الى مليون دينار تحتاجها الدائرة لشراء المعدات واللوازم الضرورية للقيام بفتح جميع الآبار الارتوازية هذه .

وقد بدأت الدائرة المذكورة بحفر الآبار منذ ١٩٢٤ بقصد تزويد العشائر الرحالة بالماء الصحي بغية توطينها شيئاً فشيئاً ، واستمر ذلك الحفر حتى الآن فبلغ عدد الآبار التي حفرت من هذا القبيل حتى الآن (١٢٠) بئراً . وتستخرج المياه من بعض هذه الآبار الطواحين الهوائية ، اما البعض الآخر منها فتستخرج مياهه بواسطة مضخات الديزل والنفط الصغيرة البالغة قوتها ثلاثة حصن ونصف وخمسة حصن ونصف .

ومن هـذه الآبار المحفورة توجد الآن (٣٥) بئراً في لواء الموصل و (٢٠) في لواء كركوك و (٢٤) في لواء أربيل ، اما الباقية فهي موزعة على ألوية السليمانية وكربلاوالدليم والديوانية في القسم الصحراوي منها .

ولا يخفى ان جهات أخرى كثيرة بحاجة الى هذه الآبار ، اني أرى ان البلاد تحتاج الى أكثر من (٢٠٠٠) بئر ، وبأمكان الناس دون الحكومة التشبث بحفر هذه الآبار في أراضيهم كما جربه بعضهم في السنين الأخيرة .

طرق المواصلات – تعد طرق المواصلات في البلاد دليلاً على حيويتها ومقدار تقدمها في المدنية . فهي التي تربط أجزاء البـــلاد بعضها ببعض ، وهي التي تربط القرية بالمدينة وتوصل منتوجات القرية اليها ومصنوعات المدينـــة الى القرية . ولا بد خُطة تستدعي النهوض بالقرية والريف العراقيين من ان تعير التفاتاً خاصاً الى طرق المواصلات ووسائل النقل والشحن .

ولاعطاء فكرة عن طرق المواصلات ووسائل الشحن والنقل الموجودة الآن نورد الجدول [1] التالي : –

	المقدار (١٩٤٧)	النسبة للنفوس (مجموع السكان ٥ ملايين
طول خطوط السكك	١٨٧٨ كيلومتر	كم واحد لكل ٢٦٦٢ نسمة
مجموع شحنة قطارات الحمل	٢٫٢٠٩٫٤١٣طناً	–
عدد المسافرين بالقطار	٤٫٣٠٠٫٤١٣	–
طول خطوط البرق والتلفون	٥٢٫٦١٧ ميلا	ميل واحد لكل ٩٥ نسمة
عدد بدالات التلفون	١٥٩	–
عدد الطائرات :		
القادمة	٥٤٢٠	–
المغادرة	٥٤٥٧	–
عدد عربات الحمل والركوب	١٥٢٢	عربة واحدة لكل ٣٢٨٥ نسمة
عدد سيارات الركوب	٧٤٢٢	سيارة واحدة لكل ٦٧٣ نسمة
عدد سيارات الحمل	٥١٣٦	–
عدد الدراجات	١٠١٥	–
عدد السفن المحلية	١٧٩٥	–
مجموع حمولتها	١٤٧٫٤٤٨	–
عدد السفن النهرية البخارية	١٧٢	–

(١) الارقام مقتبسة من المجموعة الاحصائية العامة لسنة ١٩٤٧ (مطبوعة سنة ١٩٤٩) .

عدد الزوارق البخارية	٣٨٨	—
مجموع حمولة السفن النهرية البخارية	١٠٦٤٥	—
عدد السيارات التي عبرت الصحراء ذهاباً واياباً (الى الشام)	٢٧٨٨	—
عدد البواخر البحرية المشحونة		
القادمة	١٨٨	—
المغادرة	١٢٧	—
عدد البواخر البحرية الفارغة		
القادمة	٢٣	—
المغادرة	٧٨	—
حمولة البواخر البحرية		
المستوردة	٣٥٨ر٨٤٩ طناً	—
المصدرة	٤٤٩ر٨٩٠ »	—

وحصة المدن من هذه الأرقام كما لايخفى هي حصة الأسد بصورة نسبية ، ومع ذلك فهي تؤثر على وضع الريف وحياته الاقتصادية أحياناً . واذا اريد النهوض بالقرية العراقية وسكانها والتوسع في استثمار الارض على يد هؤلاء السكان فان الوضع يحتم تغلغل مثل هذه المؤسسات الى القرى والارياف بنسبة تفوق النسبة الحالية كثيراً . اضف الى ذلك ان وضع الطرق وغيرها يجب ان يتحسن لئلا يعيق وضعها الحالي ، المتضمن كثرة الوحل والغبار وقلة متانة الجسور والقناطر وما اشبه ، الاتصال التام المباشر . كما ان التلفون يجب ان تصل خطوطه الى قلب الريف ، ونواحيه البعيدة على السواء ، حيث ان عدد البدالات الحالية بالرغم من قلته محصور بالمدن ومراكز الألوية على الاكثر .

اسكان العشائر الرحالة - يوجد في العراق حوالي النصف مليون من العشائر العربية والكردية الرحالة التي تربي الحيوانات وترتاد بها مختلف المراعي ، الموجودة في البادية والجبال ، انتجاعاً للكلاء . وتحيا هذه القبائل حياة بدوية لاتستقر فيها على حال ، وهي على هذا قليلة التكاثر بالنسبة لتنقلها والعيش الضنك الذي تعيش

فيه . وعلى هذا فان تطور الحياة الحديثة في البـلاد وحاجتها الى الايدي العاملة بالنسبة للأراضي التي يجب استثمارها تستدعي التفكير الجدي في اسكان هذه القبائل. واني ارى ان الحكومة يجب ان تنتخب لهم الاراضي التي لاتزال ملكا لها وتجهزها بالماء وغيره ، ثم توزعها على افراد هذه القبائل على منوال التوزيع الذي يجري في مشروع الدجيلة الآن . وحبذا لو كان في وسع الحكومة توزيع اراضي مشروع الحويجة الذي انجز في السنوات الاخيرة في لواء كركوك على الشاكلة نفسها .

ولما كان معظم هؤلاء ممن تفرغ لتربية الحيوانات فمن المناسب ان يكون النظام الزراعي الذي يتبع في مشروع اسكانهم مبنياً على تربية الحيوانات ومحاصيل العلف بالاضافة الى الحبوب التي يزرعونها لمعيشتهم .

ولا يخفى ان نجاح مثل هذا المشروع متوقف لدرجة لايستهان بها على الناحية النفسية . حيث يجب ان يقنع هؤلاء البدو الرحل بفوائد التوطن وما يدره عليهم من الخيرات . على ان يكون ذلك مبنياً على دراسة ميولهم واحوالهم وحالتهم الاقتصادية درساً علمياً عملياً .

كهربة الريف – ليس هناك من ينكر مقدار تأثير الكهرباء على حياة البشر في هذا العصر الذي اصبحت المدنية فيه مبنية على الآلة والماكنة . فالكهرباء هي منبع مهم من منابع القوى التي تستخدم في تشغيـل المكائن بانواعها وفي التنوير وغير ذلك .

وبالرغم من اهمية الكهرباء لم نجد في هذه البلاد حتى الآن التفاتاً يذكر لهـذه الناحية المهمة . ولذا ليس في وسع المرء الاستناد على اي شيء قبيل الارقـام والاحصاءات في هذا الشأن . على ان الحاجة ستزداد الى مثل هـذه الارقام والدراسة عندما تتجه البلاد نحو التصنيع وتوضع الخطط لأنعاش القرية والريف وللنهوض باقتصاديات البلاد .

وما يجب ان تتناوله الدراسة في هذا الشأن مقدار احتياج العراق للكهرباء في شتى المناحي ، ومقدار ما يمكن توليده في هذه البلاد . أضف الى ذلك ان وجود النفط وتوفره في هذه البلاد له تأثير مباشر على الموضوع لان النفط هو من

منابع القوى المحركة المهمة كما لا يخفى ، وتوجد في مختلف انحاء القسم الشمالي من العراق شلالات مائية يمكن الاستفادة منها لتوليد القوة الكهربائية بأثمان بخسة ، تلك القوة التي يمكن استعمالها في الأصقاع الشمالية كلهـــا للأغراض الصناعية والزراعية وغيرها . فهناك في الشمال شلال السيبة في عقرة وشلالات السولاف الثلاثـــة في العمادية وشلال شرانس قرب زاخو وشلال بيخال في شمال شرقي رواندوز وشلال الضـــلم (خورمال) في لواء السليمانية وشلالات گلي علي بك قرب شقلاوة . وقد قدّر الدكتور يوسف عبود [1] مقدار القوة الكهربائية الممكن توليدها من هذه الشلالات بأكثر من (٢٢) مليون كيلوواط في السنة . كما ان سدتي الكوت والهندية في الجنوب ومنحدرات الزابين الأعلى والأسفل في الشمال يمكن الاستفادة من مساقط الماء فيها لهذه الغاية .

وفي العراق اليوم (٤٣) [2] مشروعاً للكهرباء منحصرة في المدن الكبرى ومراكز الالوية وبعض مراكز الاقضية والنواحي . وهي فضلاً عن عدم حداثة الكثير من مكائنها غير كافية تماماً بالنسبة لهذا الريف الواسع وهذا العدد العظيم من القرى الكبيرة ومراكز انتاج الثروة . كما ان ادخال الاساليب الحديثة في الانتاج الذي ندعو اليه من اجل النهوض بالقرية العراقية يتطلب الاكثار من هذه المشاريع .

ولاعطاء فكرة عما يستهلك الآن من القوة الكهربائيـــة نقول ان مجموع الوحدات الكهربائية التي استهلكت في العراق خلال سنة ١٩٤٧ [3] قـــد بلغ (٥٨ر٤٥١ر٤٢٧) كيلو واط . وقد استهلك من هذا المجموع (٣٢ر٨٥٤ر١٥٦) كيلو واط للتنوير و (٢٤ر٠٣٧ر٦٨٣) كيلو واط في الاغراض الصناعيـــة و (١ر٥٥٩ر٥٨٨) كيلو واط للاغراض الاخرى . والملاحظ من جـــدول الاحصاء ان (٥١ر٣٦٦ر٧٤٧) كيلو واط او حوالي ٨٥ ٪ من المجموع قـــد صرفت في ألوية بغداد وكركوك والموصل والبصرة وكربلاء بالترتيب ، ومعظم

---

(١) في محاضرة ألقاها في قاعة دار المعلمين العالية عن « صناعات شمال العراق » ، وقـــد نشر ملخصها في عدد ١٤٩ من جريدة صدى الأهالي (السنة الأولى) ، ١٦ / ٣ / ٩٥٠ .

(٢) المعلومات مستقاة من مديرية البلديات العامة .

(٣) المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٤٧ ــ وزارة الاقتصاد .

ذلك في مراكز الألوية المذكورة . وحصة الريف من هذه النسبة حصة ضئيلة بلا شك .

اصلاح الحالة الصحية

وجدنا مما مر في بحث الحالة الصحية الراهنة في البلاد ان سكان القرى والارياف تفتك بهم الامراض ويشيع بينهم سوء التغذية بدرجة مروعة ، كما ان معيشتهم في مسكنهم ومأكلهم ومشربهم معيشة غير صحية نتيجتها ازدياد الوفيات وقلة القابلية في العمل وانتشار الامراض . وعلى هذا فان اصلاح الحالة الصحية اصبح شيئاً اساسياً في وضع الخطط اللازمة لاصلاح القرية العراقية بوجه عام . ذلك لان التوسع في الانتاج ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الجهل لا يمكن ان يتم كل منها في بيئة موبوءة يسكنها أناس خائرو القوى ضعفاء العزيمة .

وان اصلاح الحالة الصحية يجب ان يسير في اتجاهات ثلاث : — (١) وقاية السكان من الأمراض و (٢) مكافحة الأمراض و (٣) رفع مستوى التغذية .

الوقاية من الامراض — ويتضمن ذلك القيام بخدمات ومشاريع كثيرة تؤول الى تحسين الحالة الصحية العامة في محيط سكان القرى والارياف كردم المستنقعات وانشاء البيوت الصحية واصلاح مواقع القرى وتنظيف شوارعها وتعقيم مياه الشرب فيها وانشاء الحمامات ومغاسل الألبسة وزرع الغابات حولها وغير ذلك . واني ارى ان التفكير بانشاء قرى حديثة تلاحظ فيها جميع هذه الاعتبارات وترسم خرائط نموذجية لها هو خير الطرق التي يجب ان يسير فيها موكب الاصلاح الصحي الذي نحن بصدده ، ويسهل تطبيق هذا على الأخص في القرى الصغيرة . على ان يساهم في ذلك اصحاب الأراضي التي تقع فيها هذه القرى مساهمة فعالة . يضاف الى ذلك ما يجب ان يُلتفت اليه من تشكيل هيئات فعالة مزودة بالسلطة اللازمة لوضع التصاميم المستندة على الدرس في موضع التطبيق وايجاد الموارد المالية اللازمة لذلك .

مكافحة الامراض — ويتم ذلك كما لا يخفى بدرس الامراض الموجودة دراسة

كافية من حيث انتشارها واسباب وقوعها ومدى تفشيها واحضار الاحصاءات اللازمة لها . ثم العمل على مكافحتها بتعيين العدد الكافي من الاطباء والموظفين الصحيين والممرضات وتأسيس ما يكفي من المستشفيات والمستوصفات والمستشفيات السيارة ودور رعاية الامومة والطفولة المجهزة تجهيزاً كافيـاً بالادوية والاجهزة والآلات والادوات التي تسد الحاجة . وهذا كما لا يخفى يجب ان يتم بحسب خطة خاصة تنفذ بالتدريج .

فاذا كان مجموع عدد الاطباء في العراق اليوم حوالي السمائة يجب ان يتخذ ما يلزم لزيادة هذا العدد الى الألفين او الألفين والخمسمائة طبيب ، على ان يخصص في قانون الخدمة الطبية وجوب قيام كل طبيب ، مهما كانت درجته او اختصاصه ، بالخدمة في القرى والأرياف لمدة معينة مرة في كل خمس سنوات مـثلاً ، وخاصة الأطباء الجدد عند أول تخرجهم من الكلية على ان ينحصر هذا الواجب بالأطباء الموظفين في خدمة الحكومة فقط . وان نجاح هذا يتوقف لدرجة ما ، بلا شك ، على رغبة الاطباء في الخدمة وتأمين راحتهم ومعيشتهم . حيث انني أرى ان الطبيب والمعلم والموظف الزراعي اذا اجتمعوا في القرية ورغبوا في الخدمـة من أجل مصلحة البلاد يبدلون وجه البلاد ويدفعونها في مضمار التقدم اشواطاً بعيدة . كما ان مجانية الأدوية والعيادة لها دخل كبير في نجاح الخطط المرسومة .

رفع مستوى التغذية — لقد بينا في السابق الحالة المزرية التي يعانيها الفلاح من ناحية سوء التغذية وأشرنا الى علاقة ذلك لدرجة كبيرة بفقره وقلة دخله السنوي. وعلى هذا فان أية محاولة تجري لرفع مستوى التغذية يجب ان تتجه نحو ازالة الفقر المدقع عند سكان القرى والارياف ورفع مقدار الدخل السنوي. وهذا ينتج بلا شك عن اصلاح الحالة الاقتصادية والزراعية والعمرانية مما اشرنا اليه قبل هذا . على ان تثقيف السكان بأهمية الاغذية الموزونة واخذ المقدار المتنوع الكافي منها فضلاً عن توفيرها له دخل في تحسين الحالة الغذائية ايضاً .

واني اعتقد ان النظام الزراعي العام في البلاد لو وجه نحو الاكثار من تربيـة الحيوان الى اقصى حد ممكن ، كما أشرت آنفاً ، فسوف يكون في الامكان تحسين

الحالة الغذائية لدى القرويين تحسيناً كثيراً ، حيث ستتوفر لهم بمقتضى هذا اللحوم والحليب ومنتجات الألبان والبيض والدجاج والأسماك ، في بعض المناطق ، توفراً لا بد من ان يؤدي الى رفع سوية التغذية. وهذه ناحية مهمة لا يمكن اهمالها مطلقاً . كما ان تنوع الانتاج الذي دعونا اليه في السابق ايضاً سيؤدي بلا شك الى ان تتوفر لسكان القرى والارياف ، علاوة على منتجات الحيوان ، الخضر والفواكه والحبوب وغيرها .

وان ما يمكن ان يساعد على رفع سوية التغذية بين هذه الطبقة الفقيرة من السكان قيام المدارس بتقديم وجبة واحدة على الاقل من الغذاء المفيد لطلاب المدارس القروية يومياً. ويعد هذا العمل ايضاً بمثابة دعاية للمدارس وتشويق لأولياء الطلاب على ارسال اولادهم اليها .

ومما يبعث على التفاؤل في اصلاح الحالة الصحية قيام الجهات المسؤولة في الحكومة بسن لائحة « قانون تحسين الحالة الصحية والاجتماعية القروية » . وقد وجدنا ان هذه اللائحة تحوي [1] جميع الوسائل والطرق التي تؤدي الى وقاية السكان

---

(١) ان اللائحة المشار اليها تخول السلطات المختصة القيام بالاعمال التالية :

١ — وضع خارطة تنظيم لكل قرية تتضمن تحسين عمرانها وشوارعها وميادينها القديمة وفق الأساليب الحديثة .

٢ — جعل مياه القرية صالحة للشرب وللأغراض الأخرى وذلك بانشاء مجار وخزانات لها وتصفيتها ، وكذلك إسالة مياه من الاماكن القريبة للقرية اذا دعت الحاجة .

٣ — ردم المستنقعات أو تجفيف او تصريف مياهها وأية مياه راكدة داخل القرية وفي دائرة قطرها كيلو متران حول حدود القرية .

٤ — تنظيف القرية بازالة أكوام القاذورات وروث الحيوانات وغير ذلك من الدور والطرق وحرقها .

٥ — اصلاح وتوسيع دورات المياه في المساجد ، وانشاء حمامات صحية عامة للرجال .

٦ — انشاء مغاسل للألبسة وحمامات منفصلة للنساء والاطفال .

٧ — العمل في إدخال ما يمكن من التحسينات على منازل القرية الحالية ، ويشمل ذلك تحسين التهوية ومنع الازدحام وأيواء الحيوانات في غير غرف السكنى وانشاء المراحيض في المنازل ومراحيض عامة نظيفة .

٨ — إيجاد الخدمات الآتية لكل مجموعة متقاربة من القرى يبلغ عدد سكانها (٢٠ ـ ٣٠)

من الامراض والى مكافحة الامراض نفسها . والامل ان تلتفت الجهات المختصة الى اهمية اللائحة في رفع شأن القرية العراقية فتبادر الى ابرامها بالسرعة الممكنة. على اننا نرى ان العبرة في هذا الشأن هي بتطبيق القوانين تطبيقاً تاماً بروحيتها وحرفيتها لا بتشريعها وتركها كما يجري في كثير من المناسبات . وان نجاح هذه اللائحة سوف يتوقف لدرجة كبيرة على روحية من يطبقها ومقدار ما عنده من نشاط وفعالية تحتاج اليهما البلاد في اصلاح أحوالها .

مكافحة الجهل

ولا يتم اصلاح القرية العراقية ما لم يكافح الجهل وتقل وطأة الامية فترتفع السوية الثقافية بين سكانهـــا . حيث ان الاصلاح الزراعي والاقتصادي والصحي والاجتماعي يتوقف لدرجـــة كبيرة على النهوض بتفكير أهل القرى والارياف وتعليمهم لاجل ان يكون بمقدورهم ادراك متطلبات الحيـــاة العصرية ، وفهم أهمية وكيفية رفع مستوى المعيشة عندهم .

ولذا فان مكافحة الجهل بين سكان القرى والأرياف يجب ان تستهدف مكافحة الأمية بوجه عام وتعليم جميع ابنائهم الذين هم في سن الدراسة . وهم يؤلفون أغلبية كبيرة بين الذين هم في سن الدراسة من العراقيين قاطبة ، وقد بلغ عددهم في سنة ١٩٤٦ ، على حد قول « لجنة مشروع العشر سنوات » في وزارة المعارف (٥٤١,٠٠٠) . وهؤلاء يجب ان يساقوا الى المدارس بشتى الترغيبات والدوافع. كما يجب ان تهيأ لهم المدارس الكافية وما يتبعهـــا من معلمين ومعلمات وكتب واثاث ومزارع صغيرة وما اشبه .

والمدرسة القروية في نظري يجب ان تكون بيت القرية وكعبتها، أي رسالتها يجب ان تكون تعليمية وتهذيبية اجتماعية لمجتمع القرية بأجمعه من جهة اخرى . ولهذا فان بناء المدرسة يجب ان يكون بناء تتوفر فيه جميع الوسائـل والمرافق

ألف نسمة :

(ا) دار لرعاية الأمومة والطفولة تشمل حمامات عامة للنساء والاطفال ومغاسل الملابس .

(ب) عيادة طبية مجانية وخدمة صحية ووقائية مع نشر الدعاية الصحية في المجموعة .

من غرف وقاعة كبيرة ورسوم وخرائط ولوازم وحقول زراعية صغيرة وأفلام تهذيبية من جميع الوجوه .

ولأجل ان تقوم المدرسة بهذه الرسالة يجب ان يعين لها مدير ومعلمون وطبيب من الشبان المدربين تدريباً خاصاً ، الذين يحملون روحية عالية مفعمة بالتضحية والرغبة في الخدمة والحرص على المصلحة . على ان تُهيأ لمثل هؤلاء المعلمين جميع الوسائل والاحتياجات المعيشية التي تؤمن معيشتهم ومعيشة ذويهم او المتعلقين بهم بحيث تجعلهم يتفرغون لاداء رسالتهم المقدسة وأنارة السبيل للأكثرية الجاهلة من بني وطنهم في الريف .

وهذا يعني ان هؤلاء المعلمين يجب اعدادهم في دور المعلمين الريفية بعد أخذهم من ابناء القرى أنفسهم . على ان تهتم هذه الدور بتزويدهم بما يقتضي من المعلومات العلمية العامة وبتدريبهم تدريباً عملياً في الزراعة العامة والبستنة وتربية الحيوانات والدواجن ، فضلاً عن تدريبهم على بعض الصناعات البسيطة كالنجارة وغيرها . يضاف الى ذلك ما يجب ان يتعلموه ليصبحوا مواطنين صالحين يقدرون الخدمة حق قدرها ويتمسكون بقوميتهم واخلاقهم وتقاليد بلادهم الحميدة . وبكلمة أعم يجب ان ترمي مناهج الدراسة في دور المعلمين الريفية الى تزويد طلابها بكل ما من شأنه معالجة مشاكل الريف بوجه عام .

اما التعليم نفسه في القرية فاني ممن يرون ان المدارس الابتدائيـــة في القرى يجب ان يكون لها منهج خاص يجنح الى التأكيد على الناحيـــة العملية . حيث يجب ان يتعلم الاولاد القيام بالمشاريع الزراعية العملية الصغيرة ، كتربية الدواجن وتغذية الحيوانات الاخرى ، وصناعة الألبان ، وزراعـــة الخضر والازهار ، وادارة الجمعيات التعاونية الصغيرة وما أشبه ، بالاضافـــة الى القراءة والكتابة والحساب ومبادىء العـــلوم والصناعات الريفيـــة والفنون البيتية في مدارس البنات وغير ذلك . على ان تفتح بالاضافة الى هـــذه المدارس مدارس ابتدائية زراعية ، في بعض المراكز المهمة من الريف في كل لواء ، تدرس الزراعة العملية على الأغلب فضلاً عن تأسيس مدارس زراعية ثانوية في بعض الالوية لتعد

الطلاب لكلية الزراعة التي يجب تأسيسها في العصمة . على ان يفتح المجال امام الناجين من طلاب المدارس الابتدائية متابعة الدراسة الاعتيادية في المدارس الثانوية والعالية لئلا تعزل القرية عن المدينة .

وهناك فكرة أخرى ربما يجدها المعنيون بالامر عملية اكثر في التطبيق . وهي ابقاء المدارس الابتدائية في القرى على منهجها الحالي بعد تحسين حالتها . وفتح مدارس ابتدائية زراعية في الاقضية والمراكز الزراعية المهمة على ان يكون منهجها منهجاً عملياً بموجب ما ذكرناه اعلاه . وهذه المدارس الزراعية تحتاج بلا شك الى مدرسين خاصين متخرجين من المدارس الثانوية الزراعية او غيرها .

ومن النقاط المهمة التي يجب ملاحظتها في تعميم فائدة المدارس في القرى قضية اقبال الطلاب عليها . حيث ان الحالة الاقتصادية قد تدفع الكثير من اولياء الطلاب الى تشغيل اولادهم معهم وعدم ارسالهم الى المدرسة . ولذا يجب ان تدرس الحالة درساً وافياً وتعالج بتحوير أوقات الدوام في المدرسة مثلا او تشويق الطلاب وأوليائهم بتقديم وجبة من الطعام لهم وبتزويدهم بالكتب والقرطاسية وبعض الالبسة والاحذية . او بالاستفادة من قانون التعليم الالزامي الذي لا يطبق الان الا بمقياس محدود .

يضاف الى ذلك ان مكافحة الامية بين جميع الطبقات تستدعي في كثير من الاحيان وجوب فتح الصفوف المسائية للبالغين الذين تجاوزوا سن الدراسة . وهذه تتطلب منهاجاً خاصاً يجب ان يستهدف رفع سوية البالغين من جميع الوجوه بقدر ما تسمح به الظروف .

طريقة العمل

هذا هو وضع القرية اليوم ، وهذه هي طرق الاصلاح ، اتيت عليها بايجاز واشرت الى النقاط المهمة فيها . ويظهر منها ان مشكلة القرية العراقية هي مشكلة عامة تتناول العراق بأجمعه بالنسبة لسعة الريف العراقي ، ولاكثرية سكان العراق التي تسكنه . كما يستدل منها ، ان اصلاح القرية يتطلب اصلاح شتى مناحي الحياة

في البلاد ، وان ذلك عمل جسيم بل مهمة قومية كبرى يتوقف على انجازها صلاح البلاد وتقدمها ويعد السكوت عنها او التهاهل فيهـا جريمة لا تغتفر . ولا يخفى ان هـــذا العبء الثقيل يقع على عاتق الحكومة في الدرجة الاولى ، وعلى الروحية الاعمارية التي يحملها القائمون على شؤون البلاد والمتصرفون بأمرها . لان البلاد بالنسبة لوضعها العام وللفقر المستحوذ على اكثرية الشعب والروحية الخاملة المتفشية تجعل الحكومة الملاذ الوحيد الذي يلوذ به الريف العراقي المهيض الجناح . على ان الحكومة مهما كانت مقتدرة على تنفيذ المشاريع وقيادة البلاد في ميدان الاصلاح ، لا يمكنها ان تضطلع بهذه المهمة وتنجح في مساعيها النجاح المنشود ما لم يؤازرهـا الشعب ويدرك افراده ، الصغير والكبير والمدني وابن القرية ، بان تقدم البلاد لا يمكن ان يتم الا باصلاح شأن القرية .

وأول ما يجب ان تبادر اليه الحكومة هو ان تعيد النظر بصورة جدية بقوانينها وانظمتها وبكيفية تنظيم ميزانياتها وطرق الصرف التي تتبعها ومنابع الواردات التي تستمد منها المال فتوجهها كلها توجيهاً يؤدي الى اصلاح شأن القرية وسكانها ، واضعة نصب عينها تقديم الاهم على المهم ودفع البلاد الى التقدم بصورة تدريجيـة احياناً وبصورة انقلابية احياناً اخرى بحسب ما يوحيه الدرس العلمي الدقيق الذي يجب ان تجريه في مختلف نواحي الحياة في البلاد .

وقد فطنت بلاد وأمم اخرى كثيرة الى اهمية النهوض بالقرية واصلاح الحياة فيها فتوصلت الى نتائج باهرة وخبرة لا يستهان بها لا بد لنـا من درسها لنستفيد من تجارب الغير ونكيفها تكييفاً يناسب الاحوال في بلادنا . فقد جربت الكثير من طرق الاصلاح الريفي الولايات المتحدة والمكسيك وبلاد البلقان وتركية ومصر والهند وغيرها ، ولا بد لنا من وجود اشياء كثيرة في تجاريب هذه البلاد ما يمكننا ان نستفيد منه . كما ان هيئة الامم المتحـــدة قد أسست دائرة خاصة لشؤون القرى والارياف [1] بالنسبة لاهميتها في انتاج الغذاء ومواد الكساء والبناء في العالم ، وفي وسعنا الاستعانة بالدراسات التي تقوم بها هذه المؤسسة في هذا الباب.

---

(١) يراجع Essential of Rural Welfare, F. A. O, March 1949

وان أحسن خطة عملية تتبعها الحكومة من اجل العمل على النهوض بالقرية العراقية هي ان تبادر بتأسيس مديرية خاصة لاصلاح القرية وانعاشها في وزارة الشؤون الاجتماعية يتولاها نخبة من الشباب المتعلمين الذين يتصفون بالحزم ويحملون روحية الخدمة العامة . وان تشرف هذه المؤسسة على « معهد الشؤون الريفية » الذي يجب ان يؤسس ويزود بمجموعة من أصحاب الروحية العالية من الاطباء والزراعيين والاساتذة وغيرهم من المعنيين بالشؤون العامة والعاملين على خدمة البلاد خدمة مجردة . وان يكون من أولى واجبات هذا المعهد ان يتخذ ما يلزم لدراسة احوال القرية من جميع نواحيها الاقتصادية والثقافية والصحية والاجتماعية وغير ذلك وجمع الاحصاءات والمعلومات التي تتوصل اليها بأقصى ما يمكن من الدقة فيدرسها ويقارن ذلك بما توصلت اليه البلاد الاخرى في هذا الشأن، وخاصة البلاد التي يشابه مجتمعها الريفي مجتمعنا في العراق ، ثم يضع الخطط اللازمة للعمل في مختلف الشؤون .

وعلى « معهد الشؤون الريفية » هذا ان ينفذ خططه بعد ان يجعلها عملية على قدر الامكان بواسطة هيئات رئيسية في الألوية وهيئات ثانوية تابعة في الاقضية والنواحي والقرى والدساكر . على ان يشرف عليها موظفو الادارة وان يشرك الاهلون فيها باقصى ما يمكن ، وان يكون اعضاؤها الآخرون طبيباً وموظفاً زراعياً او مهندساً ومعلماً ممن تتجلى فيه روحية الخدمة والعمل . وقد يكون من الممكن الاستفادة من مجالس الادارة او المجالس البلدية في هذا الشأن بشرط ان يكون الاعضاء من الجماعات المحبة للخدمة وان يعم تأليفها حتى في القرى الصغيرة التي لايوجد فيها مثل هذه المؤسسات في الحال الحاضر .

واني ارى ان تبدأ هذه الهيئات عملها على مقياس محدود اولاً ، وذلك بان تنتخب قرية[1] واحدة او قريتان في كل لواء فتطبق فيها الخطط الموضوعة للاصلاح

(١) لقد بدأت « مصلحة الفلاح » التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية في مصر منذ سنة ١٩٤١ بانشاء « مراكز اجتماعية » في مختلف أنحاء الريف المصري هدفها النهوض بحياة السكان القرويين من جميع الوجوه . والمراكز الاجتماعية هذه عبارة عن مؤسسات أهلية يخدم كل منها حوالي العشرة آلاف نسمة في قرية واحدة أو عدة قرى.وقد روعيت فيها البساطة وقلة التكاليف بحيث

تطبيقاً يجعلها قرى نموذجية يعمم ما طبق فيها على القرى الاخرى شيئاً فشيئاً ، بعد استفادة من الخبرة التي تحصل عند العمل في كل منها . ولا بأس من ان يجعل من هذه القرى النموذجية اولا وحدة مستقلة في مشاريعها الاقتصادية والعمرانية والصحية والتعليمية على قدر الامكان ، وان تنظم لها ميزانية خاصة للواردات والمصروفات .

على ان يرافق هذا العمل الحكومي قيام مؤسسات اهلية او شبه اهلية تتولى تدريب الشبان والشابات في المدارس الثانوية والعالية الموجودة في المدن الكبرى ومراكز الألوية والاقضية وغيرهم على الخدمة الاجتماعية وأعمال انعاش القرية ،

يمكن تعميمها من دون إرهاق الميزانية العامة أو الأهالي . حيث لا ينشأ أي مركز من هذه المراكز الا عندما يتقدم سكان منطقة من المناطق الريفية بطلب لانشائه بعد ان يكونوا قد تبرعوا لهذه الغاية بمبلغ لا يقل عن (١٥٠٠) جنيه وبمساحة فدانين من الأرض لانشاء المباني اللازمة عليها اذا لم تتيسر اراض حكومية لهذه الغاية . اما الحكومة فتساهم في تأسيس المركز بدفع مبلغ قدره عشرة آلاف جنيه ، وبمنحة سنوية قدرها (٢٥٠٠) جنيه .

ويشتغل في كل مركز من هذه المراكز الاجتماعية موظفون أساسيون هم عبارة عن اخصائي زراعي مدرب على الخدمة الاجتماعية ، وطبيب ، وموظفة صحية مهمتها العناية بالحوامل والامهات والاطفال . يضاف الى ذلك بعض المساعدين والموظفين الثانويين ، عدا معلمي الصناعات الريفية وتربية النحل ومعلمة الاشغال البيتية والصيدلي لتحضير الادوية ممن يترددون على المركز بين حين وآخر .

ولا يخفى ان هدف هذه المراكز هو العمل على مساعدة سكان القرى في تحسين الانتاج الزراعي وتنويعه ، وزيادة دخل الأسر الفقيرة بالانصراف الى الصناعات الريفية ، ورفع المستوى الثقافي والصحي وغير ذلك مما تطرقنا اليه في هذه الرسالة .

وقد بلغ عدد المراكز الاجتماعية هذه في سنة ١٩٤٩ (١٢١) مركزاً تتناول في خدمتها (٢٢٣) قرية ومليوناً ونصف المليون من أهل الريف .

على ان هذا المشروع كما لا يخفى يتوقف نجاحه في الدرجة الأولى على شعور الناس انفسهم ورغبتهم في تحسين حالتهم ورفع مستوياتهم الزراعية والصحية والاقتصادية . وقد يصادف مثل هذا المشروع نجاحاً غير يسير في بعض جهات الريف العراقي فقط ، الا أنني أرى ان البداية به تتطلب تدخلا غير قليل من الحكومة بادىء ذي بدء بالنظر لانعدام الروحية وضعف الهمة المتفشيين في معظم انحاء الريف العراقي كما لوحظ عند تأسيس المدارس في كثير من الجهات ، حيث أدى ذلك الى فرض التعليم الاجباري .

كما تتولى بث الدعاية الواسعة لهذه الحركة الاجتماعية الخطيرة لتكوّن وعياً عاماً في البلاد لاتنكر فائدته في حث الحكومات المتعاقبة على العمل ودفع الملاكين والموسرين وأصحاب الاطيان والشركات والمؤسسات التجارية وغير التجارية الموجودة في البلاد ليقوم كل منهم ومنها بالقسط المترتب عليه في هذا المضمار . وقد يقتضي هذا جعل تخرج الشاب أو الشابة من الثانوية او المدرسة العالية او دور المعلمين والمعلمات متعلقاً بوجوب تقضية صيفية واحدة او صيفيتين في الخدمة الاجتماعية الريفية كما يطلب الآن الى خريج المدرسة العالية والثانوية القيام بخدمة العلم او الدخول في دورة ضباط الاحتياط لمدة معينة . الا ان ذلك بلا شك منوط بتوجيه الحكومة والدوائر المختصة فيها ، او قد يكون بوسع معهد الشؤون الريفية وضع الخطط اللازمة للاستفادة من خدمة الشباب هذه في كل سنة .

ولا يمكن ترك هذا الموضوع دون التأكيد على ان طرق اصلاح القرية وتنفيذ الخطط التي توضع من اجلها لا يمكن ان تتم الا بواسطة أناس متشبعين بروح الخدمة العامة ومقدرين لاهمية العمل الذي يقومون به ، لان كثيراً من الجهود والاموال قد تذهب هباء ، فضلاً عن ضياع الوقت ، اذا فقدت هذه الروحية من المسيطرين على اعمال الاصلاح والمشتغلين بها في شتى الامور والاحوال . وحبذا لو كان من الممكن ان يدرب بعض الشبان الذين لهم مثل هذه القابلية والاستعداد على الخدمة الاجتماعية في المدارس والكليات الموجودة في البلاد او في الخارج . ويعد الاهتمام بهذه الناحية ضماناً لنجاح اي مشروع من مشاريع الاصلاح نقدم عليه .

ولا يخفى ان هذا النهوض بالبلاد وهذه المشاريع والخطط التي اتينا على ذكرها بايجاز ستحتاج الى الكثير من المال . فعلى الحكومة ان تدرس الموضوع فترسم الخطط لتنفيذ المشاريع بالتدريج حتى يتم اكمال كل شيء في ظرف عدة سنين بادئة بالمشاريع الاساسية الكبيرة . واني ارى ان تخصص واردات النفط لهذا الغرض ، وان تكون مشاريع الاعمال الرئيسية التي كانت البلاد تسير عليها من قبل موجهة نحو هذه الوجهة . كما ارى ان يعاد النظر بتوزيع الميزانية الحالي ، فيقتصد من بعض ابوابها ويجري التوسع في ابواب الصرف التي تحقق هذا الاصلاح المنشود ،

فتزاد مثلاً ميزانية الصحة والزراعة والمعارف وما اشبه . هذا فضلاً عن التفكير بفرض ضريبة المعارف او غيرهـا لتصرف الواردات في التوسع بانشاء المدارس القروية وتجهيزها بما يلزم من المعلمين واللوازم وما اشبه . يضاف الى ذلك مايمكن اجراؤه من تأميم بعض الصناعات ، كصناعة السكاير ومنتوجات التبغ وغيرذلك، والتوسع فيها لاجل ان تصرف الواردات التي تستحصل منها على مشاريع اصلاح القرية . هذا عدا ما يمكن ان تحصل عليه الحكومة من المال فيما اذا حسمت قضية الاراضي الزراعية وباعت جميع الاراضي الزراعية التي لا تزال ملكاً لهـــا بحسب مشروع الملكية الصغيرة الذي بيناه سابقاً .

وسيكتنف القيام باصلاح القرية وتوجيه المشاريع العامة في هذا الاتجــــاه مشاكل وصعاب كثيرة . غير ان خير البلاد وتقدمها يقتضيان الصمود هـــذه المشاكل والعمل بكل الوسائل الممكنة على حلها والتغلب عليها . ومـــا اصدق لمثل الاجنبي القائل « اذا وجدت الهمة وتوفرت الارادة وجد طريق الاصلاح » .

المراجع العربية

أحصائية عن الامراض لسنة ١٩٤٨ - مديرية الصحة العامة (العراق)

أعداد مجلة غرفة تجارة بغداد ، ومجلة الزراعة العراقية .

بيت الامـــة أو التعليم الريفي في المكسيك - الرسالة الخامسة من رسائل التربية والتعليم في العراق ، ١٩٤٠ .

تطور الري في العراق - الدكتور أحمد سوسه ، ١٩٤٦ .

التقارير السنوية لمشروع انعاش القرى في الجامعة الاميركية ببيروت .

التقرير السنوي عن سير المعارف في العراق لسنة ١٩٤٦ - ٤٧ .

التقرير السنوي لمديرية صحة المعارف عن سنة ١٩٤٨ - ٤٩ .

تقرير لجنة مشروع العشر سنوات - المعارف ١٩٤٦ .

جمعية انعاش القرى - رسالة الشباب المثقف الى الفلاح (بيروت)

رفع مستوى معيشة الفلاح - مقال للدكتور أحمد حسين في مجلة الشؤون الاجتماعية المصرية عدد ٤ - ١٩٤٥ .

عامان في الفرات الاوسط - عبد الجبار فارس - ١٣٥٣ هـ .

مبادىء الزراعة العامة - جعفر خياط ، طبعة ١٩٤٨ .

مذكرة بشأن مشروعات مصلحة الفلاح والتعاون بوزارة الشؤون الاجتماعية المصرية - ١٩٤٨ .

مقدمة في كيان العراق الاجتماعي - هاشم جواد - ١٩٤٦ .

الملاريا والملاريا في العراق - الدكتور علي غالب ، بغداد .

موجز تاريخ عشائر العمارة - محمد باقر الجلالي ، ١٩٤٧ .

المؤسسات الصحية في العراق - الدكتور هاشم الوتري .

نشرة الاحصاء الحياتي - مديرية الصحة العامة (العراق) ٢ كانون الثاني ١٩٤٩

النشرات الاحصائية السنوية (وزارة الاقتصاد) لسنة ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ ، ١٩٤٧

نشرات مديرية الزراعة العامة في العراق .

المراجع الأجنبية

An Inquiry into Land Tenure & Related Questions, Sir Ernest Dowson, 1931

Essentials of Rural Welfare, 1949, Food & Ag. Organization of the United Nations..

Insurance for All & Everything , Ronald Davidson

Iraq Irrigation Handbook-A. Sousa, 1944

Land & Poverty in the Middle East, Doreen Warriner, 1946.

Middle East Science, E. B. Worthington, Middle East Supply Centre, 1945.

Reconstruction & Education in Rural India, Pram Chand Lal.

Rural Education & Welfare in the Middle East, H.B. Allen, 1946.

Rural Reconstruction in Hyderabad, 1942.

Special Report on the Progress of Iraq During the Period 1920-1931, Colonial office.

The Agricul Development of the Middle East, B.A. Keen, Middle East Supply Centre, 1946

The Economic Development of the Middle East, A. Bonné, 1945.

محتويات الكتاب

•